جمعيـة رجـال الأعمـال الأردنيين
Jordanian Businessmen Association

مجتمع الأعمال

مجلة إقتصادية فصلية تصدر عن جمعية رجال الأعمال الأردنيين

السنة العشرون
كانون الأول 2017

تخصيص منطقة صناعية أردنية في السودان

الطبّاع
الرؤية الملكية الثاقبة دوماً إلى جانب المواطن

منتدى أردني صيني مطلع 2018

الإتفـاق علـى تأسيس مجلس أعمـال أردنـي مكسيكي

www.jba.com.jo

نجاح مستمر ومتنامٍ...
أساسه ثقتكم

بنك الإسكان.. يحصد جوائز التميّز
في القطاع المصرفي لعام 2017

أفضل بنك في مجال خدمة العملاء وفقاً لجوائز الترانشونال فاينانس 2017

أفضل بنك في مجال الريادة في تطوير العمل المصرفي على مستوى الوطن العربي 2017 وفقاً لجوائز اتحاد المصارف العربية

أفضل علامة تجارية في الأردن وفقاً لجوائز الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب 2017

أفضل بنك في مجال الابتكار وفقاً لجوائز مجلة بانكر الشرق الأوسط 2017

بنك الإسكان
Housing Bank
بنكي للحياة

لمزيد من المعلومات قم بزيارة أقرب فرع إليك أو اتصل على 06-5200400 أو 080022111 أو قم بزيارة: www.hbtf.com | @TheHousingBank | Housing Bank for Trade and Finance

جمعيـة رجـال الأعمـال الأردنيين
Jordanian Businessmen Association

مجتمع الأعمال

مجلة إقتصادية فصلية تصدر عن جمعية رجال الأعمال الأردنيين

السنة العشرون
كانون الأول 2017

رؤيتنا

ريادة جمعيات الأعمال من خلال تكريس خبرة أعضائها في تطوير المناخ الإستثماري في المملكة من أجل تعزيز بيئة أعمال داعمة للإقتصاد الوطني.

رسالتنا

توفير البيئة اللازمة لتمكين القطاع الخاص من أداء دوره الريادي، لتأدية المهام الإقتصادية والإجتماعية التي من شأنها تحفيز الإستثمار بما يتوافق ومصلحة الإقتصاد الوطني.

المدير المسؤول	هاتف	فاكس	ص.ب	البريد الإلكتروني
طارق حجازي المدير العام	+962 6 533 8035	+962 6 533 7617	926182 عمان 11190 الأردن	info@jba.com.jo

فهرس المجلة

	رقم الصفحة
إفتتاحية العدد "الطباع : الرؤية الملكية الثاقبة دوماً إلى جانب المواطن"	3
جمعية رجال الأعمال الأردنيين تستضيف معالي وزير الإستثمار	6
ملتقى رجال الأعمال السوداني : تخصيص منطقة صناعية أردنية في السودان	10
جمعية رجال الأعمال الأردنيين تستضيف مجلس الشراكة بين الجمارك والقطاع الخاص	13
مجلس إدارة الجمعية والسفير السويدي يبحثان العلاقات الإقتصادية بين البلدين	16
الطباع يؤكد ضرورة تعزيز العلاقات الإقتصادية بين الأردن وسويسرا	19
الإتفاق على تأسيس مجلس أعمال أردني مكسيكي	22
مطلع العام 2018 : تنظيم منتدى أردني صيني	27
لقاء رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لمدير الأمن العام	31
جمعية رجال الأعمال الأردنيين والسفارة الهندية يبحثان فرص الإستثمار لولاية راجستان	37
مجلس الأعمال الأردني البلجيكي سيعمل على إيجاد افاق جديدة	38
لقاء رئيس الجمعية مع التلفزيون الأردني للحديث عن الوضع الإقتصادي في الأردن	41
الطباع : قانون الشركات هو واجهة الإستثمار	46
خلال لقاء السفير التونسي : الطباع مشيداً بالتجربة التونسية في إدارة الحرفيين	53
الطباع والسفير الأندونيسي يبحثان قطاعات الإستثمار في المملكة	55
مجلس أعمال أردني-جنوب أفريقي مطلع العام القادم	58
الطباع يؤكد على ضرورة الإستفادة من التجربة الكورية لتحقيق نقلة نوعية في الثورة الصناعية	59
الجمعية والسفير الماليزي يبحثان العلاقات الإقتصادية بين البلدين	62
مشاركة الجمعية بمنتدى الأعمال الأردني التونسي	66

إفتتاحية العدد

الطباع : الرؤية الملكية الثاقبة دوماً إلى جانب المواطن

جاء حوار جلالة الملك عبد الله الثاني مع وكالة الأنباء الأردنية بترا تجسيداً وتأكيداً للدعوة بشحذ الهمم وتوحيد الصفوف والعمل بروح الفريق الواحد بإيجاد حلول عملية وواقعية للقضايا الأساسية التي تهم الأسرة الأردنية الواحدة، حيث انسجمت الرؤية الملكية مع ما يجول في خواطر ودواخل الأردنيين من تطلعات ورؤى في عملية الإصلاح المستمرة الشاملة والتي تقوم على الشفافية والتشاركية الحقيقية بين الجميع والتي تخدم المصلحة الوطنية، والتي أكد جلالته في عدة مناسبات ومقابلات على أن تبقى فوق كل المصالح والإعتبارات.

إن رؤية جلالة الملك عبدالله الثاني في الإعتماد على النفس هي الطريق الأنجح، وذلك بدلاً من الإعتماد على المساعدات الخارجية أو الإعتماد على القروض من المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي وغيرها، من خلال التمويل الذاتي للمشاريع التي تخلق فرص عمل للأردنيين. إن أحد الحلول الرئيسية لمواجهة الظروف الإقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة التي ينتج عنها تخفيف نسب الفقر والبطالة هي بالتوجه نحو الإستثمار وتحسين وتطوير بيئة الأعمال والإستثمار في ضوء تبسيط إجراءات تطبيق قانون الإستثمار للحصول على الموافقة النهائية للمستثمر ، منوهاً إلى خلو التعقدات والإجراءات حالياً خلافاً لما كان سابقاً والتي عملت على النهوض بالقطاعات الإقتصادية الحيوية، بالإضافة إلى إستعادة ثقة المستثمرين المحليين والأجانب.

يجب على الحكومة أن تعيد مد الجسور مع مؤسسات القطاع الخاص عن طريق الحوار الفاعل والبناء، والأخذ بتوصيات القطاع الخاص وإعادة النظر في أسلوب التعامل مع الشأن الإقتصادي بما يستحق. كما لا بد أيضاً من ردم الفجوة وإعادة الثقة بين المواطن والحكومة والتي تلعب دور رئيسي في عملية الإصلاح المستمرة الشاملة وتحقيق المصلحة الوطنية الواحدة.

ولقد كان لإعادة فتح وتشغيل معبر الكرامة – طريبيل الحدودي بين الأردن والعراق والذي له أثر مباشر على القطاعات الإقتصادية المختلفة وتقليص أثر الركود الذي يعاني منه الإقتصاد الأردني منذ إندلاع الأزمة السياسية والأمنية في المنطقة، حيث تعتبر السوق العراقية من أهم وأقرب المنافذ الرئيسة لتصدير السلع والخدمات الأردنية، ولقد كان لجمعية رجال الأعمال الأردنيين الدور الملموس والأثر الواضح في دعم مسيرة العلاقات الثنائية الأردنية العراقية وتمتينها على مختلف الأصعدة التجارية والإقتصادية، حيث حرصت الجمعية خلال الفترة الماضية على رفع درجة التكامل بين الإقتصادين العراقي والأردني إلى آفاق أوسع وأرحب، وتوسيع آفاق التعاون المشترك في شتى القطاعات والمجالات وخصوصاً في مجال المشاريع الإستراتيجية والحيوية التي تربط البلدين.

إن العلاقات مع الجانب السوري بدأت تأخذ منحى إيجابيا بعد الإستقرار الذي بدأ يشهده الجنوب السوري، وهي مرشحة لأن تتطور بشكل أفضل حيث نأمل بإعادة تشغيل المعابر الحدودية مع الجانب السوري.

فيما يتعلق بقانون ضريبة الدخل الحالي، فقد مضى على تطبيقه أكثر من سنتين ماليتيين حيث أن وزارة المالية هي الأدرى بما قد تم تحصيله، أما فيما يتعلق بموضوع التهرب الضريبي فإن الأنسب هو تعديل الجزء المتعلق بالإجراءات والمراقبة والمتابعة كما هو الحال في كثير من الدول المتقدمة وليس في النسب الضريبية. هذا وقد اقترحت جمعية رجال الأعمال الأردنيين على المسؤولين بأن يتم إعادة جزء من أرباح الشركات بإستثمارات جديدة شريطة توظيف أيدي عاملة أردنية، على أن تعفى هذه الأرباح المستمرة لمدة معينة شريطة تنفيذ هذه المشاريع.

ولتحقيق مبدأ سيادة القانون والمساواة بين جميع أطياف ومكونات المجتمع الأردني لا بد من ترسيخ ثقافة النزاهة وتفعيل مدونة السلوك بكل ما تتضمنه من دلالات وأهمية، وإيجاد برامج تدريبية لمواكبة كل جديد مع التزام تام لا يقبل العبث بمدونة السلوك القضائي لتحقيق أعلى مستويات النزاهة والشفافية.

إن سيادة القانون لن تترسخ إلا إذا رسخت في فكر الشباب، ولن ترسخ بفكر الشباب إلا إذا لمس الشباب أن القانون يطبق على الجميع الجميع وأن لهم فرصاً في الوصول لمراكز صنع القرار بعيداً عن الواسطة والمحسوبية، وعليه فإنه لا بد من وجود حاضنة ترعى وتحمل هموم الشباب وتنمي إبداعاتهم، شرط أن يكون القائمين عليها من الشباب الكفؤ، والذين لديهم القدرة على رعاية أفكار وإبداعات الشباب وتنميتها.

أهم المؤشرات الإقتصادية في المملكة الأردنية الهاشمية

البند/السنة	2015	2016	آب/ 2017
	مليون دينار		
النقود والبنوك			
النقد المتداول	3,933	4,181	4,590
ودائع المقيمين بالدينار ❶	22,962	23,276	22,785
ودائع المقيمين بالعملات الاجنبية ❶	4,709	5,418	5,434
عرض النقد (ع2)	31,605	32,876	32,810
صافي الموجودات الأجنبية	8,137	8,845	7,765
المالية العامة			
الايرادات المحلية	5,910	6,233	4,486
المساعدات الخارجية	886	836	158
النفقات الجارية (على أساس نقدي)	6,624	6,919	4,689
النفقات الرأسمالية	1,098	1,029	604
العجز/الوفر الكلي (بعد المساعدات)	-925	-878	-648
العجز/الوفر الكلي (قبل المساعدات)	-1,812	-1,714	-807
القطاع الخارجي ❷			
الحساب الجاري	-2,418	-2,618	-1,715
الميزان التجاري	-7,336	-6,807	-3,738
الصادرات (فوب)	5,561	5,359	2,493
المستوردات (فوب)	12,897	12,166	6,232
ميزان الخدمات (صافي)	1,235	1,035	611
حساب الدخل (صافي)	-307	-216	22
التحويلات الجارية (صافي)	3,989	3,369	1,388
الاستثمار الاجنبي المباشر في الاردن	1,136	1,102	785
احتياطي البنك المركزي من العملات الاجنبية	10,034	9,134	7,877
الانتاج والاسعار ❷			
الناتج المحلي الاجمالي باسعار السوق الجارية ❷	26,637	27,444	13,292
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	2,795	2,801	-

1. بإستثناء ودائع الحكومة المركزية
2. كانون الثاني – حزيران / **2017**

* المصدر : البنك المركزي الأردني

جمعيـــة رجـــال الأعمـــال الأردنييـن تستضيف معـــالي وزيـر الإستثمـــار

شحادة :
دراسات جدوى مبدئية ل 120 مشروعاً إستثمارياً في المحافظات

آب
19

استضافت جمعية رجال الأعمال الأردنيين لمناقشة أبرز المستجدات الإقتصادية والإستثمارية المحلية والدولية، وزير الدولة لشؤون الإستثمار/ رئيس هيئة الإستثمار معالي مهند شحادة، لتسليط الضوء على أبرز وأهم القضايا ذات العلاقة والتشاور بمضامينها، استمراراً لنهج الجمعية في خدمة اعضاءها ومواصلة العمل على الارتقاء بادائها.

وأكد شحادة وجود خطط لهيئة الإستثمار للترويج للصادرات الوطنية وتتناسب مع الواقع الإقليمي للمنطقة وتسعى بشكل جاد لدعم الصناعات الأردنية بالبحث عن أسواق غير تقليدية.

وأوضح خلال اللقاء الذي عقد في مقر الجمعية أن هذه الخطط ستساعد في توسيع القاعدة التصديرية للشركات الأردنية، مؤكدا أن السوق الأردنية مفتوح أمام مليار مستهلك من خلال إتفاقيات التجارة الحرة التي تخول المنتج الأردني بالدخول للعديد من الأسواق.

وقال شحادة أن الإجراءات التي اتخذتها هيئة الإستثمار جاءت ضمن التوجيهات الملكية السامية لتحفيز بيئة الأعمال والإستثمار في المملكة والنهوض بالقطاعات الإقتصادية الحيوية.

وأضاف أنه ومنذ إطلاق خدمة الخط السريع والتي تهدف لمنح الموافقات للمشاريع الإستثمارية بفترة لا تتجاوز سبعة أيام تم منح 26 مشروعا إستثماريا الرخص والموافقات اللازمة لإقامة مشاريع إستثمارية بحجم إستثمار بلغ 141 مليون دينار.

الطباع:

"إن هذة المرحلة في تطوير الإجراءات الحالية لتطبيق قانون الإستثمار تلبي حاجات المستثمرين وتدفع بعجلة التنمية وتسرع مسيرة النمو الإقتصادي، والذي يساهم بشكل مباشر في خلق فرص عمل جديدة للأردنيين"

وقال إن تحسين الواقع الإستثماري في المملكة، وتهيئة المناخ الجاذب والمناسب للإستثمار، وإيجاد حلول للتحديات التي تواجه المستثمرين من أولويات الحكومة وبتوجيهات ملكية سامية، خاصةً في ظل تراجع الصادرات الوطنية جراء ما تشهده المنطقة من ظروف أمنية صعبة.

وأشار وزير الدولة لشؤون الإستثمار الى أن الهيئة انتهت من إعداد خريطة إستثمارية جديدة للمملكة تتضمن 240 فرصة ومشروعاً إستثماري بكافة الأحجام تشمل العديد من القطاعات الإقتصادية، وسيتم إطلاقها بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي موضحاً أنه تم إعداد دراسات جدوى مبدئية لـ 120 مشروعا إستثماريا وتم نشر الدراسات على الموقع الإلكتروني للهيئة.

وبين أن الخارطة الإستثمارية للمحافظات ستدعم جهود هيئة الإستثمار وبالتعاون مع الشركاء في العملية الإستثمارية على استقطاب وجذب الإستثمارات المحلية والخارجية من خلال تحديد القطاعات الحيوية المهمة وتحديد الفرص والمشاريع الواعدة لكل قطاع في مختلف محافظات المملكة بحيث تكون المرجع الأساسي للمستثمرين ورجال الأعمال.

وأكد ضرورة التركيز على مشاريع إستثمارية نوعية ذات قيمة مضافة عالية غير تقليدية كمشاريع تخزين الطاقة المتولدة عن مشاريع الطاقة المتجددة والعمل على تطوير وتشجيع صناعة تكنولوجيا المعلومات والتي تعتبر محركاً أساسياً وداعماً للنمو الإقتصادي في المملكة.

ولفت إلى ضرورة التركيز على فرص إستثمارية واعدة ومتطورة في القطاع السياحي خاصة سياحة صناعة الأفلام العالمية لإستقطابها وتشجيعها على تصوير عدد أكبر من الأفلام في الأردن والتي تساعد في الترويج للمملكة كوجهة سياحية عالمية إضافة إلى الفوائد التي تعود على الإقتصاد الوطني بشكل مباشر وغير مباشر.

وشدد على ضرورة التركيز في المرحلة المقبلة على مشروعات إعادة الإعمار بجوار المملكة والتأكيد أن الأردن سيكون البوابة الأوسع لإعادة أعمار سوريا والعراق.

وأكد شحادة أهمية عقد لقاءات وبشكل متواصل مع رجال المال والأعمال والمستثمرين بهدف التعرف على آرائهم واقتراحاتهم والأخذ بما يخدم العملية الإستثمارية في المملكة، وتعريفهم وتوجيههم للإستفادة من فرص ومزايا الإستثمار المتوفرة بالأردن المرتكزة على الأمن والإستقرار وبيئة الأعمال المتطورة.

وأضاف الطباع إن هذه المرحلة تحتم علينا تطوير إجراءات تطبيق قانون الإستثمار بشكل يلبي حاجات المستثمرين ويدفع بعجلة التنمية ويسرع مسيرة النمو الإقتصادي، والذي بدوره يسهم بشكل مباشر في خلق فرص عمل جديدة للأردنيين.

وبين ان الأردن وبتوجيهات جلالة الملك عبد الله الثاني،يلتزم التزاماً تاماً بحزمة من التوجهات والمقاصد الواضحة والثابتة فيما يتعلق بتشجيع الإستثمار في المملكة بهدف تحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة والمستدامة، والنفاذ إلى الأسواق العالمية، وتعزيز التنافسية، وإستحداث فرص عمل ذات قيمة مضافة عالية، وتمويل المشاريع التنموية.

وأوضح أن الجمعية ساهمت في مراجعة وتعديل قانون الإستثمار الأردني رقم (30) للعام 2014 حيث قامت برفع توصياتها فيما يتعلق بهذا القانون والتي من أبرزها الإشارة إلى معاناة الأردن من التشوه الضريبي بإنتشار المناطق التنموية التي تتفاوت في الحوافز والإمتيازات، وقد أعدت جمعية رجال الأعمال

الأردنيين دراسة خلصت إلى توصية بتحويل الأردن إلى منطقة تنموية شاملة.

كما تشمل التوصيات التضخم الوظيفي في القطاع العام وما يشكل عبئا على موازنة الدولة والإقتصاد الوطني إضافة إلى إرتفاع تكلفة الإنتاج المحلي خاصة المياه والكهرباء والتي تصل إلى حوالي 70% من تكلفة الإنتاج بشكل عام مقارنة بالدول المحيطة واعتماد الصناعة المحلية على إستيراد المواد الخام لضعف الترابط والتكامل الصناعي.

وتتضمن التوصيات توثيق الصلات مع المغتربين ورجال الأعمال الأردنيين في الخارج من خلال عمل السفارات الأردنية في الخارج وتوفير المعلومات حول فرص الإستثمار المتاحة في المملكة وتشجيعهم على إستثمار مدخراتهم بمشاريع تعود عليهم وعلى الإقتصاد الوطني بالفائدة.

نظرة على الخارطة الإستثمارية للمحافظات

قامت هيئة الإستثمار بإعداد خارطة إستثمارية للمحافظات تتضمن 120 فرصة ومشروعاً إستثمارياً صغيراً ومتوسطاً تشمل العديد من القطاعات الإقتصادية وبواقع 10 مشاريع إستثمارية لـ 12 محافظة في كل من محافظات المفرق، العقبة، معان، الطفيلة، الكرك، مادبا، الزرقاء، البلقاء، عمان، جرش، عجلون وأربد، حيث تم عقد وتنظيم مجموعة من ورش العمل في كافة محافظات المملكة لبيان وتحديد ودراسة الواقع الإقتصادي والبيئة الإستثمارية، من خلال تحليل المقومات القائمة والكامنة والمزايا التنافسية والتوجهات التنموية والإستراتيجية لكل محافظة، وذلك ضمن منهجية تشاركية تهدف إلى إنخراط جميع الجهات والأطراف المتعلقة بالتخطيط والعملية الإستثمارية لتداول الأفكار ومناقشة عدد من المفاصل المهمة، وتقديم الإسهامات البناءة والحلول العملية في سبيل تنفيذ محتوى الخارطة الإستثمارية، و تحديد جملة من الفرص الإستثمارية التنموية والريادية صغيرة ومتوسطة الحجم في مختلف القطاعات الإقتصادية لكل محافظة ذات فرص نمو عالية ومولدة لفرص العمل و إعداد دراسات جدوى إقتصادية أولية لهذه الفرص. يذكر أن الخارطة الإستثمارية الجديدة للمملكة تتضمن 240 فرصة ومشروع إستثماري صغير ومتوسط وكبير تشمل العديد من القطاعات الإقتصادية، حيث تم إعداد دراسات جدوى مبدئية لـ 120مشروعاً استثمارياً.

البند / القطاع	التجارة	الزراعة	السياحة	الخدمات	الصناعة
عدد المشاريع	54	23	21	14	8
إجمالي الإستثمار المتوقع	302 مليون دينار				
فرص العمل المتوقعة	3,800 فرصة عمل				

*المصدر : هيئة الإستثمار

عطاء من النماء والأمان منذ التأسيس

شركة التأمين الإسلامية أول شركة تأمين إسلامي في الأردن تأسست عام 1996م، برأس مال وقدره 2 مليون دينار أردني، وأصبح الآن 12 مليون دينار أردني. وقد أنشئت شركة التأمين الإسلامية على أساس نظام التأمين التعاوني الذي أقرته المجامع الفقهية وهيئات كبار علماء الشرع الشريف كبديل شرعي عن التأمين التجاري. وهي شركة مالية تدير أموالها وفق مبادئ الشريعة الإسلامية الغراء وعلى أساس الوكالة بأجر معلوم.

حققت شركة التأمين الإسلامية نجاحات متواصلة خلال العشرين عاماً من عمرها، و ساهمت في إنشاء عدة شركات في مجال التأمين وإعادة التأمين التي تعمل وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في كل من اليمن، لبنان، السعودية وتونس. وكما صدر عن الشركة العديد من المؤلفات حول موضوع التأمين التكافلي الإسلامي مما جعلها منارة للعمل التأميني الإسلامي ومثالاً يحتذى به لدى العديد من شركات التأمين التكافلي محلياً وعربياً ودولياً.

شركة التأمين الإسلامية م.ع.م
The Islamic Insurance Co.
ISO 9001:2015 Certified
الإدارة العامة: عمّان، شارع وصفي التل، مجمّع الطباع (94)

Tel: 06-562 0151
Fax: 06-562 1414
E-mail: islamicinsurance@orange.jo
Website: Islamicinsurance.jo

آب
9

تخصيص منطقة صناعية أردنية في السودان

"ملتقى رجال الأعمال السوداني الأردني"

"إن مسيرة العلاقات الأردنية السودانية أصبحت انموذجاً للتآخي العربي الذي يسعى الأردن لأن يكون مشابهاً لعلاقته مع الأشقاء العرب كافة"

تحت رعاية معالي المهندس يعرب القضاة وزير الصناعة والتجارة والتموين من الجانب الأردني ومعالي وزير الصناعة الدكتور موسى كرامة ومعالي وزير الدولة للإستثمار أسامة فيصل من الجانب السوداني، وبمشاركة معالي حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين والسيد معاوية البرير نائب رئيس اتحاد أصحاب العمل السوداني، افتتحت اجتماعات ملتقى رجال الأعمال السوداني الأردني وبمشاركة واسعة من رجال الأعمال الأردنيين والسودانيين وممثلي الغرف التجارية والصناعية والذي عقد على هامش إجتماعات اللجنة العليا الأردنية السودانية.

وفي كلمة ألقاها خلال أعمال الملتقى، أكد الطباع على مسيرة العلاقات الأردنية السودانية التي اصبحت انموذجاً للتآخي العربي ، حيث وقف الأردن على الدوام إلى جانب السودان، كما ساهم بالكوادر الأردنية التي عملت على تنفيذ مشاريع عدة للماء والكهرباء، وأكد الطباع على عمق وأخوية العلاقات الأردنية السودانية على مختلف الأصعدة الإقتصادية والتجارية، حيث يرتبط البلدان باتفاقيات وبروتوكولات إقتصادية وتجارية عديدة تبلغ 19 إتفاقية ومذكرة تفاهم جمعت الأردن والسودان في مختلف المجالات، رفعت مستوى التعاون الإقتصادي وعززت مناخات الإستثمار المشترك والإستيراد والتصدير، الأمر الذي كان له الأثر الملحوظ على مسيرة العمل الثنائي المشترك، متأملاً بأن تسفر إجتماعات هذا الملتقى عن نتائج ملموسة تساهم في تعزيز مجالات التعاون الإقتصادي العربي المشترك وإقامة المشاريع الإستثمارية المشتركة في كلا البلدين، وإزالة أية معيقات للتبادل التجاري والإستثماري بين البلدين.

من جهته أعرب وزير الدولة لشؤون الإستثمار أسامة فيصل عن تطلعاته بأن تكون الإتفاقيات المشتركة التي تم توقيعها بين البلدين موجهة لحماية الإستثمار، حيث تطرق إلى قانون تعديل المناطق الحرة بالإضافة إلى استكمال الإجراءات المطلوبة من قبل المستثمرين

السودانيين وذلك في ضوء رفع الحظر السياسي على السودان، كما أطلع فيصل الجانب الأردني على الفرص الإستثمارية في السودان بالإضافة إلى الحوافز الإستثمارية التي تقدمها للمستثمرين.

معاوية البرير نائب رئيس اتحاد اصحاب العمل السوداني أكد في كلمة ألقاءها خلال الإجتماع بأن تنمية وتعزيز العلاقات الإقتصادية والتجارية بين البلدين تهدف لتحقيق مصالح الدولتين والشعبيبن الشقيقين، مشيراً إلى حجم التبادل التجاري المتواضع بين البلدين وذلك بالنظر إلى الإمكانيات الإقتصادية والثروات الطبيعية والقدرات البشرية الموجودة، متطلعاً بأن تشكل هذه الزيارة نقطة تحول جوهرية في العلاقات الثنائية وأن تشهد المرحلة المقبلة المزيد من المصالح والمشاريع والإستثمارات المشتركة وزيادة التحويلات المالية والمصرفية والتدفقات النقدية بين البلدين الشقيقين، هذا وأشار إلى عدد الشركات الأردنية التي تمارس أنشطتها في مجال الصناعات وخصوصاً الصناعات الدوائية الى جانب الخدمات الزراعية، كما تطرق البربر إلى الفوائد المحتملة لفتح خط تجاري مباشر بين البلدين والذي يصب في مصلحة البلدين حيث طالب الأخوة في الأردن بالتوجه للإستثمار في الدول الأفريقية وذلك لما تحتويه من خيرات ومصادر طبيعية، وأشار الى التقدم العلمي والتكنولوجي الذي وصلت له الأردن وخصوصا في مجال التعليم العالي حيث ينتسب عدد ليس بقليل من الطلاب السودانيين في الجامعات الأردنية.

وفي ختام أعمال المنتدى، أعلن وزير الدولة للإستثمار أسامة فيصل عن تخصيص منطقة صناعية أردنية في السودان سيتم الإعلان عن تفاصيلها في القريب العاجل.

هذا وانعكست متانة العلاقات بين البلدين على الإستثمار حيث ساهم الإستثمار الأردني هناك بإبراز دوره الداعم للأشقاء السودانيين، وتقوية العلاقات بين البلدين الشقيقين، حيث بلغت الإستثمارات الأردنية في السودان خلال الفترة 2000-2015 ما قيمته 3.4 مليار دولار ولتشكل ما نسبته 8% من إجمالي الإستثمارات الأجنبية في السودان لنفس الفترة.

إتفاقية إنشاء مجلس أعمال مشترك مع إتحاد أصحاب العمل السوداني

تم خلال اللقاء توقيع إتفاقية لإنشاء مجلس أعمال مشترك بين إتحاد أصحاب العمل السوداني وجمعية رجال الأعمال الأردنيين وغرفة صناعة الأردن وغرفة تجارة الأردن، رغبة منهم في تطوير ودعم العلاقات الإقتصادية بين البلدين على أساس المنفعة المتبادلة ودفعاً للتنمية المشتركة في البلدين.

وتهدف الإتفاقية إلى تعزيز العلاقات المباشرة بين مجتمعي الأعمال وتعريف رجال الأعمال بفرص الإستثمار والتبادل التجاري في كلا البلدين، وفتح حوار حكومي بين سلطات البلدين من أجل تذليل الصعوبات التي تعترض تنفيذ المشروعات الإستثمارية والمبادلات التجارية بينهما، بالإضافة إلى تبادل برامج التدريب ونقل التكنولوجيا والمعرفة بما يساعد على تحسين الإنتاج المحلي المطلوب لتلبية حاجات البلدين، وتشجيع التبادل التجاري من سلع وخدمات وتبادل المعلومات عن الأسواق وإقامة المعارض في كلا البلدين. يذكر أن القطاعات الإقتصادية التي يشملها مجلس الأعمال المشترك هي قطاعات الصناعة، التجارة، المؤسسات المالية، الإستثمار والتأمين، السياحة، الزراعة، المقاولات، النقل والخدمات.

وقد تم توقيع الإتفاقية بحضور السيد معاوية البرير نائب رئيس اتحاد اصحاب العمل السوداني والذي يشغل رئاسة إتحاد الغرف الصناعية السودانية ومعالي حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين والسيد عدنان أبو الراغب رئيس غرفة صناعة الأردن والسيد رائد حمادة نائب رئيس غرفة تجارة الأردن.

وتم الإتفاق على أن يكون للمجلس لجنة تنفيذية تتكون من رئيسي الطرفين وأعضاء اللجنة، على أن تعقد اجتماعات اللجنة التنفيذية للمجلس بشكل سنوي في موعد ومكان يتم الإتفاق عليه مسبقاً.

الإستثمار الأجنبي في السودان

بلغ إجمالي الإستثمارات الأجنبية في السودان خلال الفترة 2000-2015 ما قيمته 42.4 مليار دولار أمريكي، فيما بلغ حجم الإستثمار الأردني في السودان لنفس الفترة ما قيمته 3.4 مليار دولار وبنسبة 8% وذلك حسب تقرير الإستثمار السنوي الصادر عن وزارة الإستثمار السودانية للعام 2015.

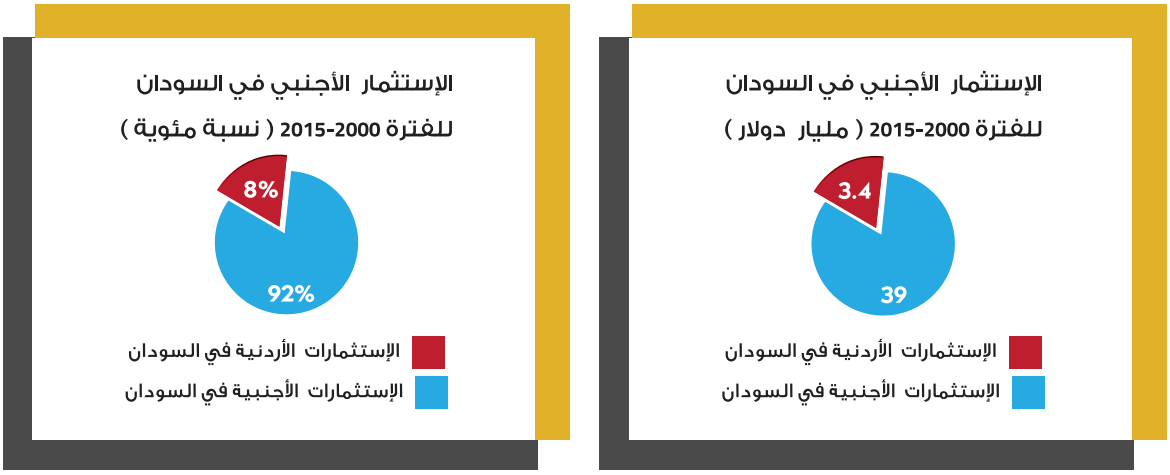

* المصدر : وزارة الإستثمار–جمهورية السودان

البنك الاسلامي الاردني يطلق الخدمات المصرفية عبر الهاتف الذكي

اعلن البنك الاسلامي الاردني عن تقديم الخدمات المصرفية عبر الهاتف الذكي من خلال تطبيق الموبايل المصرفي لمستخدمي اجهزة الايفون والاندرويد وباللغتين العربية و الانجليزية والمتاح على متجريApple Store وGoogle Play والتي تمكن متعاملي البنك من متابعة حساباتهم المصرفية واجراء بعض الحركات المالية للمرحلة الاولى بكل سهولة و أمان وتوفيراً للوقت والجهد.

يتيح تطبيق الموبايل المصرفي من البنك الاسلامي الاردني العديد من المزايا التي تتسم بالمرونة والامان والسهولة في التعامل كالاشتراك الذاتي في الخدمة وتفعيلها لأول مرة من خلال الاتصال على مركز الاتصال للبنك وعلى مدار ٢٤ ساعة من خلال الرقم ٥٦٨٠٠٠١ او مراجعة اي من فروع البنك ومكاتبه والتي تشمل الاستعلام عن ارصدة الحسابات الخاصة واخر حركات على كل حساب وطلب كشف حساب مع امكانية تحميل الكشف بصيغة PDF و التحويل المالي بين الحسابات بالإضافة الى التحويل لحسابات اخرى داخل البنك مع امكانية اضافة حساب المستفيد online و خدمة اسعار صرف العملات الاجنبية ، ومعرفة مواقع فروع البنك و اجهزة الصراف الالية مع توفير خدمة الدفع السريع اي فواتيركم بكل سلاسة و يسر ، وغيرها من الخدمات .

واكد الاستاذ موسى شحادة الرئيس التنفيذي المدير العام للبنك الاسلامي الاردني حرص البنك الدائم على توفير افضل الخدمات المصرفية لمتعامليه والمواكبة لأحدث تطورات التكنولوجيا بما يتوافق مع احكام ومبادئ الشريعة الاسلامية داعياً متعامليه المبادرة بتحميل التطبيق الان والاستفادة من الخدمات التي يوفرها هذا التطبيق في مرحلته الاولى ليتم مستقبلاً التوسع في تقديم المزيد من الخدمات والتي تضاف الى سلة الخدمات الالكترونية التي يعمل البنك على اطلاقها وتحديث الخدمات القائمة كالموقع الالكتروني للبنك والخدمة المصرفية عبر الانترنت I–BNKING وخدمة الرسائل القصيرة SMS والخدمات الجديدة على اجهزة الصرف الآلي الى جانب العديد من الخدمات الإلكترونية الاخرى .

الحمود:

الجمارك ستتبنى برنامج القائمة الفضية لشركات القطاع الخاص

جمعية رجـــال الأعمـــال الأردنيين تستضيف الإجتماع الدوري السنـــوي لمجلـس الشراكة بين الجمارك والقطاع الخاص

قال مدير الجمارك الأردنية اللواء الدكتور وضاح الحمود أن الدائرة ستتبنى برنامج القائمة الفضية لشركات القطاع الخاص قريبا لتكون درجة للقائمة الذهبية وليست شرطا لها وبالتزامات وعدد بيانات أقل.

وبين خلال الإجتماع الدوري لمجلس الشراكة بين دائرة الجمارك والقطاع الخاص والذي عقد في مقر جمعية رجال الأعمال الأردنيين إن برنامج القائمة الفضية المزمع تنفيذه قريبا يأتي من حرص دائرة الجمارك على الإستمرار في نهجها المتمثل بتعزيز عمليات التطوير والتحديث لآليات العمل الجمركي وفق أفضل الممارسات العالمية، وخصوصاً ما يتعلق بالربط الإلكتروني مع البنوك والمؤسسات وكذلك دول الجوار ونظام الدفع الإلكتروني، والتخليص المسبق، وغيرها من عمليات التطوير والتحديث المستمرة، مشيراً إلى التزام الجمارك الدائم بتذليل كافة العقبات التي تعترض انسياب حركة السلع والبضائع والسعي لخلق بيئة جاذبة للإستثمار، بما ينعكس إيجابا على الإقتصاد الوطني. وأوضح الحمود ان الدائرة تنتهج التشاركية في تنفيذ خططها والإستئناس برأي القطاع الخاص في تعديلات مشروع قانون الجمارك

وأكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع في كلمته على ان انعقاد هذا المجلس يأتي تنفيذاً للرؤى والتطلعات الملكية السامية بتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في سبيل تسهيل التبادل التجاري ودفع عجلة الإقتصاد الوطني. وأشار الطباع إلى أن استمرار عقد مثل هذه اللقاءات تؤكد أهمية الجهود المبذولة من الزملاء في الجمارك الأردنية والأخوة في مجلس الشراكة في إزالة العوائق التي تعترض القطاعات التجارية في المملكة، ودعم وتحديث آلية عمل الصادرات، وإيجاد بيئة تنافسية عادلة لقطاع الأعمال تسهم في تقوية الإقتصاد الوطني ليكون مزدهراً ومنفتحاً على الأسواق الإقليمية والعالمية، حيث يعتبر هذا المجلس من أنجح المجالس المشتركة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، وذلك بالنظر إلى جودة النتائج المشتركة والقرارات التي تتمخض عنها هذه الإجتماعات.

كما ثمن جهود دائرة الجمارك في التعديلات المستمرة والضرورية لقانون الجمارك وما ورد في الأسباب الموجبة لتعديل القانون من حيث تطوير عمل الدائرة من خلال إستخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة في العمليات الجمركية ومراعاة مصلحة الإقتصاد الوطني وسلامة المواطن، والذي إن دل على شيء فهو يدل على أن الدائرة تنتهج في عملها فلسفة الإنفتاح الإقتصادي على العالم والايجابية في التعامل مع كافة الشركاء التجاريين والصناعيين بهدف تحقيق وخدمة المصالح المشتركة، حيث جاءت التعديلات المتعاقبة لمشروع قانون الجمارك متضمنة لأحكاماً تواكب أحدث المستجدات على صعيد العمل الجمركي بما يتناسب وأفضل الممارسات العالمية في مجال أمن وتسهيل سلسلة التزويد في التجارة الدولية، لإنجاز البيانات الجمركية إلكترونيا وتقديم خدمات جمركية متميزة لكل المتعاملين مع الدائرة، وتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية ومكافحة الإتجار بالبضائع المقلدة والمزورة.

وقدم مدير مديرية تكنولوجيا المعلومات في دائرة الجمارك المهندس أحمد العالم عرضا حول مشروع النافذة الوطنية للتجارة والتي ستقوم الدائرة بإطلاقه قريبا. وبين العالم أن السلطات السعودية ستقوم بإنشاء ميناء جديد على حدودها البحرية في البحر الأحمر الأمر الذي سيفرض على ميناء العقبة مزيدا من التنافسية العالية ويستلزم تطوير الإجراءات وتسهيلها والإسراع في إخراج البيان الجمركي، موضحا بأن الدائرة ستنتهج مشروع النافذة الوطنية لهذا الخصوص.

وتناول المجلس العديد من المطالب للقطاع الخاص حول عدة مواضيع كان من أهمها الطلب المقدم حول إمكانية وجود شهادات اليورو 1 والتي تعنى بشهادات المنشأ على البضائع المراد تصديرها الى أوروبا عبر المراكز الجمركية التابعة للمطارات الأردنية، كما تم مناقشة موضوع مدخلات الإنتاج لصناعة الأدوية وموضوع التخليص الجمركي في ساحة 4 وإعتمادها جزء من الحرم الجمركي لمركز جمرك العقبة، ومناقشة موضوع دفع الرسوم

جاءت التعديلات المتعاقبة لمشروع قانون الجمارك متضمنة لأحكاماً تواكب أحدث المستجدات على صعيد العمل الجمركي بما يتناسب وأفضل الممارسات العالمية في مجال أمن وتسهيل سلسلة التزويد في التجارة الدولية، لإنجاز البيانات الجمركية إلكترونياً وتقديم خدمات جمركية متميزة لكل المتعاملين في الدائرة

إلكترونياً والذي يأتي بناءاً على قرارات رئاسة الوزراء الجليلة بموجب البلاغ رقم ١٦ لسنة ٢٠١٦ والذي يتضمن قيام جميع الوزارات والدوائر الرسمية بتحصيل الرسوم إلكترونياً، كما تم مناقشة بعض بنود التعرفة الجمركية والفواتير الصادرة باللغة الأجنبية والإتفاقيات التجارية، وكذلك مناقشة موضوع نقل المواد الخطرة وإعفاء مدخلات الإنتاج للمصانع التي تقع خارج المناطق التنموية بموجب النظام رقم (٣٣) لسنة ٢٠١٥، وكذلك تطبيق برنامج القيمة الجمركية وطرق تحديدها بحسب قرارات منظمة التجارة العالمية، وكذلك التعريف ببرنامج القائمة الذهبية وتعزيز مفهوم النافذة الواحدة والذي يتبنى تجميع وتوحيد كافة الإجراءات الحكومية ذات العلاقة بعملية التخليص والإفراج عن البضائع في المراكز الجمركية في إطار تسهيل الإجراءات وتوحيد المرجعيات.

كم تم مناقشة أهم اللوائح والتشريعات والقوانين الجمركية المستقبلية التي تهدف إلى دفع عجلة النمو المستدام والذي من شأنه تبسيط الإجراءات الجمركية وإزالة كافة العوائق التي تواجه الإستثمار والمستثمرين، وكذلك مناقشة إعتماد شهادات المنشأ وقانون الإستثمار والكفالات الإلكترونية وموضوع الشهادات الجمركية ونظام الأرشفة الإلكترونية وموضوع التعهدات الجمركية.

الطباع يثمن جهود الحكومة بإعادة تشغيل معبر "الكرامة – طريبيل" الحدودي

ثمن معالي حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين ورئيس إتحاد رجال الأعمال العرب جهود الحكومة الأردنية المتواصلة في إعادة تشغيل وفتح معبر الكرامة – طريبيل الحدودي بين الأردن والعراق لما له من أثر مباشر على القطاعات الإقتصادية المختلفة وتقليص أثر الركود الذي يعاني منه الإقتصاد الأردني منذ اندلاع الأزمة السياسية والأمنية في المنطقة، معتبراً بأن السوق العراقية من أهم وأقرب المنافذ الرئيسة لتصدير السلع والخدمات الأردنية. وقد بذلت الحكومة الأردنية بشتى أجهزتها ودوائرها وقطاعاتها كافة الجهود اللازمة والترتيبات الإدارية والأمنية وعلى أعلى المستويات لإعادة فتح هذا المعبر، إذ توقفت حركة التبادل التجاري منذ ما يزيد عن عامين، حيث استأنف المعبر نشاطه بتاريخ 2017/8/30.

وبين الطباع بأن جمعية رجال الأعمال الأردنيين كان لها الدور الملموس والأثر الواضح في دعم مسيرة العلاقات الثنائية الأردنية العراقية وتمتينها على مختلف الأصعدة التجارية والإقتصادية، حيث حرصت الجمعية خلال الفترة الماضية على رفع درجة التكامل بين الإقتصادين العراقي والأردني إلى آفاق أوسع وأرحب، حيث قدمت ورقة عمل تتضمن رؤية رجال الأعمال الأردنيين حول إستراتيجية الإستثمارات المتبادلة والمشتركة بين الأردن والعراق وذلك في الأجل القصير، المتوسط والبعيد. كما قامت الجمعية بلقاء السفيرة العراقية في عمان سعادة السيدة صفية السهيل، وتنظيم وعقد اجتماعات مجلس الأعمال الأردني العراقي المشترك والذي ناقش رؤية جمعية رجال الأعمال الأردنيين في توسيع آفاق الإستثمارات المشتركة الأردنية العراقية على المدى القريب والمتوسط والتي من شأنها تدعيم قاعدة المصالح الإقتصادية المشتركة بالإتجاهين الأردني والعراقي،وتوسيع آفاق التعاون المشترك في شتى القطاعات والمجالات وخصوصاً في مجال المشاريع والإستراتيجية والحيوية التي تربط البلدين.

كما أضاف بأن الأردن والعراق كانا على الدوام العمق الإستراتيجي والظهير والسند لكل منهما، حيث كان الأردن على مر التاريخ رغم كل الصعوبات الرئة التي يتنفس منها الجار الشقيق وطريقه نحو العالم الخارجي، فالعلاقات بين الأردن والعراق هي علاقات أخوة وتعاون تاريخية راسخة مبنية على الإحترام المتبادل بحكم القرب الجغرافي وتشابه المجتمعين وتداخلهما بالجغرافيا والناس والثقافة.

التبادل التجاري (مليون دينار)

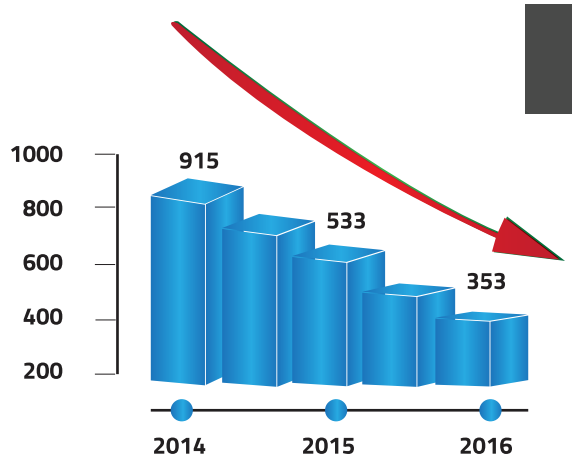

يذكر بأنه ومنذ تموز من العام 2015 قد توقفت عمليات التبادل التجاري بين الأردن والعراق برا بشكل كامل، حيث بلغت حركة التبادل التجاري بين البلدين 915 مليون دينار خلال العام 2014 لتنخفض إلى 533 و 353 مليون دينار خلال الأعوام 2015 و 2016 على التوالي.

مجلس الإدارة والسفير السويدي يبحثان تطوير العلاقات الإقتصادية بين البلدين

بحث إمكانية إنشاء مركز تدريب مهني مشترك بين القطاع الخاص في الأردن والسويد

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين معالي حمدي الطباع على ضرورة تعزيز وتطوير العلاقات الإقتصادية مع السويد، وذلك خلال إستقبال مجلس إدارة الجمعية السفير السويدي في عمان السيد ايريك اولينهاج في مقر الجمعية.

وأستعرض الطباع دور الجمعية في جذب الإستثمارات إلى الأردن، من خلال مجالس الأعمال المشتركة التي نظمتها جمعية رجال الأعمال الأردنيين مع عدد كبير من نظرائها من الجمعيات، إذ نجحت في جذب عدد كبير من الإستثمارات إلى الأردن مما ساهم في خلق فرص عمل لأبناء الوطن.

من جانبه أشار السفير السويدي اولينهاج إلى الثورة الصناعية السويدية في أعقاب الحرب العالمية والتي أحدثت تأثيراً جذريّاً في مختلف جوانب الحياة سواءً الإقتصاديّة، أو السياسيّة، أو الإجتماعيّة. مشيراً إلى المزايا الإستراتيجية التي يتمتع بها الأردن وعلى رأسها الأمن والأمان والإستقرار السياسي الذي يؤهله ليكون بوابة عبور نحو الشرق الأوسط والأسواق العالمية الأخرى، كما تطرق السفير إلى أبرز التحديات التي تواجه المملكة كونها تقع في محيط ملتهب، مبدياً إعجاب بلاده بقطاع الرعاية الصحية في الأردن لما حققته من تطور وتقدم مستمر، مشيراً في ذات الوقت إلى ضرورة تطوير قطاع السياحة وترويج المملكة كعلامة تجارية مميزة في المنطقة، بالإضافة لبحثه بنود إتفاقية تبسيط قواعد المنشأ والمستجدات المرتبطة بها.

وفي نفس السياق أكد الطباع على ضرورة تطوير قطاع السياحة في الأردن وحاجته للترويج في مختلف دول العالم والموقع الإستراتيجي المميز الذي يشغله.

كما تم بحث آلية التعاون في مجال الشركات الصغيرة والمتوسطة SME وإمكانية التعاون مع الشركات السويدية في هذا المجال، إضافة إلى ضرورة البدء بالقيام بزيارات متبادلة بين البلدين في قطاعات التعليم والتعليم العالي والسياحة والتدريب المهني والفندقي، وإمكانية إنشاء مركز تدريب مهني مشترك بين القطاع الخاص في كلا البلدين، وقدرة الجمعية على التعاون مع كافة الجهات في تطوير السياحة الأردنية من خلال لجنة السياحة في الجمعية، وجدد الطباع الحديث عن ضرورة إعادة النظر ببروتوكول باريس والمعوقات المرتبطة به، مشيراً إلى تدني حصة الصادرات الأردنية إلى فلسطين مقارنة بالحصة المرتفعة للصادرات الإسرائيلية.

وحضر اللقاء كل من معالي ثابت الطاهر نائب رئيس الجمعية، وأعضاء مجلس الإدارة المهندس عبدالحليم عابدين والسيد عصام بدير والسيد يسري طهبوب والسيد حسام الدين الهدهد، ومدير عام الجمعية السيد طارق حجازي.

التبادل التجاري بين الأردن والسويد

بلغ التبادل التجاري بين البلدين خلال العام 2016 ما قيمته 68.5 مليون دولار، حيث بلغ نصيب الصادرات الأردنية منها 3.2 مليون دولار فقط، فيما بلغت المستوردات من السويد ما قيمته 65.3 مليون دولار. في حين بلغ بلغ التبادل التجاري ما قيمته ٩١ و 95 مليون دولار على التوالي للأعوام 2015 و 2014.

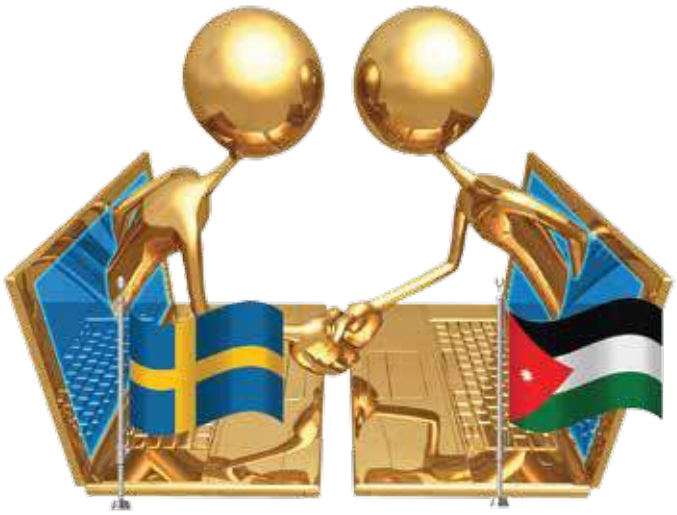

هذا وتركزت الصادرات الأردنية إلى السويد بمنتجات صناعة الأغذية، مشروبات سوائل كحولية وخل، تبغ وابدال تبغ مصنعة، والمنتجات النباتية مشكلاً نسبة 88% من إجمالي الصادرات الأردنية للعام 2016، فيما تركزت المستوردات الأردنية من السويد بالأدوية والخشب ومصنوعاته والآلات والأجهزة الكهربائية وبإجمالي ما نسبته 66% من إجمالي المستوردات من السويد.

الميزان التجاري بين الأردن والسويد للأعوام 2012-2016 (مليون دولار)

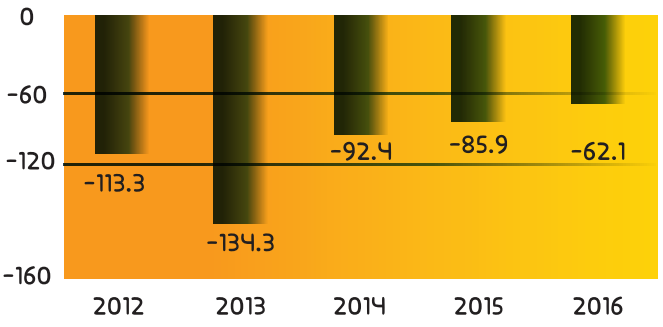

التبادل التجاري بين الأردن والسويد للأعوام 2012-2016 (مليون دولار)

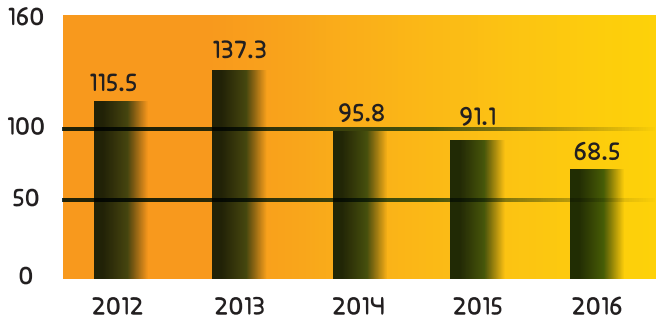

أبرز الصادرات الأردنية الى السويد للعام 2016

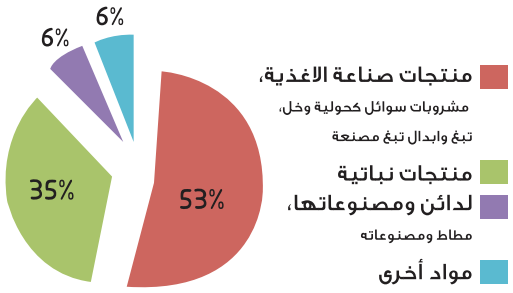

أبرز المستوردات الأردنية من السويد للعام 2016

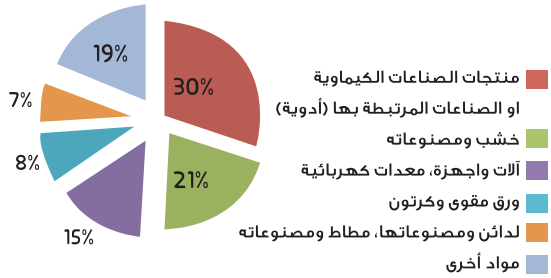

الطبّاع يؤكدضرورة تعزيز علاقات الأردن الإقتصادية مع سويسرا

ايلول
17

دعوة الجانب السويسري لزيادة إستثماراتهم في المملكة

ضمن لقاء مجلس الإدارة مع السفير السويسري

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين معالي حمدي الطباع على ضرورة تعزيز وتطوير العلاقات الإقتصادية مع سويسرا لرفع حجم الإستثمارات السويسرية لدى المملكة، جاء ذلك خلال إستقبال مجلس إدارة الجمعية سعادة السفير السويسري في عمان السيد هانز بيتر لينز في مقر الجمعية.

واستعرض الطباع المشاريع القابلة للإستثمار في المملكة وبالشراكة مع القطاع الخاص السويسري، وذلك في عدد من القطاعات الحيوية، كما أشار إلى ضرورة زيادة حجم التبادل التجاري عن طريق بناء علاقات قوية ومتينة بين رجال الأعمال من كلا البلدين وتبادل الزيارات الميدانية للإطلاع على الفرص والمزايا الإستثمارية عن كثب وعلى أرض الواقع.

من جانبه أكد السفير السويسري هانز بيتر لينز استعداد السفارة وبالتعاون مع السفارة الأردنية في جنيف تنظيم زيارة لوفد من رجال الأعمال الأردنيين إلى سويسرا للإطلاع والاستفادة من خبرات الجانب السويسري المتعددة وخصوصاً في مجالات الطاقة المتجددة، وإدارة الطرق والجسور، وإدارة الفنادق إضافة إلى إدارة النفايات واستغلالها بيئياً، حيث تعتبر سويسرا من الدول الرائدة عالمياً في هذه المجالات.

وفي نفس السياق أكد الطباع أن الجمعية على استعداد لعقد مثل تلك اللقاءات للإستفادة من خبرات الجانب السويسري والإطلاع على أفضل الممارسات في هذه المجالات، كما تم بحث آلية التعاون في مجال الشركات الصغيرة والمتوسطة SME وإمكانية تأسيس شراكات من كلا البلدين للدخول للأسواق المحيطة، وبين السفير لينز إلى وجود شركات متخصصة يمكن التنسيق معها مبيناً بأن 98% من الشركات السويسرية هي من فئة الشركات الصغيرة والمتوسطة SME، .

كما أشار الطباع إلى ضرورة ايجاد قنوات جديدة لزيادة حجم الإستثمارات المتبادلة وخصوصا الإستثمارات السويسرية في الاردن من خلال الإستثمار في مجالات النقل، ومشاريع الطاقة المتجددة، والسياحة، والعمل على وضع برنامج لزيادة إعداد السائحين السويسريين إلى الأردن إذ يتمتع بالعديد من الأماكن السياحة الأثرية والتاريخية والسياحية الدينية والعلاجية.

ونظراً للتطورات الراهنة في المنطقة والتوترات السياسية والأمنية في الدول المجاورة، فقد أشار السفير السويسري إلى أن بلده ستحتاج بعض الوقت للدخول مجدداً في إستثمارات جديدة في منطقة الشرق الأوسط، وذلك لحين انتهاء الأزمة في المنطقة أو على الأقل انتهاء الصراعات الإقليمية. يذكر أن التبادل التجاري بين البلدين قد بلغ خلال العام 2016 ما قيمته 308 مليون دولار، شكلت الصادرات الأردنية منها 3.3 مليون دولار فقط، في حين بلغت المستوردات الأردنية من سويسرا 304.7 مليون دولار، وليشكل إجمالي التبادل التجاري مع سويسرا ما نسبته 1.2% من إجمالي التبادل التجاري للمملكة مع باقي دول العالم. وحضر اللقاء كل من أعضاء مجلس الإدارة المهندس عبدالحليم عابدين والسيد حسام الدين الهدهد، والسيد يسري طهبوب ومدير عام الجمعية السيد طارق حجازي.

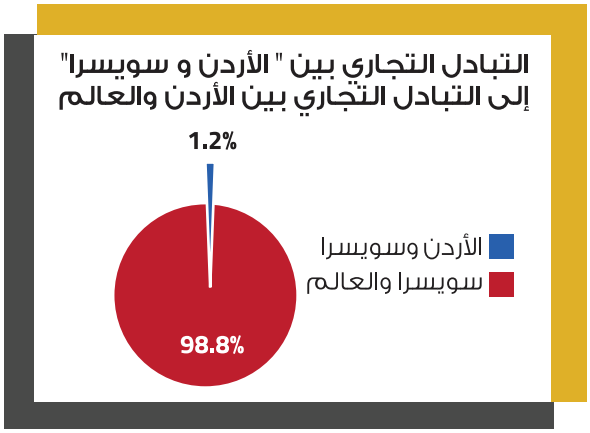

شركة تطوير العقبة
AQABA Development Corporation
www.adc.jo

+962 32 091000
www.aqabazone.com
info@aseza.jo

سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة
AQABA SPECIAL ECONOMIC ZONE AUTHORITY
www.aqabazone.com

الطباع يكرم السفير الأردني لدى أنقرة

اقام معالي السيد حمدي الطباع ، رئيس جمعية رجال الاعمال الاردنيين، رئيس اتحاد رجال الأعمال العرب، حفل عشاء على شرف معالي السيد أمجد العضايلة سفير المملكة السابق لدى الجمهورية التركية بمناسبة انتهاء فترة عمله كسفير في أنقرة، بحضور سعادة السفير التركي في عمان وعدد من رجال الأعمال الأردنيين.

معالي السيد أمجد العضايلة

وقد تحدّث معالي أمجد العضايلة في الحفل مؤكداً على عمق العلاقات التاريخيّة والقيم الحضاريّة والثقافيّة التي تربط الأردن وتركيا، مشيداً بدور جمعية رجال الأعمال الأردنيين في توطيد العلاقات الإقتصادية وتعزيز الإستثمارات بين البلدين، متمنياً لتركيا قيادة وشعباً المضي قدماً نحو المزيد من التطور والإستقرار والإزدهار، معبراً عن سروره لطيب اقامته خلال الفترة الماضية، ولما لقيه من دعم خلال فترة عمله هناك، مؤكداً أن رجال الأعمال هم السفراء الحقيقيين لبلدانهم وهو ما لمسه خلال فترة عمله في أنقرة.

وفي كلمة لمعالي حمدي الطباع أشاد بالجهود الكبيرة التي بذلها العضايلة خلال فترة عمله في أنقرة، خاصة على مستوى العلاقات الإقتصادية بين رجال الأعمال الأردنيين ونظرائهم الأتراك التي كانت محض اهتمامه وفتح قنوات التواصل بين الجانبين، ومتابعته الحثيثة لكافة الزيارات المتبادلة بين وفود مجلس الأعمال الأردني التركي المشترك ، بين جمعية رجال الأعمال الأردنيين ومجلس العلاقات الخارجية الإقتصادية التركيةDEIK، إضافة إلى زيارة وزراء الصناعة والتجارة والإقتصاد لدى البلدين ، ومنتدى الأعمال الأردني التركي، متمنياً له التوفيق في موقعه الجديد كسفير للمملكة في موسكو.

ايلول
24

الإتفاق على تأسيس مجلس أعمال أردني مكسيكي

إستقبل سعادة السفير المكسيكي لدى البلاط الملكي الهاشمي السيد انركي روجو ستين، سفير الجمهورية المكسيكية معالي السيد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين وأمين سر الجمعية المهندس عبد الحليم عابدين في مقر السفارة المكسيكية بحضور نائب البعثة السيد أبيل أباركا ومدير عام الجمعية طارق حجازي.

وأكد الطباع ضرورة تعزيز وتطوير العلاقات الإقتصادية مع المكسيك لرفع حجم الإستثمارات المكسيكية لدى المملكة، وتم بحث واستعراض المشاريع القابلة للإستثمار في المملكة وبالشراكة مع القطاع الخاص ، وذلك في عدد من القطاعات الحيوية، مشيراً إلى ضرورة زيادة حجم التبادل التجاري عن طريق بناء علاقات قوية ومتينة بين رجال الأعمال في كلا البلدين، مؤكداً استعداد الجمعية على تسهيل استقبال وفود من رجال الأعمال المكسيكيين للإطلاع على الفرص والمزايا الإستثمارية عن كثب وعلى أرض الواقع في ضوء عدم وضوح الرؤيا لدى الجانب المكسيكي حول فرص والحوافز التي تقدمها المملكة للمستثمر الأجنبي.

من جانبه أكد السفير المكسيكي انركي روجو ستين أنه سيعمل وكادر السفارة على تسهيل إنشاء مجلس أعمال أردني مكسيكي والذي من شأنه خلق التقارب بين رجال الأعمال في البلدين وإعطاء الفرص للإطلاع على الفرص الإستثمارية لدى كلا البلدين وخلق شراكات حقيقية بينهم، في ظل ما تتمع به المملكة من الأمن والأمان، مبيناً بأن ذلك المجلس سيعمل على إزالة الضبابية من حيث قوانين وفرص الإستثمار المتوفرة لدى الجانبين.

وفي نفس السياق أكد الطباع أن المملكة تمنح المستثمر الأجنبي عدد كبير من المزايا والحوافز خاصة في المدن الصناعية والمناطق التنموية إضافة إلى منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة، لما تمتع به تلك المناطق والمدن بقوانين مرنه، وتشجيع المستثمر الأجنبي على إقامة مشاريعه داخل المملكة ولإستفادة من االإتفاقيات التي تربطه مع دول العالم.

يذكر أن التبادل التجاري بين البلدين قد بلغ خلال العام 2016 ما قيمته 188 مليون دولار، شكلت الصادرات الأردنية منها 3.6 مليون دولار فقط، في حين بلغت المستوردات الأردنية من المكسيك 184.8 مليون دولار، وليشكل إجمالي التبادل التجاري مع المكسيك ما نسبته 0.7% من إجمالي التبادل التجاري للمملكة مع باقي دول العالم.

التبادل التجاري بين الأردن والمكسيك للأعوام 2012-2016 (مليون دولار)

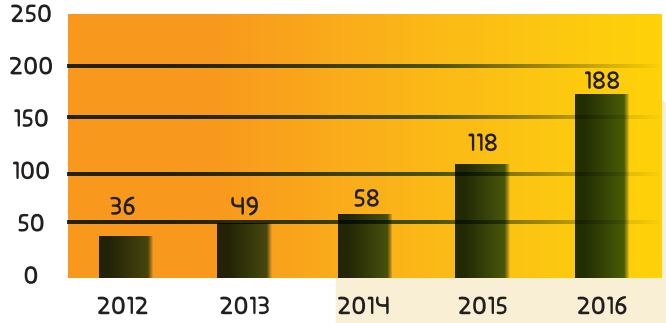

الميزان التجاري بين الأردن والمكسيك للأعوام 2012-2016 (مليون دولار)

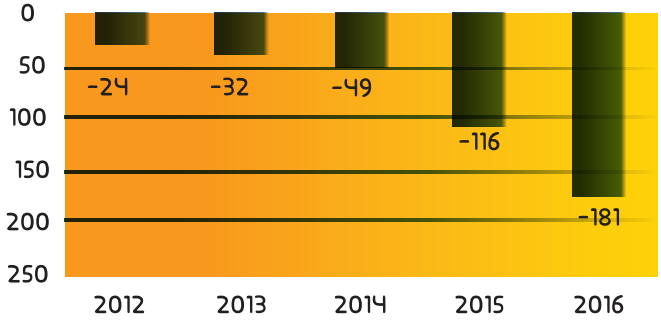

بنك الإسكان يحصل على جائزة " أفضل بطاقة مشتركة" للسنة الثانية على التوالي

للسنة الثانية على التوالي، حصل بنك الإسكان خلال مؤتمر الدفع الإلكتروني الذي عقد تحت رعاية البنك المركزي الأردني، على جائزة " أفضل بطاقة مشتركة " للعام 2017 عن بطاقة فيزا Signature المشتركة مع الخطوط الجوية القطرية.

وعقد المؤتمر الذي نظمته شركة (Network) تحت شعار "منظومة المدفوعات للأمام من أجل غد أفضل" بحضور ومشاركة البنوك المحلية وأبرز الشركات المتخصصة بالدفع الإلكتروني وتقديم خدمات البطاقات.

ويسعى بنك الإسكان الى تلبية متطلبات واحتياجات عملاءه من خلال مواكبة أحدث تقنيات الدفع العالمية، وتوفير بطاقات آمنة، منوعة، ذات مزايا وخدمات متعددة تضاف إلى قائمة الخدمات الشاملة التي يقدمها البنك وفقاً لأحدث التطورات في مجال الخدمات البنكية.

وتعتبر بطاقة فيزا Signature المشتركة مع الخطوط القطرية من بنك الإسكان، بطاقة السفر الأولى من نوعها في الأردن، إذ تقدم لحاملها العديد من المميزات والخدمات مع برنامج الامتياز Privilege Club من الخطوط الجوية القطرية، وتوفر باقة استثنائية من مزايا ومكافآت السفر الحصرية على رأسها برنامج LoungeKey الذي يتيح لحامل البطاقة الدخول المجاني لأكثر من 850 صالة مطار حول العالم.

كما تمنح البطاقة من خلال برنامج الامتياز Privilege Club من الخطوط الجوية القطرية، الأميال لحامليها وفقا لفئة الإنفاق،إذ أن كل دينار ينفقه حامل البطاقة على مشتريات نقاط البيع للبطاقة الرئيسية او التابعة يكسبه 2 ميل، ويمكن استبدال الأميال المجمعة بتذاكر سفر أو بترقية درجة السفر لدرجة أعلى أو حقائب إضافية مع الخطوط الجوية القطرية. وسيحصل حامل البطاقة الرئيسية على 4000 ميل ترحيبي عند إصدار البطاقة لأول مرة.

اللجنة الأردنية الفلسطينية تبحث اليات تعزيز التعاون الثنائي

شاركت جمعية رجال الأعمال الأردنيين في اجتماعات اللجنة التحضيرية للجنة العليا الأردنية الفلسطينية المشتركة خلال اجتماعها في عمان برئاسة وزير الصناعة والتجارة والتموين المهندس يعرب القضاة ووزيرة الاقتصاد الفلسطيني عبير عودة لبحث آليات تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين في مختلف المجالات بخاصة الإقتصادية منها.

وأقرت اللجنة أجندة إجتماعات اللجنة العليا المشتركة التي ستعقد برئاسة رئيس الوزراء الدكتور هاني الملقي ونظيره الفلسطيني الدكتور رامي حمد اللّه والتي تتضمن الجوانب التي تم الإتفاق عليها خلال اجتماعات اللجنتين الفنية والتحضيرية والتي بدأت اعمالها بتاريخ 2017/9/24.

وقال الوزير القضاة تنعقد اجتماعات هذه اللجنة بعد مضي أكثر من ثلاث سنوات على انعقاد اللجنة العليا المشتركة بين البلدين، وذلك بسبب الظروف الصعبة التي يعاني منها الأخوة في فلسطين، إلا أن لقاءاتنا الثنائية وخارج إطار اللجنة العليا مستمرة وعلى كافة المستويات للإشراف على تنمية وتطوير العلاقات الأخوية في كافة المجالات.

وأضاف نأمل أن تسهم الإجتماعات في الحد من العقبات التي تحد من زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين والتوصل إلى آليات فاعلة نتمكن من خلالها من إيجاد حلول عملية لتلك العقبات والتي من شأنها أن تسهم في تعزيز دور القطاع الخاص في البلدين وزيادة مساهمته في التبادل التجاري الثنائي وإقامة المشاريع الإقتصادية المشتركة.

وأشار إلى أن حجم العلاقات والروابط الأخوية المتميزة التي تربط الأردن وفلسطين سياسياً واجتماعياً تحتم أن يكون الأردن هو الشريك التجاري الأبرز لفلسطين، الا أن تميز هذه العلاقات لم يترجم الى أرقام ذات مغزى على الصعيد الإقتصادي، لظروف ليس لها علاقة بنوايا ورغبات البلدين بقدر ما هي مرتبطة بواقع الظروف الأمنية والسياسية التي يعيشها الأخوة في فلسطين وتعثر عملية السلام في السنوات الاخيرة والتي وضعت المعوقات أمام حركة الإقتصاد الفلسطيني وتسببت في تباطؤ نموه، ما انعكس سلباً على التبادل التجاري والإستثماري بين البلدين.

وتابع الوزير علينا كحكومات وقطاع خاص مسؤولية تغيير الوضع الراهن فالفرص متاحة أمام الجانبين لتعزيز حجم التبادل التجاري وتحدي العقبات التي يفرضها الجانب الإسرائيلي وانشاء صناعات مشتركة في الاردن لخدمة السوق الفلسطيني وتحقيق التكامل الإقتصادي على ضفتي النهر.

وقال الوزير القضاة إن التجارة مع فلسطين –بالنسبة للأردن– ليست عملية إقتصادية فقط، بل قومية وسياسية أيضاً، فسياسة الأردن تدعم صمود التوأم الفلسطيني وتثبت هويته وحقوقه في أرضه لذا يسعى الأردن جاهداً الى تمكين فلسطين من التصدير كإحدى أهم الوسائل العملية لدعم صمود الشعب الفلسطيني، والأردن لا ينظر الى هذا التبادل بمنظار الخسارة والربح، وانما بمقياس الدعم الأردني القومي للشعب الفلسطيني وحقوقه، فالأردن هو أهم النوافذ التجارية البرية الآمنة لفلسطين والصادرات والمستوردات الفلسطينية تجد في الاردن ممرا آمناً ومستقراً تضمن من خلاله دخول المستوردات التي تعتبر عصب الصناعة الفلسطينية.

وأضاف انه وفي هذا المجال بادر الأردن الى دعم فلسطين للإنضمام إلى إتفاقية اغادير ونبارك للأخوة في فلسطين قرار مجلس وزراء خارجية الدول الأطراف في اتفاقية أغادير والذي اتخذ على هامش أعمال الدورة 28 للقمة العربية في عمان بالموافقة على إنضمام فلسطين إلى الإفاقية بإنتظار إستكمال الإجراءات الأخرى، وفقا لما نص عليه بروتوكول الإنضمام الملحق بالإتفاقية، لتصبح فلسطين عضواً في هذه الإتفاقية، الأمر الذي سيكون له الأثر الأكبر في رفع سوية التكامل بين إقتصاديات الدول الموقعة عليها وحافز كبير لانضمام باقي الدول العربية المتوسطية لما ستوفره هذه الإتفاقية من فرص لزيادة صادراتها إلى أسواق الإتحاد الأوروبي.

وأشار الى ان الاردن يدعم جهود فلسطين في منظمة التجارة العالمية؛ الأمر الذي يعزز اندماجها التدريجي في الاقتصاد العالمي وسيزيد من حجم التجارة البينية ويحسن البيئة التشريعية الناظمة للاقتصاد الوطني، ويحقق فوائد إقتصادية ومكاسب سياسية لدولة فلسطين.

وقال القضاة إن العلاقات والروابط المتميزة التي تربط بلدينا تحتم علينا إستثمارها لجلب المزيد من المنافع الإقتصادية والتجارية للشعبين الأردني والفلسطيني بما يعود عليهما بالخير والفائدة، ومن هنا يأتي حرصنا على إيجاد السبل الكفيلة بتعزيز وتطوير العلاقات الإقتصادية والتجارية بين بلدينا ووضع التصورات المستقبلية لها ورفع مستوى التعاون الإقتصادي والتنسيق بين البلدين على المستوى الثنائي والعربي والدولي.

وبين أن حجم التبادل التجاري بين البلدين قد بلغ (178) مليون دولار، مقارنة بـ(156) مليون دولار لنفس الفترة من عام 2015 بنسبة نمو 14%, كما بلغ حجم الصادرات الأردنية إلى فلسطين لعام 2016 حوالي (131.1) مليون دولار في حين بلغت المستوردات الأردنية من فلسطين ما قيمته (47) مليون دولار لنفس الفترة.

وقال القضاة نتطلع إلى تفعيل مجلس الأعمال الأردني–الفلسطيني المشترك، لبحث إزالة كافة الصعوبات التي تحول دون تنمية حركة التبادل التجاري وإقامة المشاريع الإستثمارية المشتركة بين الجانبين وإنشاء المنطقة اللوجستية الحرة على الحدود بين البلدين لتيسير تجميع ونقل البضائع بين الجانبين.

وكانت اللجنة الفنية للإجتماع التحضيري قد انعقدت على مدى اليومين الماضيين برئاسة السيد يوسف الشمالي أمين عام وزارة الصناعة والتجارة والتموين عن الجانب الأردني والدكتور علي شعث الرئيس التنفيذي لهيئة المدن الصناعية الفلسطينية عن الجانب الفلسطيني.

الوزيرة الفلسطينية من جانبها اكدت أهمية العمل لتعزيز التعاون الثنائي مع الأردن وبخاصة في المجالات الإقتصادية والعمل المشترك للتغلب على المعيقات التي تضعها إسرائيل امام حركة التبادل التجاري بين الجانبين.

وأكدت أهمية النقاط التي تم بحثها خلال اجتماعات اللجنة الفنية والتي استهدفت إزالة معيقات التجارة وتحفيز القطاع الخاص لإقامة مشاريع استثمارية مشتركة تخدم الجانبين إضافة الى أهمية إقامة المنطقة اللوجستية.

وقدمت الشكر للأردن على ما يقدمه من دعم ومساندته للجانب الفلسطيني للدخول في الاتفاقيات الدولية وافادة الاقتصاد الفلسطيني بما يلزم من اتفاقيات.

واكدت اللجنة أهمية التأكيد على أهمية دعم اندماج وتكامل الإقتصاد الفلسطيني مع الإقتصاد العربي والتنسيق بين البلدين في عمل وأنشطة المنظمات الإقتصادية العربية والإقليمية والدولية بما يحقق المصالح المشتركة وأي ترتيبات أو مشاريع إقليمية في إطار الشراكة اليورو متوسطية وغيرها من المبادرات الإقليمية في المجالات المرتبطة بالنقل والمياه والبيئة والمعابر وغيرها.

كما تم التأكيد على أهمية إستمرار دعم الجانب الأردني لطلب انضمام دولة فلسطين لمنظمة التجارة العالمية بالإضافة الى أية منظمات دولية أخرى تسعى دولة فلسطين الإنضمام اليها.

واتفقت اللجنة على أهمية تشجيع مشاركة القطاع الخاص في الفعاليات الإقتصادية المحلية والدولية والمعارض التجارية والمتخصصة وتبادل زيارات الوفود التجارية وبعثات رجال الإعمال مع التركيز على زيادة حصة المنتجات الوطنية في أسواق البلدين الشقيقين.

كما توصلت اللجنة الى العديد من الاتفاقات والتوصيات التي سترفع الى اللجنة العليا المشتركة.

البنك الاسلامي الاردني يعقد ورشة عمل لمتعامليه من قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة SME'S

عقد البنك الاسلامي الاردني تحت رعاية الاستاذ موسى شحادة المدير العام للبنك ورشة عمل متخصصة لبعض متعاملي البنك في محافظة عمان ضمن شريحة الشركات الصغيرة والمتوسطة SME'S والتي ينظمها البنك في اطار التعاون مع البنك المركزي الاردني وصندوق سند لتمويل المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ، وذلك تعزيزاً لمفهوم الشمول المالي ليغطي مختلف شرائح المجتمع، و بحضور نائبي ومساعد المدير العام والادارة التنفيذية العليا في البنك وذلك في قاعة الاجتماعات العامة – مبنى الادارة العامة للبنك يوم الاربعاء ٢٥/١٠/٢٠١٧ .

والقى الاستاذ موسى شحادة كلمة ترحيبية بالحضور والمشاركين في الورشة التي تعقد للمرة الاولى وبإعداد وتنظيم دائرة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة و اكاديمية التدريب وتنمية الموارد البشرية في البنك ، والتي تهدف الى اطلاع متعاملي البنك على اهم المهارات والادوات الادارية والمالية الضرورية للتخطيط المالي وادارة الاعمال للمشاريع ووفقاً لأفضل الممارسات والتي ستساعد في كيفية الحصول على التمويل للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتتيح الفرصة للتعرف على دراسة حالة لنماذج ومشاريع توضح دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة ودعم هذه المشروعات وتيسير حصولها على التمويل، وكيفية اتخاذ القرار الصائب بتحديد الجهة المناسبة للتمويل .

وقال شحادة انه انطلاقاً من تحمل البنك لمسؤولياته الاجتماعية وحرصه الدائم على إدامة التواصل مع متعامليه سيستمر البنك بإذن الله عقد هذه الورشة خلال السنوات الثلاث القادمة ليتيح لجميع متعاملي البنك ومن مختلف محافظات المملكة وضمن شريحة الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر الاستفادة من المعلومات المقدمة في هذه الورش.

مؤكداً على ان تقديم البنك الاسلامي للخدمات التمويلية للأفراد والمؤسسات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة يدفع التنمية المستدامة ويخلق فرص عمل ، حيث أن ٩٠% من خدمات البنك الاسلامي الاردني التمويلية تستهدف بشكل خاص الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة مع التي يقدمها للشركات الكبرى، الى جانب تقديم التمويل لجميع الراغبين في انشاء مشاريع صناعية وتجارية ليساهم مصرفنا في تحقيق التنمية الاقتصادية والتخفيف من مشكلتي الفقر والبطالة. وتم تسليم شهادات للمشاركين في الورشة ،الذين اعربوا عن شكرهم واعتزازهم بالبنك الاسلامي الاردني لحرصه لادامة التواصل مع متعامليه ولاختيارهم للمشاركة في الورشة.

ايلول
25

مطلع العام 2018 : تنظيم منتدى أردني صيني

بتنظيم مشترك بين الجمعية والإتحاد الصيني للإقتصاديات الصناعية

إستقبل سعادة السفير الصيني لدى البلاط الملكي الهاشمي السيد بان ويفانغ، سفير جمهورية الصين الشعبية معالي السيد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين وأعضاء مجلس الإدارة في مقر السفارة الصينية في عمان. وذلك بحضور أعضاء مجلس الإدارة معالي ثابت الطاهر وعوني الساكت وحسام الهدهد ويسري طهبوب ومدير عام الجمعية طارق حجازي.

وأشار الطباع إلى أن الجمعية تعمل باستمرار على توطيد العلاقات مع رجال الأعمال الصينيين، واستعراض المشاريع الإستثمارية في المملكة وبالشراكة مع القطاع الخاص، وذلك في العديد من القطاعات الحيوية، مبيناً بأن الجمعية تعمل حالياً على وضع الترتيبات اللازمة لعقد منتدى أردني صيني بالتنسيق مع الإتحاد الصيني للإقتصاديات الصناعية وذلك مطلع العام 2018، في ضوء انضمام الجمعية إلى اتحاد دول طريق الحرير، بهدف رفع حجم الإستثمارات المتبادلة وتنشيط علاقات رجال الأعمال والمستثمرين في كلا البلدين. كما أشار الطباع إلى دور اتحاد رجال الأعمال العرب الذي يرأسه في تنظيم واستضافة دورات مؤتمر الشراكة العربي الصيني والذي يعقد بشكل دوري كل سنتين.

من جانبه أكد السفير الصيني بان ويفانغ بأن الأردن له أهمية خاصة للإستثمارات الصينية الخارجية لما يتمتع به من موقع استراتيجي على حزام طريق الحرير، وأن لدى الحكومة الصينية خطط لمشاريع مستقبلية تتمثل في البنية التحتية والنقل وسكك الحديد. مؤكداً على دور الأردن المحوري في المنطقة وأن الحكومة الصينية تعمل على مساعدة الأردن في تحمل عبء اللاجئين في كافة المناطق وتطوير الخدمات البنية التحتية لذلك. من جهة أخرى وجه الدعوة لكافة رجال الأعمال الأردنيين للقاء عدد من رجال الأعمال والمستثمرين الصينيين الذين سيقومون بزيارة المملكة اواخر شهر أيلول.

وفي نفس السياق أكد الطباع أن المملكة تمنح المستثمر الأجنبي عدد كبير من المزايا والحوافز خاصة في المدن الصناعية والمناطق التنموية إضافة إلى منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة، لما تمتع به تلك المناطق والمدن بقوانين مرنه، وتشجيع المستثمر الأجنبي على اقامة مشاريعه داخل المملكة والإستفادة من الإتفاقيات التي تربطه مع دول العالم.

هذا وبلغ التبادل التجاري بين البلدين للعام 2016 ما قيمته 2.8 مليار دولار، شكلت الصادرات الأردنية منها 129 مليون دولار فقط، تركزت في قطاع الأسمدة وبنسبة 88% من إجمالي الصادرات الأردنية إلى جمهورية الصين الشعبية.

دور جمعية رجال الأعمال الأردنيين في تعزيز العلاقات مع جمهورية الصين الشعبية

كان لجمعية رجال الأعمال الأردنيين وإتحاد رجال الأعمال العرب الدور الملموس والأثر الواضح في تعزيز العلاقات مع جمهورية الصين الشعبية وخصوصاً تطوير العلاقات بين مجتمعي الأعمال الأردني والصيني، حيث قامت الجمعية والإتحاد بالعديد من النشاطات والإجتماعات والمنتديات كانت على النحو التالي:

- لقد أسست زيارة وفد جمعية رجال الأعمال الأردنيين إلى الصين عام 2005 علاقاتها مع الجانب الصيني حيث شاركت بوفد كبير في المؤتمر الأول لرجال الأعمال العرب والصينيين الذي عقد في بكين انذاك.
- ثم أصبحت هذه العلاقات متميزة أثر توقيع الجمعية والمجلس الصيني لترويج التجارة الدولية عام 2007 على إتفاقية تأسيس مجلس الأعمال الأردني الصيني بمناسبة انعقاد الدورة الثانية لمؤتمر الأعمال العربي- الصيني الذي إستضافه إتحاد رجال الأعمال العرب في عمان ، وتم بموجب هذا الإتفاق وضع الإطار الذي ينظم علاقات رجال الأعمال الأردنيين بنظرائهم أصدقائنا في الصين . فقد قامت الجمعية بالتعاون مع إتحاد رجال الأعمال العرب والأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتنظيم الدورة الثانية للمؤتمر العربي- الصيني لرجال الأعمال في عمان خلال الفترة 18-2007/6/20 حضره المئات من رجال الأعمال الأردنيين والعرب وعدد كبير من الشركات الصينية وتمخض عنه التوقيع على عدد من إتفاقيات التعاون بين هيئات رجال الأعمال العربية والمجلس الصيني لتنمية التجارة الدولية كذلك أثمر المؤتمر عن الإعلان عن تأسيس شركة أردنية صينية .

- شاركت الجمعية في الدورة الثالثة للمؤتمر التي عقدت في عام 2009 في مقاطعة هانغتشو، ايمانا من مجتمع الاعمال الاردني بأهمية توطيد العلاقات الإقتصادية التي تجمع البلدين في مختلف المجالات من خلال الحرص على تبادل زيارات الوفود والإطلاع على فرص التعاون المشترك .
- استقبلت الجمعية بتاريخ 2008/3/3 وفداً إقتصاديا صينيا من المجلس الصيني لتنمية التجارة الدولية برئاسة السيد ما جيشون رئيس المجلس لمقاطعة جن لن الصينية .
- شاركت الجمعية في المؤتمر الذي عقد خلال الفترة من 27-26 أيلول 2010 في مدينة ينتشوان ضمن وفد ضم وزيري التخطيط والتعاون الدولي الدكتور جعفر حسان وتطوير القطاع العام والمشاريع الكبرى المهندس عماد فاخوري والمدير التنفيذي لمؤسسة تشجيع الإستثمار.
- أثناء زيارة وفد CCPIT للجمعية في شهر نيسان العام 2011 تم التوقيع على مذكرة التفاهم مع المجلس الصيني لترويج التجارة الدولية فرع منغوليا الداخلية.
- شاركت الجمعية بوفد في المؤتمر العربي الصيني الرابع الذي عقد في الشارقة بتاريخ 2012/1/18.
- في أيار من عام 2015 شاركت الجمعية بوفد كبير في المؤتمر السادس لرجال الأعمال العرب والصينيين والدورة الرابعة لمنتدى الإستثمار العربي الصيني ، اللذان عقدا في بيروت تحت رعاية دولة رئيس مجلس الوزراء اللبناني سلام تمام .
- شاركت الجمعية في المؤتمر الأول للتحالف الصناعي والتجاري لطريق وحزام الحرير في مدينة القاهرة بتاريخ 2017/4/1, حيث انضمت الجمعية مؤخراً إليه إذ يعتبر أكبر تجمع إقتصادي يضم منظمات أعمال دول طريق وحزام الحرير، ويضم حاليًا 24 دولة من أصل 65 دولة، وتعد جمعية رجال الأعمال الأردنيين هى الممثل الوحيد للجمعيات الأردنية بالتحالف، وسبق لجمعية رجال الأعمال الأردنيين أن أصدرت عدد من الدراسات بالتعاون مع إتحاد رجال الأعمال العرب حول هذا الطريق، تناولت الفوائد الإقتصادية والإستراتيجية للأردن والوطن العربي بعد إنضمامها إلى قائمة الدول المار بها الذي يضم ٥٠ دولة حتى الآن. ويهدف المؤتمر الذي عقد تحت رعاية السيد طارق قابيل وزير الصناعة والتجارة المصري التعاون بين رجال الأعمال من أعضاء الإتحاد لتعزيز فرص التعاون بين الدول الأعضاء، وفى إطار التوجه العام لإحياء طريق الحرير مرة أخرى.
- وعلى هامش اجتماعات المؤتمر الأول للتحالف الصناعي والتجاري لطريق وحزام الحرير، شاركت الجمعية في ورشة العمل حول الطاقة وآلية تمكين التعاون فيما بين الصين ودول طريق الحرير في مجالات الطاقة والطاقة المتجددة، في ضوء أن الصين قد تصدرت قائمة الدول في مجال مشاريع الطاقة المتجددة، إضافة إلى إمكانية توظيف الربط الكهربائي بين الدول العربية في تعظيم الإستفادة في ذلك المجال فيما بين دول وحزام طريق الحرير.
- سوف تقوم جمعية رجال الأعمال الأردنيين بتوقيع اتفاقية مع الإتحاد الصيني للإقتصاديات الصناعية وذلك مطلع العام 2018 بهدف تعزيز التعاون التجاري ورفع حجم الإستثمارات المتبادلة وتنشيط علاقات رجال الأعمال والمستثمرين في كلا البلدين.
- كما تعددت زيارات وفود رجال الأعمال الصينيين الى الجمعية إضافة الى الإلتقاء بسعادة السفير الصيني في عمان في مناسبات عدة.

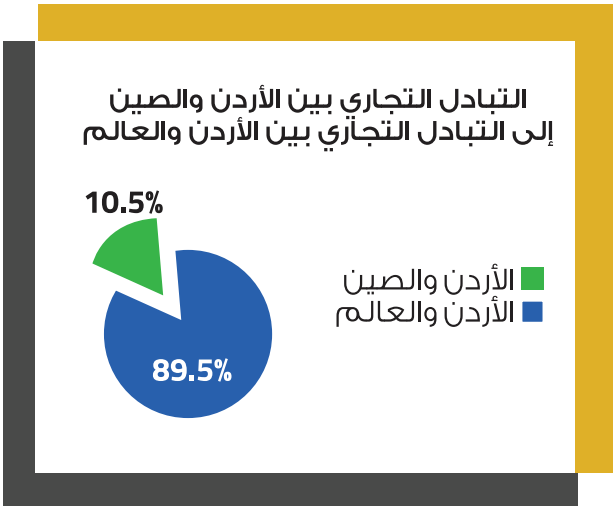

بنك الإسكان يطلق منتج الودائع لأجل بجوائز (فائدة منافسة وجوائز نقدية أسبوعية)

أول مرة
في القطاع المصرفي الأردني

أطلق بنك الإسكان منتجه الجديد والأول من نوعه في القطاع المصرفي الأردني "الودائع لأجل بجوائز"، والذي يتيح لأصحاب حسابات الودائع الجديدة التي يتم فتحها لدى البنك (أفراد وشركات) الحصول على فائدة منافسة وفرصة لربح جائزة نقدية أسبوعية.

وجاء إطلاق بنك الاسكان لمنتج " الودائع لأجل بجوائز" انطلاقاً من سعي البنك لتوفير خدمات ومنتجات مبتكرة لإرضاء كافة الشرائح ، وإتاحة الفرصة لفئات جديدة مستهدفة من التمتع بخدمات ومنتجات البنك المميزة .

ويمتاز المنتج بأنه الأعلى بفرصة الربح، وكلما زاد رصيد الوديعة لأجل زادت فرص المودعين الجدد بالربح، إضافة إلى سعر الفائدة المنافس الممنوح على هذه الودائع.

وينقسم برنامج الجوائز إلى شريحتين للودائع لأجل الجديدة حيث يبلغ الحد الأدنى للودائع لأجل ضمن الشريحة الأولى 100 ألف دينار بحد أدنى ولغاية أقل من 250 ألف دينار وبمدة ربط 60 يوماً، وبها يحصل المودع الجديد على سعر فائدة مميز يبلغ (2.8%)، مع المشاركة بالسحب على جائزة نقدية مقدارها 5 الاف دينار يجري السحب عليها أسبوعياً، أما الشريحة الثانية فيبلغ الحد الأدنى للاشتراك بها 250 ألف دينار فأكثر وبمدة ربط 60 يوماً ويحصل المودع الجديد على سعر فائدة مميز يبلغ 4% مع المشاركة بالسحب على جائزة نقدية أسبوعية تبلغ 10 الاف دينار.

وحول إطلاق منتج " الودائع لأجل بجوائز" أوضح الرئيس التنفيذي لبنك الاسكان السيد إيهاب السعدي أن بنك الإسكان يولي جلّ اهتمامه لتوفير أفضل الخدمات والميزات بما يعكس حرص البنك على تلبية طموحات وتطلعات المتعاملين ، مشيراً إلى أن المنتج مبتكر وفريد من نوعه ويعتبر إضافة نوعية إلى حزمة المنتجات والبرامج التي يقدمها البنك استكمالاً لاستراتيجيته في مواكبة كل ما هو جديد في السوق المصرفية

الطباع يؤكد على دور الأمن العام في تعزيز البيئة الإستثمارية

خلال لقاء مجلس إدارة الجمعية مدير الأمن العام

تشرين الأول
3

التقى عطوفة مدير الأمن العام اللواء الركن أحمد سرحان الفقيه في مديرية الامن العام رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين معالي حمدي الطباع يرافقه أعضاء مجلس الإدارة ومدير عام الجمعية. وأعرب عطوفة أحمد الفقيه خلال اللقاء عن فخره بالعمل ضمن جهاز الأمن العام الذي يعمل باستمرار على تحقيق رؤى وتوجهات جلالة الملك عبدالله الثاني حفظه الله ورعاه مؤكداً باستمرار على أهمية نجاح عملية الإستثمار وارتباطها المباشر بنجاح المملكة.

وأكد الفقيه خلال اللقاء على دور جهاز الأمن العام في حماية الإستثمارات في المملكة وتأمين الحماية اللازمة للمنشآت الإستثمارية لأهميتها في رفد الإقتصاد الوطني، مؤكداً على وجود خط مباشر بين المستثمرين وجهاز الأمن العام والذي لن يتهاون مع أي تهديد يعرقل مسيرة الإستثمار في المملكة.

وقال الفقيه بأن جهاز الامن العام حريص على تسهيل إجراءات دخول المستثمرين للمملكة وتسريع الإجراءات في مختلف الإدارات التابعه لمديرية الأمن العام من خلال العمل المستمر لتسهيل حركة رجال الأعمال من وإلى المملكة، والتنسيق جار مع وزارة الداخلية لتخفيف وتسريع الإجراءات الإدارية وتحسين خدمة المطارات والمعابر الحدودية، والعمل على معاملة رجال الأعمال والمستثمرين معاملة مماثلة بالدبلوماسيين.

وأشاد الفقيه بالدور الملموس لجمعية رجال الأعمال الأردنيين والتي تأسست منذ ما يزيد عن ثلاثين عاماً ونجاحاتها الملموسة والحقيقية مؤكداً بأنه يتابع نشاطات الجمعية بشكل مستمر وعن كثب إذ تعتبر رافد رئيس ومباشر للإستثمارات الأجنبية إلى الأردن.

من جهته أشاد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع بالدور الملموس لجهاز الأمن العام في تشجيع وتعزيز الإستثمار المحلي والأجنبي في الأردن، والدور التنموي والإقتصادي من خلال تطوير عمل وحدة تشجيع الإستثمار التي تحرص على خلق بيئة آمنة مستقرة لتسهيل عمل المستثمرين كافة وحمايتهم من اي أشخاص أو نشاطات غير قانونية، والتي تسعى جاهدة إلى تطبيق الرؤية الهاشمية الثاقبة في تحقيق وتعزيز أمن الوطن والمواطن والتي يوليها جلالته الأهمية القصوى.

كما أشار الطباع إلى دور جهاز الأمن العام في توفير شفافية للقوانين وسيادة للقضاء ويسر عملية التقاضي، ووجود الكفاءة الإدارية وغياب الفساد الإداري وحرية التنافس، بحيث تشكل هذه العوامل جزء رئيسي من مكونات البيئة الإقتصادية، حيث أن عوامل الأمن والأمان والإستقرار وسيادة القانون، هما من أهم الأولويات الوطنية والركيزة الأساسية للتنمية.

وأكد الطباع على أن الأمن والإستقرار يعتبران من أهم العناصر الجاذبة لأصحاب الأعمال والمستثمرين حيث دعا الجميع للعمل الجاد والمتواصل للحفاظ على الأمن والإستقرار لجذب وتشجيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة لما لها من نتائج إيجابية على الإقتصاد الوطني وخاصة على الأجور والحد من مستويات البطالة.

واستعرض الطباع دور جمعية رجال الأعمال الأردنيين في تنشيط القطاع الخاص الأردني، وتوسيع التعاون التجاري والإقتصادي مع الدول العربية والأجنبية، ودورها في إبراز موقع الأردن على خريطة الإستثمار العالمية، والترويج للإستثمار في الأردن على الصعيدين العربي والدولي.

وحضر اللقاء أعضاء مجلس الإدارة معالي ثابت الطاهر، المهندس عبدالحليم عابدين، السيد عصام بدير، السيد محمد البلبيسي، السيد حسام الدين الهدهد ومدير عام الجمعية السيد طارق حجازي.

١٣٢ مليون دينار أرباح بنك الإسكان قبل الضريبة خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠١٧

على الرغم من استمرار تأثر الأردن بتداعيات الأزمات التي تعاني منها بعض دول الجوار، فقد تمكن بنك الإسكان للتجارة والتمويل من تحقيق مستويات أداء جيدة، حيث حقق البنك خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2017 أرباحاً قبل الضريبة مقدارها 132 مليون دينار كما بلغ صافي الربح بعد الضريبة 92.4 مليون دينار مقابل 100.6 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2016، وإذا ما تم استثناء الأرباح غير المتكررة ضمن النشاط التشغيلي للبنك فإن أرباح البنك تكون قد نمت بحوالي 5% خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2017، وبلغ مجموع الدخل الشامل للفترة 96.3 مليون دينار مقابل 80.7 مليون دينار للتسعة أشهر الأولى من العام السابق.

وفي تعقيبه على هذه النتائج صرح السيد عبدالاله الخطيب رئيس مجلس إدارة البنك أن مجلس الإدارة اجتمع بتاريخ 2017/10/21 وناقش البيانات المالية للبنك وتم إقرارها، وقد أعرب الخطيب عن رضاه عن أداء البنك في ظل التحديات التي يتعرض لها الأردن نتيجة الظروف الإقليمية، حيث أثبت البنك قدرته على التعامل مع تلك التحديات والمتغيرات مما مكنه من المحافظة على متانة وضعه المالي وتعزيز موقعه الريادي في القطاع المصرفي الأردني. حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 17.3% ومعدل العائد على الموجودات "بعد الضريبة" 106% ومعدل العائد على حقوق الملكية "بعد الضريبة"11.5%.

كذلك فقد أبدى السيد إيهاب السعدي / الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان ارتياحه للنتائج التي حققها البنك وأوضح أن مجموع موجودات البنك بلغ 7.8 مليار دينار، وزادت أرصدة ودائع العملاء لتصل إلى 5.7 مليار دينار، فيما زاد إجمالي رصيد محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة ليصل إلى 4 4.3 مليار دينار، وارتفع إجمالي حقوق الملكية إلى 1.1 مليار دينار، وتوقع السيد السعدي بأن يكون مستوى أداء البنك خلال الربع الأخير من هذا العام أقوى مما تم تحقيقه خلال الفترة الماضية. كما اكد على قوة الملاءة المالية للبنك وسلامة وجودة محفظته الائتمانية ، حيث بلغت نسبة السيولة 124% وهي أعلى من المعدل المطلوب من البنك المركزي الأردني ، وطرأ تحسن على نسبة الديون غير العاملة NPLs حيث انخفضت من 307% في نهاية عام 2016 لتصل إلى 305% في نهاية شهر أيلول 2017، كما بلغت نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة 119.3%.

ويذكر أن البنك تمكن خلال العام الحالي من حصد 4 جوائز من مؤسسات إقليمية ودولية وعالمية، كان أخرها جائزة " الريادة في تطوير العمل المصرفي على مستوى الوطن العربي" من إتحاد المصارف العربية ويعكس حصول البنك على هذه الجوائز المكانة المرموقة التي يتمتع بها البنك على المستوى المحلي والعربي والإقليمي.

"المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية" .. 40 عاما من الانجاز

م. أحمد الحلايقة
مدير عام المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والتنموية

في لقاء مع مدير عام شركة المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية، المهندس أحمد الحلايقة، قال بأن المجموعة أخذت على عاتقها متابعة أعمال ونشاطات المستثمرين بالمناطق المنضوية تحت مظلتها التنموية من خلال تنظيم لقاءات دورية لمناقشة مطالبهم والوقوف على التحديات التي تواجههم، لإيجاد صيغ مناسبة لحلها وتذليلها.

كما قال بأن المجموعة تخطط لانشاء منطقة حرة في الأزرق ضمن المناطق التنموية التي سوف تنشأ كمبادرة ملكية سامية، كما وأن المجموعة تولي اهتماماً في تطوير منطقة عجلون التنموية كإحدى الواجهات السياحية الترفيهية والتي ستتضمن إنشاء مشروع تلفريك ومنطقة تجارية ومشاريع سياحية أخرى، كما وأن المجموعة مستمرة في أعمال التطوير بمنطقة البحر الميت وخصوصاً منطقة الكورنيش لتكون متنفس لأبناء المنطقة ومركز جذب للسياحة الداخلية والخارجية بالإضافة إلى تطوير مطل منطقة سويمة.

وفيما يلي نص اللقاء:

*** في البداية حدثنا عن نشأة الشركة والكيفية التي وصلت اليها اليوم؟**

– بدأت تجربة المناطق الحرة بالأردن عام ١٩٧٣ من ميناء مدينة العقبة كمنطقة حرة صغيرة لتنمية المبادلات التجارية الدولية وخدمة تجارة الترانزيت ، واستمر التوسع بإنشاء المناطق الحرة العامة إلى أن بلغت ست مناطق حرة عاملة موزعة على مختلف محافظات المملكة، وهي المنطقة الحرة الزرقاء والمنطقة الحرة في مطار الملكة علياء الدولي، المنطقة الحرة سحاب، المنطقة الحرة الموقر، المنطقة الحرة الكرك بالإضافة إلى المنطقة الحرة الكرامة. كما وتشرف على ثلاثة وثلاثون منطقة حرة خاصة ولمواكبة المستجدات في بيئة الأعمال المتطورة والمتجددة تم في عام ٢٠١١ تحويل المناطق الحرة من مؤسسة مستقلة إلى شركة مساهمة خاصة مملوكة لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية، وفي عام ٢٠١٦ تم ومن منطلق توحيد المساق الإستثماري وذلك لتطوير المناخ الإستثماري برؤية شمولية أوسع؛ تم دمج شركة تطوير المناطق التنموية الأردنية وشركة المناطق الحرة في شركة واحدة وتحت مضلة إدارة واحدة لتصبح (المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية) .

*** ضعنا في رؤوس الاموال والاستثمارات التي استطاعت المجموعة جلبها؟**

– إن المجموعة استطاعت خلال الأربعين عاما الماضية تكوين بيئة أعمال متطورة ومنافسة تعمل على جذب وتوطين الإستثمارات، حيث تم تطوير وتحديث البنية التحتية والخدمات الإدارية بشكل متميز على المستويين الإقليمي والعالمي. واعتبر تميز المناطق الحرة بإتاحتها المجال لممارسة النشاطات الإقتصادية المختلفة والمتمثلة باستيراد البضائع والسلع والمعدات والمواد الغذائية بهدف إدخالها إلى السوق المحلية أو تصديرها (ترانزيت) إلى الدول الأخرى، وإقامة إستثمارات صناعية بهدف التصدير أو الإدخال إلى السوق المحلية نجاحا للتجربة الأردنية بهذا المجال تشهد عليه العديد من دول المنطقة.

إن ذلك النجاح؛ جذب العديد من رؤوس الأموال العربية والاجنبية، مما فتح المجال لتوفير الالاف من فرص العمل للشباب الأردنيين، فضلا عن إدخال التكنولوجيا والمعرفة لتلك المناطق النائية وتعزيز الدور الريادي للقطاع الخاص من خلال الإنطلاق والتحفيز لتطوير مناطق حرة جديدة.

*** كيف ترى البيئة الإستثمارية في الأردن وخاصة في المناطق الحرة والتنموية؟**

– إن تلك الإنجازات ما كانت لتحصل، لولا السياسات والقوانين المحفزة للإستثمار كالإعفاءات الضريبية المختلفة والرسوم الجمركية ورسوم الترخيص للأبنية والأراضي وأجور العمال، بالإضافة لسماح المستثمرين بتحويل العملات الاجنبية والأرباح الناشئة عن نشاطهم الإقتصادي من المناطق الحرة، وفق أحكام التشريعات النافذة, والسماح بإخراج الالات والمعدات وفق اليات سهلة.

*** ما هي إستراتيجية المجموعة الجديدة .. هل لك أن تضعنا في تفاصيلها؟**

– الإستراتيجية تتركز في تحقق الرؤية الملكية السامية القاضية بتوفير بيئة استثمارية مناسبة لزيادة القيمة المضافة للمناطق الحرة على الإقتصاد الوطني عن طريق خلق مزيد من فرص العمل والإستثمار، والعمل على تطوير دور المناطق الحرة لتصبح مناطق منتجة ومصدرة للأسواق الإقليمية والدولية إضافة إلى دورها في تجارة الترانزيت

والمجموعة مستمرة بتطوير وتحديث الخطط والإستراتيجيات بما يسهم في دعم الإقتصاد الوطني ورفد خزينة الدولة من خلال البناء على الإنجازات السابقة ورفع قيمة الإيرادات المحصلة من المناطق الحرة العامة وتحسين القيم التشغيلية الإجمالي.

*** هذا ينقلنا للحديث عن عمليات التطوير والتحديث التي تنتهجها المجموعة؟**

– نعمل .. فالمجموعة مستمرة بتطوير خدماتها من خلال تطبيق أفضل الممارسات في إدارة وتشغيل المناطق الحرة والمناطق التنموية، وإعادة هيكلة العمليات وتطوير الموارد البشرية وحوسبة الإجراءات, فتعزيز تنافسيتها لم ينحصر في توفير حزمة الحوافز والإعفاءات التي يوفرها القانون، بل شمل تطوير حزمة خدمات البنية التحتية واللوجستية الداعمة للإستثمار والتصدير، وتحسين جودة وكفاءة الخدمات المقدمة للمستثمرين من خلال تفعيل خدمة المكان الواحد وخدمات البوابة الإلكترونية.

وفي هذا الإطار استحدثت المجموعة مراكز خدمة المكان الواحد في كافة مناطق المجموعة بحيث تقوم تلك المراكز باستقبال طلبات الإستثمار, وإبرام وتجديد عقود الوحدات الإستثمارية, وتسجيل وتجديد الشركات وكافة الخدمات المتعلقة بذلك، إضافة الى إصدار وتجديد رخص المهن, وتحصيل البدلات والرسوم, وتنظيم طلبات الإيداع والإخراج، وتنظيم إجراءات نقل ملكية البضائع والمركبات.

*** ماهي أبرز المشاريع التي تعكف على إنجازها المجموعة في الوقت الحالي؟**

– أبرز المشاريع التي شارفت المجموعة على إطلاقها, هو مشروع المنطقة الحرة في حرم مطار الملكة علياء الدولي، حيث تكمن أهميته في تكوين ميناء محوري ومركز للتجارة والإستثمار في مختلف القطاعات الإقتصادية وخاصة الصناعات الخفيفة والأدوية والإلكترونيات والأنشطة التجارية التخزينية والخدمات المساندة .

ويعتبر مشروع المنطقة الحرة في المطار والذي يتوقع الانتهاء من كافة الاعمال فيه بداية العام المقبل ٢٠١٨، مشروعا لمنطقة حرة ذكية وفد تم تصميمه وفق أحدث المواصفات العالمية لخدمة الإستثمارات المحلية والعربية والأجنبية.

*** ضعنا في تفاصيل على المشروع الكبير؟**

– مساحة المشروع تبلغ مليون م٢ من الارض المطورة، بالإضافة الى وحدات الإستثمار الجاهزة، ويكتسب هذا المشروع أهمية خاصة كونه يقع في حرم مطار الملكة علياء الدولي ويبعد بحدود ٢٥ كلم من مركز العاصمة عمان، وأنه قريب من الطريق الدولي – الصحراوي وقريب أيضا من الخط الحجازي الحديدي.

ويوفر المشروع مبنى خاص لرجال الأعمال ومساحات مكاتب وقاعات اجتماعات ومدرج اجتماعات، بالإضافة الى مبان تجارية للخدمات المساندة.

كما وأن الميزة النسبية للمنطقة الحرة في المطار تساعد في استقطاب صناعات متطورة مثل تكنولوجيا المعلومات والصناعات الدوائية والمواد الطبية والإلكترونيات والصناعات ذات التقنية العالية وغيرها، بالإضافة إلى شركات التخزين اللوجستي وشركات النقل السريع والشركات المتخصصة بحركة الطيران.

*** هل من مشاريع اخرى في المناطق الحرة تعكف على إنجازها المجموعة؟**

– بكل تأكيد، فالمجموعة تركز الآن على تهيئة المنطقة الحرة في منطقة الكرامة في ظل إعادة فتح معبر طريبيل

الحدودي مع العراق وعودة الحركة التجارية الأردنية إلى السوق العراقي، علما بأن المنطقة الحرة الكرامة موجودة ومجهزة بكافة المرافق الخاصة بالإستثمار.

كما تخطط المجموعة على إنشاء منطقة حرة في الأزرق ضمن المناطق التنموية التي سوف تنشأ كمبادرة ملكية سامية.

*** لنبقى في المناطق الحرة ... كيف هي الحركة التجارية فيها؟**

– حركة التجارة في المناطق الحرة العامة خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي فقد بلغت ما يقارب ملياري دينار، شكلت الصادرات منها قيمة مليار دينار، حيث بلغت صادرات المركبات من قيمة الصادرات الكلي ما نسبته ٥٤% بالمئة وبلغت من المنطقة الحرة الزرقاء ٥٤٣ مليون دينار، فيما بلغت القيمة بالنسبة للبضائع ٤٦٢ مليون دينار كما وبلغت المستوردات بذات الفترة ٩٠٣ ملايين دينار شكلت مستوردات المركبات قيمة ٥١٦ مليون دينار، و٣٨٧ مليون دينار للبضائع .

*** لننتقل بالحديث عن المناطق التنموية، ما هي إستراتيجية الشركة للمناطق التنموية في البحر الميت وجبل عجلون ؟**

– ان الإعلان الأخير عن منطقة البحر الميت التنموية كوجهة عالمية رئيسية للأعمال يعزز جهود المجموعة في الترويج لمنطقة البحر الميت التنموية كمقصد إستثماري سياحي عالمي، ويربط المنطقة مع شبكة عالمية واسعة من صناع القرار ورجال الأعمال والمستثمرين في مجال الإستثمار السياحي حول العالم.

وعليه فان المجموعة تعتزم طرح عطاء تنفيذ مشروعي تلفريك وشاليهات في منطقة عجلون التنموية قبل نهاية العام الحالي, حيث ستمول المجموعة مشروع التلفريك فيما سيقوم القطاع الخاص وبطريقة التأجير المؤقت بإقامة مشاريع سياحية وترفيهية وعقارية وعلاجيه.

*** هل هنالك من آلية معينة تعتمدها المجموعة في استقطاب وجلب الإستثمارات ؟**

– المجموعة تعمل من خلال خطة تسويق شاملة بحيث تركز على النسبية للإستثمارات الأسواق الإقليمية والعربية والمحلية، وحسب النشاط الإستثماري والمواقع الجغرافي بحيث يتم التركيز على الإستثمارات المتعلقة بالمشاريع السياحية والترفيهية والخدماتية التي يمكن أن تستفيد من المناطق التنموية.

كما ويتم التركيز ايضا على الإستثمارات التجارية التي يمكن أن تستفيد من المناطق الحرة وخاصة المنطقة الحرة في مطار الملكة علياء الدولي، وهناك اهتمام متزايد من المستثمرين العرب والاجانب بالفرص الأستثمارية المتاحة في المناطق التنموية والمناطق الحرة بالمملكة.

ولابد من التنويه الى أن هناك فرصا إستثمارية عديدة تنتظر المستثمرين بالمناطق الحرة والتنموية، التي باتت تعتبر قصص نجاح خاصة سيما بالمنطقة الحرة بالزرقاء ومنطقة البحر الميت التنموية.

*** المناطق الحرة والتنموية توفر ما يقارب ٢٠ الف فرصة عمل**

*** ٥٥٠ مليون دينار حجم الإستثمارات الفعلية للمشاريع المقامة في منطقة البحر الميت**

*** مخطط لإنشاء منطقة حرة في الأزرق ضمن المناطق التنموية**

*** الإنتهاء من مشروع المنطقة الحرة في حرم مطار الملكة علياء الدولي مع بداية ٢٠١٨**

*** التركيز على تهيئة المنطقة الحرة في الكرامة بعد إعادة فتح معبر طريبيل الحدودي مع العراق**

*** ٢ مليار دينار تقريباً حجم الحركة التجارة في المناطق الحرة العامة خلال الأشهر الخمسة الاولى**

*** طرح عطاء تنفيذ مشروعي تلفريك والمنطقة التجارية ومشاريع أخرى في منطقة عجلون التنموية قبل نهاية العام**

*** فرص إستثمارية عديدة تنتظر المستثمرين بالمناطق الحرة والتنموية في كافة المحافظات,**

*** ما هو دور المجموعة في دعم الإقتصاد الوطني؟**

– تساهم المجموعة في رفد الإقتصاد الوطني بقيمة مضافة عالية، حيث تعتبر الذراع الإستثماري الحكومي التنموي، كما وتساهم صادرات المناطق الحرة في دعم المستثمرين والنهوض في دعم الصناعات والمنتجات الأردنية.

وتوفر المناطق الحرة والتنموية ما يقارب ٢٠ الف فرصة عمل، كما أن الإستثمارات الفعلية في منطقة البحر الميت والمقامة حاليا تبلغ ٥٥٠ مليون دينار فيما يبلغ حجم الإستثمارات للمشاريع المتعاقد عليها ومازالت تحت التنفيذ ما يزيد عن ٢.٢ بليون دينار.

المنطقة الحرة الجديدة / مطار الملكة علياء الدولي

الفرص الإستثمارية المتاحة

الوحدات الاستثمارية	الحد الأدنى للمساحات المتاحة	الأنشطة الاستثمارية
وحدات اراضي مطورة للتأجير مخصصة للأنشطة الصناعية	2000 م^2 للوحدة	صناعات صغيرة ومتوسطة (الصناعات الكيميائية , المواد الغذائية والمشروبات والتبغ ,صناعة الخشب ,صناعة الاليات والمعدات الكهربائية والمواد الثمينة ...)
وحدات اراضي مطورة للتأجير مخصصة للأنشطة التجارية	1080 م^2 للوحد	التخزين اللوجستي ,الادوية , المستلزمات الطبية , المواد الاستهلاكية ، المواد الثمينة ، التخزين المبرد للأدوية ، المواد الكيميائية والبضائع المتنوعة
هناجر جاهزة للتاجير	بناء 350 م^2 للهنجر بناء 700م^2 للهنجر	للتخزين اللوجستي متعدد الاغراض
هناجر جاهزة للبيع	بناء 350 م^2 للهنجر بناء 700م^2 للهنجر	للتخزين اللوجيستي متعدد الاغراض
مكاتب مخصصة للشركات في مجمع الاعمال للتأجير	50م^2, 100م^2 , 150م^2 او اكثر مخصصة للتأجير	ادارة , خدمات برمجيات تصديرية , استشارات ماليه , استشارات هندسية , خدمات التدريب , المكاتب الاقليمية , وشركات OFFSHORE, وشركات أخرى
مكاتب مخصصة لشركات الخدمات اللوجستية (بنوك، تخليص، تأمين، محلات تجارية)	حسب الطلب	خدمات بنوك, خدمات تخليص , خدمات تأمين , محلات تجارية، ... الخ

الحوافز والإعفاءات

تتمتع المشاريع الاستثمارية الصناعية والتجارية والخدمات المقامة بالمناطق الحرة بالإعفاءات التالية :

١. إعفاء الأرباح المتأتية من النشاط الاقتصادي من ضريبة الدخل للبضائع التي يتم تصديرها إلى خارج المملكة وكذلك تجارة الترانزيت والأرباح المتأتية من البيع أو التنازل عن البضائع داخل حدود المناطق الحرة ويستثنى من ذلك الإعفاء الأرباح المتأتية من البضائع عند إدخالها السوق المحلي .

٢. إعفاء رواتب وعلاوات الموظفين غير الأردنيين العاملين في المشاريع التي تقام في المنطقة الحرة من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية

٣. إعفاء البضائع المستوردة للمنطقة الحرة أو المصدرة منها لغير السوق المحلي من رسوم الاستيراد والرسوم الجمركية وسائر الضرائب والرسوم المترتبة عليها باستثناء بدلات الخدمات والأجور

٤. إعفاء الأبنية والإنشاءات العقارية التي تقام في المنطقة الحرة من رسوم الترخيص ومن ضريبتي الأبنية والأراضي

٥. السماح بتحويل رأس المال المستثمر في المنطقة الحرة والأرباح الناشئة عنه إلى خارج المملكة وفقاً للأحكام المعمول بها

٦. إعفاء منتجات المشاريع الصناعية في المناطق الحرة عند دخولها للسوق المحلي من الرسوم الجمركية في حدود قيمة المواد والتكاليف والنفقات المحلية الداخلة في صنعها

٧. إعفاء المشاريع الصناعية من (١٠%) من بدلات الإيجار للأراضي والمنشآت المستأجرة

معلومات الإتصال

عمان
هاتف : 96265535377+
فاكس : 96265519653+

الزرقاء
هاتف : 96253826429+
فاكس : 96253826430+

ص.ب : 20036
عمان 11118 الأردن

info@jfdz.jo
www.jfdz.jo

تشرين الأول
4

خلال ورشة عمل نظمتها
الجمعية في مقرها

جمعيـــــة رجـــــال الأعمـــال والسفـــارة الهنـــــدية يبحثان فرص الإستثمار لولاية راجستان

عقدت السفارة الهندية في عمان ورشة عمل حول ولاية راجستان الهندية وفرص التجارة والإستثمار المتعلقة بها، وذلك في جمعية رجال الأعمال الأردنيين بحضور عدد من أعضاء مجلس الإدارة وعدد من أعضاء الجمعية ورجال الأعمال الهنود وكادر السفارة الهندية.

وفي كلمة ألقاها خلال اللقاء أشار الطباع إلى العلاقات المميزة والتاريخية التي تجمع البلدين منذ توقيع أول اتفاقية تعاون في العام ١٩٥٠، والنجاحات المتعاقبة التي تلتها والتي تعكس توجهات جلالة الملك عبداللّه الثاني والرئيس الهندي رام ناث كوفيند. وأشار الطباع إلى ولاية "راجستان" الهندية والفرص الإستثمارية التي تقدمها والهادفة إلى دفع وتحفيز مسيرة التنمية في الولاية الصحراوية، وقال أن الوقت قد حان لولاية راجستان لتستعرض الإمكانيات والحوافز الجاذبة للإستثمارات بالإضافة للفرص المتوفرة في مختلف القطاعات الإقتصادية الحيوية.

وأشاد الطباع بحجم الإستثمارات الهندية في المملكة والتي تجاوزت المليارى دولار داعياً رجال الأعمال الهنود والمستثمرين لزيادة إستثماراتهم مبيناً في الوقت ذاته بأن الهند تعد شريك تجاري مهم للأردن وأكبر مستورد للفوسفات والبوتاس وهناك مشاريع أردنية هندية مشتركة على درجة كبيرة من الأهمية.

من جانبها أشادت سعادة السفيرة الهندية تريباثي بعمق ومتانة العلاقات الأردنية الهندية والتي تتميز في مختلف الأصعدة والمجالات، مؤكدة على الأهمية الإستراتيجية لولاية "راجستان" والعوامل التي تدفع المستثمرين ورجال الأعمال للإستثمار فيها من سهولة في ممارسة أنشطة الأعمال، الطاقة الصناعية، توفر مساحات شاسعة من الأراضي، الكفاءة البشرية المؤهلة، السياسات والتشريعات الناظمة للإستثمار، نظام النافذة الإستثمارية الواحدة والممر الصناعي الواصل بين مدينتي نيودلهي ومومباي.

وفي نفس السياق استعرض كادر من السفارة الهندية عرض تقديمي تضمن فيديو ترويجي عن الفرص الإستثمارية والمزايا التنافسية لمدينة "راجستان" والقطاعات الإقتصادية الحيوية للإستثمار مثل قطاعات البنية التحتية، صناعة السيارات وقطعها، تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، الطاقة المتجددة، السياحة، الرعاية الصحية، المعادن والسيراميك، المنسوجات، الأعمال الصغيرة والمتوسطة، الأجهزة الالكترونية وأنظمة الدفاع الحربية.

مجلس الأعمال الأردني البلجيكي سيعمل على إيجاد آفاق جديدة

أكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين على أن تأسيس مجلس الأعمال الأردني البلجيكي خلال الفترة القادمة سيعمل على فتح آفاق جديدة لتوطيد العلاقات الإقتصادية الأردنية البلجيكية. وأشار الطباع خلال لقاءه سعادة السفير البلجيكي لدى البلاط الملكي الهاشمي السيد هندريك ديفيلد في مقر السفارة اليوم على أن الجمعية تعمل وباستمرار على توطيد العلاقات مع نظرائهم رجال الأعمال في دول العالم، واستعرض المشاريع والمزايا الاستثمارية في المملكة في العديد من القطاعات الحيوية، مبيناً بأن الجمعية تواصل توطيد العلاقات الثنائية وتطوير الأعمال والانفتاح على القوانين والتشريعات التجارية والإستثمارية.

وأشاد الطباع بنجاح مؤتمر الإستثمار ورجال الأعمال الذي عقد خلال شهر أيار من هذا العام في العاصمة البلجيكية بروكسل حول تطبيق إتفاقية تبسيط قواعد المنشأ بين الأردن ودول الإتحاد الأوروبي، مؤكداً في ذات الوقت على أهمية بلجيكا للإتحاد الأوروبي كونها المقر الدائم لأمانته العامة والمفوضية الأوروبية، مؤكـــداً على قيام الجمعية على التواصل مع نظرائها في كل من فرنسا واسبانيا للتوصل إلى استقطاب الخبرات الأوروبية للمساعدة في تحديد متطلبات الأسواق الأوروبية، داعياً إلى الحاجة لتنويع الصادرات الأردنية إلى جانب قطاع الألبسة الذي يشهد نشاطاً ملحوظاً.

من جانبه أكد السفير البلجيكي هندريك ديفيلد على الدور الكبير للأردن في المنطقة خصوصاً لمشاريع إعادة الإعمار في سوريا والعراق وقدرة الشركات الأردنية على الإستفادة من هذه المشاريع، مبيناً في ذات الوقت على الموقع الإستراتيجي والميزات الإستثمارية الموجودة لدى المملكة بالرغم من محدودية الإمكانيات والموارد، كما دعا إلى ضرورة الإستفادة من إتفاقية "تبسيط قواعد المنشأ" وتعزيز العلاقات التجارية والإقتصادية بين البلدين، مرحباً بالدعوة لإقامة مجلس أعمال أردني بلجيكي في القريب العاجل، مبيناً بأنه سيكون هنالك معرضاً للصناعات الغذائية البلجيكية قريباً في المملكة.

وبحث الطباع آلية الإستفادة من الخبرات البلجيكية في المجال الطبي عن طريق إنشاء جامعات طبية متخصصة.

بالإضافة للمشاريع المرتبطة بقطاع الطاقة والذي يعتبر من أهم وأضخم القطاعات التي يستمثر فيها الجانب البلجيكي في دول العالم، وإنشاء معهد للتدريب المهني المتخصص لرفد سوق العمل الأردني بكفاءات ومهارات ذات مستوى متقدم باعتبار التدريب مطلب أساسي لدخول سوق العمل. وذلك بهدف زيادة الإستثمارات البلجيكية لدى المملكة ورفع حجم التبادل التجاري الذي بلغ خلال العام 2016 ما قيمته 128 مليون دولار فقط، كان نصيب الصادرات الأردنية منها 4 مليون دولار، تركزت في قطاعات الألبسة والأسمدة والمعادن.

وحضر اللقاء أعضاء مجلس الإدارة معالي ثابت الطاهر وعوني الساكت وحسام الدين الهدهد ومدير عام الجمعية طارق حجازي.

التبادل التجاري الأردني البلجيكي

السنة	الصادرات الأردنية (مليون دولار)	المستوردات من بلجيكا (مليون دولار)	التبادل التجاري (مليون دولار)	الميزان التجاري (مليون دولار)
2016	3.8	124.8	128.6	-121
2015	1.8	315.6	317.4	-313.8
2014	29.8	271.2	301	-241.4
2013	16.8	389.3	406.1	-372.5
2012	10	110.5	120.5	-100.5

التبادل التجاري بين الأردن وبلجيكا للأعوام 2012-2016 (مليون دولار)

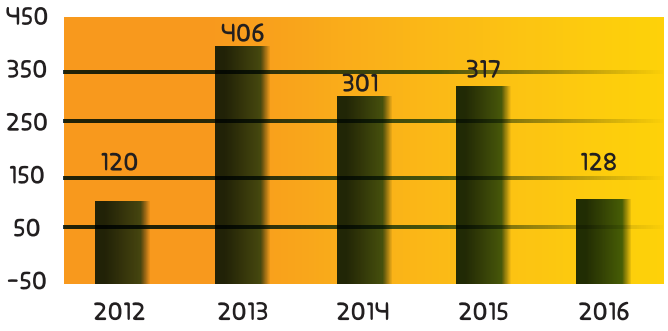

الميزان التجاري بين الأردن وبلجيكا للأعوام 2012-2016 (مليون دولار)

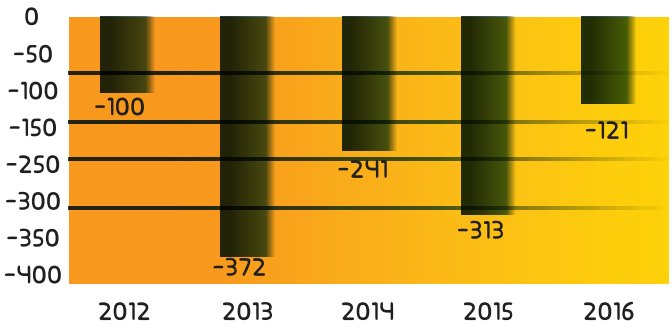

تشرين الأول
12

مشاركة الجمعيـــة بورشة عمل بالتعاون مع السفارة اليابانية في عمان

بعنوان :

تمويل المشاريع والشراكة بين القطاعين العام والخاص

شاركت جمعية رجال الأعمال الأردنيين في ورشة عمل بالتعاون مع البنك الدولي الياباني للتعاون الدولي بعنوان "تمويل المشاريع والشراكة بين القطاع العام والخاص" في الأردن، وذلك بالتنسيق المشترك ما بين هيئة الإستثمار والسفارة اليابانية، تبعها ورشة عمل أخرى في مقر هيئة الإستثمار تضمنت شرحاً حول أهم الفرص الإستثمارية المطروحة في المملكة في مجالات النقل والطاقة والمياه والقطاع الصحي للجانب الياباني، وتسهيل التعاون المباشر ما بين الشركات اليابانية والوزارات الأردنية لتمويل مشاريع البنية التحتية، إضافة إلى نقل المعرفة والخبرات من الجانب الياباني إلى الجانب الأردني كجزء من التعاون المتبادل بين البلدين.

وعقدت الورشة بحضور عدد من ممثلي القطاعين العام والخاص والوزارات المعنية كوزارة المالية والتخطيط والطاقة والنقل والصحة وغيرها، ومدراء الإستثمار لدى شركات التطوير الرئيسية. وقامت وكالة التعاون الدولي اليابانية JICA بتقديم عرض تضمن لمحة تعريفية عن الوكالة، تمويل الإستثمارات في القطاع الخاص، الخدمات المالية لمشاريع البنية التحتية، التعاون مع المقرضين ومشاريع سابقة تم تمويلها.

وحضر اللقاء عضو مجلس إدارة الجمعية السيد حسام الدين الهدهد ومدير عام الجمعية السيد طارق حجازي.

تشرين أول
13

تحت عنوان

"الوضع الإقتصادي في الأردن"

ضمن برنامج ستون دقيقة :

التلفزيون الأردني يستضيف معالي حمدي الطباع

استضاف التلفزيون الأردني ضمن برنامج ستون دقيقة كل من معالي حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الاعمال الاردنيين ورئيس كتلة العدالة النيابية سعادة النائب مجحم الصقور، وذلك للحديث عن الوضع الإقتصادي في الأردن والسياسات الاقتصادية المتبعة.

أبرز المحاور التي تناولها اللقاء

أولاً : تركيز جلالة الملك على حماية الطبقى الوسطى والفقيرة وأهمية الحفاظ عليها

– تثمين دور القيادة الهاشمية على مر التاريخ بإيلاء المواطن الأردني الأهمية القصوى على رأس أولوياتها، ومتابعة جلالة الملك عبداللّه الثاني ابن الحسين على تفقد أحوال المواطنين بشكل مستمر في شتى المجالات والقطاعات.

– الإشارة إلى وجود أكثر من آلية للتعامل مع العجز الحكومي، كون الضرائب والرسوم المفروضة تشكل أعباء حقيقية وثقيلة على كاهل المواطن.

ثانياً : مشروع قانون ضريبة الدخل

– الحكومة قامت بإصدار أكثر من تعديل لقانون ضريبة الدخل، والذي يؤثر بشكل مباشر على الطبقة المتوسطة والفقيرة التي أولاها جلالة الملك جل اهتمامه.

– الحد من التعديلات على القوانين الضريبية، مع اعطاء الوقت الكافي لمراقبة الأثر الإقتصادي والإجتماعي لهذه التعديلات.

– التأكيد على مبدأ العدالة الضريبية مما يستدعي تحديد نسب ومقاييس معتدلة للضرائب حتى لا يتولد لدى المكلف شعور بأنه يقع تحت أعباء ضريبية تتجاوز طاقته المالية، لكي لا يندفع بالتالي لممارسة أية حالة من حالات التهرّب.

– ضرورة استمزاج آراء القطاع الخاص من جمعية رجال الأعمال الأردنيين والغرف التجارية والصناعية والجهات ذات العلاقة، للخروج بقانون متكامل وخال من الثغرات.

– يجب أن تقع مسؤلية تقدير الدخل والضريبة على كاهل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وليس على المكلف.

– ان تقوم الشركات التي تحقق أرباح كبيرة بتبني برنامج العمليات المتقابلة وهو بما يعرف بالـ Offset Program والذي يقوم على تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الإنتاجية للإقتصاد الوطني وتشجيع المستثمر الأجنبي وانشاء صناعات جديدة وخلق فرص عمل خصوصاً في مجال تقنية المعلومات والإتصالات والتي يتبوأ فيها الاردن مركزاً متقدماً.

ثالثاً : التهرب الضريبي

– هنالك ثغرات في القانون الحالي لضريبة الدخل ساهمت في زيادة التهرب الضريبي.

– يوجد حالياً حوالي ٥٤ ألف شركة تخضع لضريبة الدخل الوهمية.

– لا يوجد تهرب ضريبي لدى موظفي القطاع الحكومي والخاص بسبب الإقتطاعات المنظمة.

– بعض المهن والحرف تساهم بشكل غير مباشر في تعزيز التهرب الضريبي مثل الاطباء والمحاميين والمهندسين وذلك بسبب طبيعة عمل هذه الفئات، حيث يجب على دائرة الضريبة ايجاد آلية مناسبة لمعالجة هذا الموضوع.

– التاكيد على الحصول على فواتير رسمية عند القيام بشراء السلع او الخدمات، مع التأكيد على أهمية إلزام جميع العاملين في قطاع الخدمات بضرورة إصدار فواتير تحمل الرقم الضريبي للمؤسسة او المنشأة.

– تطوير الكفاءات البشرية الحالية الموجودة في دائرة الضريبة وذلك لكي تتناسب مع حجم العمل المتزايد، في ضوء عدم إقفال أي ملف ضريبي إلا بعد سنتين وبعد أن تكون الشركة قامت بتوزيع الأرباح.

رابعاً : دعم المواطن

– توجيه الدعم لمستحقيه آلية يتم تطبيقها في العديد من الدول المتقدمة وهي آلية ناجحة وخطوة على الطريق الصحيح.

– يجب على غير الأردني أن يتحمل فرق الدعم وذلك نظير الخدمات والإمتيازات التي تقدمها الدولة بالإضافة إلى الإستقرار الأمني ومنظومة الأمن والأمان المتميزة على مستوى الإقليم.

خامساً : العجز الحكومي والإهدار المالي

– يجب على الحكومة أن تلتفت إلى آليات أخرى بدلاً من رفع مستويات الضريبة مثل معالجة العجز الحكومي الناجم عن الهيئات المستقلة.

– عدد الهيئات المستقلة الحالية هو 36 هيئة وهي تشكل عبء على الحكومة وبإجمالي عجز بلغ 1.2 مليار دينار.

– يجب على الحكومة أن تعالج هذه الهيئات بدمج أو إلغاء الهيئات التي أنتهى الغاية من إنشائها

سادساً : صندوق النقد الدولي

– أشار وفد صندوق النقد الدولي خلال اجتماعه مع جمعية رجال الأعمال الأردنيين في عدة مناسبات إلى أن الصندوق يرى أن الحكومة غير واضحة في تسليط الضوء على المشكلات الحقيقية التي تواجهها، كما عليها أن تحدد وبدقة ماهية وطبيعة المشكلات التي تواجهها حتى يتم التوصل إلى حلول جذرية وعملية في هذا الشأن.

– يهتم الصندوق بأن القروض التي يمنحها الى الحكومات مرتبطة بسياسات واضحة لتسديدها، مع الإشارة إلى التزام الأردن بالسداد وفي الأوقات المستحقة.

سابعاً : تعديل نسب الفائدة على القروض الشخصية من قبل البنوك المحلية

– زيادة البنوك لنسبة الفائدة على القروض الشخصية يزيد العبء على المواطن وذلك في ظل ثبات وتآكل الدخل.

– يجب على البنوك أن تقوم بالتنسيق مع البنك المركزي في حالة زيادة أو تعديل نسبة الفائدة على القروض، او اية قرارات تؤثر بشكل مباشر على الوضع المالي للمواطن.

– ضرورة تثبيت سعر الفائدة على القروض الحالية عند إعلان البنك المركزي الأردني لأي تعديلات على الفوائد خاصة للقروض السكنية أو الشخصية للطبقة المتوسطة التي لم يطرأ أي زيادة على دخلها، وتطبيق الزيادة إن وجدت على القروض الجديدة فقط.

ثامناً : الدعم الحكومي للقمح

– يجب أن تقوم الحكومة بتوكيل مهمة استيراد القمح للمطاحن كما ترتأي، من أجل تخفيف الدعم على الحكومة وزيادة التنافس فيما بينها.

– تحديد عدد الأفراد الذين يندرجون تحت الطبقتين الفقيرة والمتوسطة وتوجيه الدعم إلى هذه الفئات بشكل مباشر عن طريق زيادة فرق الدعم على راتب الموظف.

– تتم هذه الآلية عن طريق قانون أو تشريع واضح لضمان سهولة وانسيابية تطبيق هذه الآلية

تاسعاً : البيئة الإستثمارية في الأردن

– جلالة الملك دائم التركيز على موضوع الإستثمار في الأردن وجذب الإستثمارات إلى المملكة.

– نجحت الجمعية خلال الفترة الماضية على جذب العديد من الإستثمارات الى المملكة.

– ضرورة قيام الحكومة بمراجعة القوانين والتعليمات المتعلقة بإنشاء كليات الطب، وذلك بسبب وجود بعض الصعوبات والمعيقات التي تقف حائل لإنشاء كليات الطب، حيث أن التشريعات يجب أن تكون جاذبة وميسرة وليست صعبة التطبيق.

– الإشارة إلى مساهمة كليات الطب بتوفير فرص العمل والعملة الصعبة وذلك في ظل وجود أكثر من ١٢٠٠ طالب يدرسون الطب خارج البلاد.

– الأردن مركز رعاية صحية قادر على استقطاب الطلاب العرب والاجانب للدراسة في هذه الكليات.

– البيئة التشريعية المستقرة أهم عوامل جذب الإستثمارات.

عاشراً : النهوض بالإقتصاد الوطني والإعتماد على الذات في مواجهة التحديات

– ضرورة إيقاف الهدر والإنفاق الحكومي للنهوض بالإقتصاد الوطني.

– الجهاز الحكومي اصبح احد عقبات الإستثمار لتعدد الاجراءات الإدارية والبيروقراطية، رغم قيام هيئة الإستثمار مؤخراً بتبسيط عدد منها.

– ضرورة إنشاء معاهد تدريب مهنية وتقنية لزيادة استحداث فرص العمل وتخفيف نسب البطالة.

– وضع جدول زمني واضح ضمن أولويات محددة وتحديد مصادر التمويل. أهم عوامل نجاح خطة التحفيز الإقتصادي.

– مواكبة التطورات وإيجاد آليات جديدة لجذب الإستثمار في ظل تقدم الإقتصاد العالمي بوتيرة سريعة وفي مختلف القطاعات.

حادي عشر : إعادة إعمار سوريا والعراق

– ضرورة مواكبة التطورات للمنتج الأردني لمعاودة دخول السوق العراقي والسوري في ظل دخول منافسين جدد على هذه الأسواق وخصوصاً المنتجات الخليجية.

– في حال فتح المعابر الحدودية مع سوريا، يجب تنظيم زيارات ميدانية لرجال الأعمال والمستثمرين والقطاع الخاص إلى جانب الغرف التجارية والصناعية والجهات الحكومية للإطلاع على هذه الفرص على أرض الواقع.

– تحديد القطاعات الإقتصادية التي يمكن المشاركة في إعادة إعمار سوريا والعراق مثل قطاع الرعاية الصحية وتقنية المعلومات وقطاع المالية والبنوك وقطاع الصناعة.

ثاني عشر : الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي

– الأخذ بتوصيات القطاع الخاص وإعادة النظر في أسلوب التعامل مع الشأن الإقتصادي بما يستحق، وردم الفجوة وإعادة الثقة بين المواطن والحكومة والتي تلعب دور رئيسي في عملية الإصلاح المستمرة الشاملة وتحقيق المصلحة الوطنية الواحدة.

– يجب إعادة الثقة بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي.

ثالث عشر : النظرة المستقبلية

– عام 2018 سيشهد تطورات ملموسة على الإقتصاد الوطني مع وجود مؤشرات على ذلك.

Arab Technical Co.
for Plastic Industries

شركة التقنية العربية للصناعات البلاستيكية

نبذة عن الشركة :

شركة التقنية العربية للصناعات البلاستيكية (توب) , شركة أردنية رائدة تأسست عام ١٩٩٣ . في مجال الصناعات البلاستيكية التالية :

١- الأثاث البلاستيكي (كراسي , طاولات , طربيزات)
٢- الأدوات المنزلية (أدوات المطبخ , أدوات التنظيف و الغسيل , الخزائن و الأدراج)
٣- الصناديق الزراعية (بأنواع و أحجام مختلفة)

وقد اكتسبت الشركة سمعة طيبة نتيجة لسعيها الدائم نحو الأفضل و الأجود و تقديم منتجات تتميز بالسعر المنافس مقابل القيمة و الجودة العالية و مواكبتها لتطورات السوق و احتياجات العملاء(الزبائن) الذين تضعهم في مقدمة أولوياتها و اهتماماتها .

تقوم الشركة بتصدير 70 % من منتجاتها الى أسواق خارجية تتضمن السعودية , العراق , فلسطين , الكويت , قطر , الامارات العربية المتحدة , لبنان , اليمن , الجزائر , تونس, مصر , السودان ,المغرب , ايطاليا , فرنسا , أمريكا , دول افريقيا (ساحل العاج , أنغولا , غابون) فتعطي بذلك دعما جيداً للاقتصاد الأردني و تساهم في أردن أفضل .
التزاماً من ادارة الشركة بتقديم مستويات عالية من الجودة لما تقدمه من منتجات , قامت الشركة بتطوير نظام ادارة الجودة بحيث يتوافق مع متطلبات المواصفات العالمية و تطبيق كافة المعايير التي أهلتها للحصول على شهادة الجودة الدولية الايزو 9001 .

Arab Technical Co.
for Plastic Industries

شركة التقنية العربية للصناعات البلاستيكية

أثاث بلاستيكي فاخر لكافة إحتياجاتكم

Plastic Furniture for all your needs

www.top.com.jo +962 6 402 38 44 +962 79 7555 677 LIKE US ON FACEBOOK /topplastic

تشرين أول
16

خلال لقائه مراقب عام الشركات

الطباع :

قانون الشركات هو واجهة الإستثمار

في إطار تواصل جمعية رجال الأعمال الأردنيين مع الوزارات والمؤسسات المعنية بالشؤون الإقتصادية والإستثمارية في المملكة من خلال اللقاءات وحلقات التواصل، واستمراراً لنهجها بتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية في المملكة، والتحاور مع المسؤولين في كل ما من شأنه تذليل العقبات أمام رجال الاعمال والمستثمرين الأردنيين، أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين معالي حمدي الطباع خلال لقائه مراقب عام الشركات رمزي نزهة أن قانون الشركات هو واجهة الإستثمار، مشيراً إلى ان مشروع القانون المعدل للشركات يجب أن يواكب المستجدات الإقتصادية والإستثمارية الحديثة، وضرورة تبوأ المملكة مركزاً متقدماً ورائداً في المنطقة فيما يتعلق بإصدار التشريعات والقوانين.

وأشار الطباع خلال لقاءه مراقب عام الشركات رمزي نزهة في مقر الدائرة إلى دور الجمعية في تنظيم مجالس الأعمال المشتركة مع المنظمات النظيرة ونجاحها في إقامة ما يزيد عن 30 مجلس أعمال، قامت من خلالها بالترويج للأردن كمركز إستثمار إقليمي وبوابة عبور استراتيجية للأسواق الأخرى، وذلك بإطلاعهم على المزايا الإستثمارية والتنافسية للمملكة والحوافز المقدمة بالإضافة للفرص الإستثمارية الحالية والمستقبلية، مؤكداً على أن مثل هذه اللقاءات تسهم دوماً بتطوير الأعمال والذي من شأنه دفع عجلة الإقتصاد الوطني مما يزيد حجم الإستثمارات وتشغيل الأيدي العاملة والتقليل من حجم الفقر والبطالة.

مطالباً بإيجاد حلول جذرية لبعض الشركات لا سيما الشركة التي تسجل ولا تمارس أي أعمال كون بقاء تسجيلها يرتب عليها غرامات وضرائب تصل على مبالغ هائلة لا يمكن سدادها وهذه أحد الأمور التي تواجه المستثمرين.

من جهته استعرض مراقب عام الشركات المهام والخدمات المقدمة من قبل الدائرة بما في ذلك الخدمات الإلكترونية والربط الإلكتروني مع الوزارات والمؤسسات، وأبرز بنود القانون المعدل لقانون الشركات والتي دخلت حيز التنفيذ وأهمها إلزام الشركات المساهمة والخاصة بتطبيق قواعد الحوكمة، وزيادة صلاحيات رقابة المساهمين في تلك الشركات، بالإضافة لمفهوم التصويت التراكمي، ومساعدة الشركات المتعثرة عن طريق إعطاء الفرصة لها باستخدام الاحتياطي الإجباري لتصويب أوضاعها والنهوض من جديد.

كما استعرض مشروع قانون الإعسار الجاري عرضه على مجلس النواب، والإشارة إلى نظام التصفية والتي قامت الدائرة بالتعاون مع وزارة العدل بإعداده بحيث يتضمن تحديد إجراءات التصفية بنوعيها الإجبارية والإختيارية ووضع ضوابط وشروط لاختيار المصفى، بالإضافة لإستعراضه تعليمات اصدار الأسهم القابلة للإسترداد والخاصة بالشركات .

كما بين نزهة نجاح الدائرة بالتوصل إلى حلول معقولة لتجنب استمرار تعثر الشركات من خلال دراسة شملت 30 شركة من خلال إعادة توجيه إستخدام مواردها بشكل أمثل أو دمجها مع شركات أخرى، مؤكداً بأن هذه الدراسة جنبت الشركات إستمرارية تعثرها وإحالتها للتصفية.

هذا وقد شاركت جمعية رجال الأعمال الأردنيين في وقت سابق في اجتماعات لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية لمناقشة مشروع القانون المعدل لقانون الشركات لسنة 2017 في مقر مجلس النواب التابع لمجلس الأمة.

حيث من المتوقع بأن تحدث التعديلات التي قامت اللجنة بدراستها نقلة نوعية في القانون، خاصة انها ستعمل على حماية صغار المساهمين وتحمي حقوقهم بوضع نصوص تعمل على حماية مساهماتهم وحقوقهم خلال اتخاذ القرارات والتصويت عليها من قبل مجالس الادارة.

كما قدمت الجمعية سابقاً مقترحاتها فيما يتعلق بقانون الشركات والتعديلات المرتبطة به والتي تضمنت التعارض المحتمل بين قانون الشركات وقانون البنوك، الشركات التي تتألف من شخص واحد، الحد الأدنى لرأسمال الشركات المساهمة المحدودة المسؤولية، الشركات غير العاملة، شركات التضامن، شركات تكنولوجيا المعلومات ودعم الرياديين وبراءات الإختراع، شركات التضامن، شركات التوصية بالأسهم، تصفية الشركات ومجلس إدارة الشركات.

وحضر اللقاء أعضاء مجلس الإدارة حسام الدين الهدهد، يسري طهبوب والسيد طارق حجازي مدير عام الجمعية.

أضواء على معدل قانون الشركات 2017

اضافة نوع جديد من أنواع الشركات الى الشركات التي يمكن تأسيسها في المملكة وهي شركة رأس المال المغامر

ورد ضمن قانون معدل لقانون الشركات لسنة ٢٠١٧ إضافة نوع جديد من أنواع الشركات إلى الشركات التي يمكن تأسيسها وهي شركة رأس المال المغامر بحيث يعدل نص المادة ٧ من القانون الأصلي على النحو التالي:

تسجل شركات رأس المال المغامر، لدى المراقب في سجل خاص يسمى (سجل شركات رأس المال المغامر)، وتنظم أحكام هذه الشركات ورأسمالها، وأعمالها وأسلوب إدارتها، وتوزيع أرباحها، وشطبها وتصفيتها بموجب نظام خاص.

تخضع شركات رأس المال المغامر لأحكام هذا القانون في الحالات التي لم يرد عليها نص في أحكام النظام الصادر بموجب البند (ا) من هذه الفقرة.

فصل منصب رئيس مجلس الإدارة عن منصب المدير العام في الشركة

ورد في المادة (١٢) من معدل قانون الشركات ٢٠١٧ بتعديل الفقرة (ج) من المادة (١٥٢) من القانون الأصلي بإلغاء كلمة (رئيس) الواردة في مطلعها والإستعاضة عنها بكلمة (عضو مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة من غير الرئيس)، وإلغاء عبارة (أو أي من أعضائه) الواردة في متنها.

تشرين أول
18

الطباع يدعو رجال الأعمال الرومانيين للمشاركة في ملتقى مجتمع الأعمال العربي

أكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين على ضرورة عقد مجلس أعمال أردني روماني في القريب العاجل لتوطيد ودفع العلاقات الإقتصادية والتجارية بين البلدين نحو آفاق أرحب. واستعرض الطباع خلال لقاءه سعادة السفير الروماني لدى البلاط الملكي الهاشمي السيد نيكولاي كومنيسكو في مقر الجمعية بحضور معالي ثابت الطاهر وطارق حجازي مدير عام الجمعية القطاعات الإستثمارية الواعدة في المملكة كقطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وقطاع السياحة والزراعة والصناعات الكيماوية، بالإضافة لقطاع الإنشاءات والمقاولات، مشيراً إلى الدور المرتقب لهذا القطاع في مشاريع إعادة إعمار سوريا والعراق. حيث أبدى السفير الروماني اهتمام بلده بهذا القطاع والمشاريع المرتبطة بإعادة إعمار سوريا والعراق. مبيناً في ذات الوقت على الموقع الإستراتيجي والميزات الإستثمارية الموجودة لدى المملكة.

وأشار الطباع خلال اللقاء إلى دور الجمعية في توطيد العلاقات مع نظرائهم رجال الأعمال في دول العالم، والمشاريع والمزايا الإستثمارية في المملكة في العديد من القطاعات الحيوية، مبيناً بأن الجمعية قد قامت بتأسيس مجلس الأعمال الأردني الروماني منذ العام 1996 وذلك بالشراكة مع المجلس الوطني للمنظمات الصغيرة والمتوسطة في رومانيا، وارتباطها أيضاً بمذكرة تعاون مع اتحاد غرف التجارة والصناعة في رومانيا والتي تم توقيعها في العام 2013.

من جانبه أكد السفير الروماني نيكولاي كومنيسكو على الجهود المستمرة في تمتين العلاقات الإقتصادية بين البلدين داعياً إلى المزيد من التنسيق والتعاون في مختلف القطاعات الإقتصادية الحيوية. مؤكداً في ذات الوقت على الدور الكبير للأردن في المنطقة خصوصاً لمشاريع إعادة الإعمار في سوريا والعراق وقدرة الشركات الأردنية على الإستفادة من هذه المشاريع. وأشار السفير كومنيسكو إلى القطاعات التي تهم الجانب الروماني مثل قطاع التعليم والإتفاقيات الحكومية الجديدة المرتبطة به، مشيراً إلى المنح الممنوحة للطلبة الأردنيين، كما أشار إلى المشاريع الإستثمارية الرائدة في رومانيا وبالأخص قطاع تكنولوجيا المعلومات الذي حقق عائدات تقدر بـ 3 مليار دولار.

وتم خلال اللقاء دعوة الجانب الروماني للمشاركة في ملتقى مجتمع الأعمال العربي السادس عشر المرتقب عقده خلال الربع الأول من العام القادم والذي يتناول قضايا الإستثمار في الدول العربية والمشاريع الإستثمارية الكبرى وآلية تمويلها ومواضيع جوهرية أخرى مثل الأمن الغذائي وتكنولوجيا المعلومات.

يذكر أن التبادل التجاري بين البلدين قد بلغ 615 مليون دولار، كان نصيب الصادرات الأردنية منها 6 مليون دولار فقط تركزت بالأسمدة وبنسبة 79% فيما بلغت المستوردات الاردنية من رومانيا ما قيمته 609 مليون دولار تركزت بالحبوب والمنتجات الحيوانية وبنسبة 95%.

الإقتصاد الروماني بالأرقام

الناتج المحلي الإجمالي (2016)	187 مليار دولار
نسبة النمو الحقيقة للناتج المحلي الإجمالي (2016)	% 4.8
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (2016)	دولار22,300
إجمالي الإدخار الوطني (2016)	مليار دولار43
توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع	زراعة : 3.3% صناعة : 35.4% خدمات : 61.3%
نسبة البطالة (2016)	6.7 % (تصنيف الدولة : 84 من أصل 208)
نسبة التضخم (2016)	% 1.6-
القوى العاملة (2016)	9.1 مليون
توزيع القوى العاملة حسب القطاع	الزراعة : 28% الصناعة : 29% الخدمات : 43%
الصادرات (2016)	56 مليار دولار
المستوردات (2016)	66 مليار دولار
الميزان التجاري (2016)	10- مليار دولار
الحساب الجاري (2016)	4.6- مليار دولار
إجمالي الإحتياطي من العملات الاجنبية والذهب (2015)	40 مليار دولار (تصنيف الدولة : 42 من أصل 172)

الصادرات (مليار دولار)	المستوردات (مليار دولار)	ابرز الصادرات	ابرز المستوردات	الشركاء التجاريين - صادرات	الشركاء التجاريين - مستوردات
56	66	الآلات والمعدات، والسلع المصنعة الأخرى، والمنتجات الزراعية والمواد الغذائية، والمعادن والمنتجات المعدنية، والمواد الكيميائية، والمعادن والوقود، والمواد الخام	الآلات والمعدات، والسلع المصنعة الأخرى، والمواد الكيميائية، والمنتجات الزراعية والمواد الغذائية، والوقود والمعادن، والمعادن والمنتجات المعدنية، والمواد الخام	المانيا، ايطاليا، فرنسا، هنغاريا، المملكة المتحدة	المانيا، ايطاليا، هنغاريا، فرنسا، بولندا، الصين، هولندا

مشاركة الجمعية بورشة عمل حول "الإتفاقية العامة لتجارة الخدمات GATS"

بتنظيم منظمة التجارة العالمية ووزارة الصناعة والتجارة والتموين

شاركت جمعية رجال الأعمال الأردنيين بورشة عمل بعنوان "الإتفاقية العامة لتجارة الخدمات GATS" والتي نظمتها منظمة التجارة العالمية في مقر وزارة الصناعة والتجارة والتموين على مدار يومين متتاليين. والهادفة إلى تعريف المشاركين من القطاعين العام والخاص بالمبادئ الأساسية لإتفاقية تجارة الخدمات GATS ومناقشة آلية إعداد جداول الإلتزامات المحددة في مجال التجارة في الخدمات.

وتناولت الورشة التي حضرها السيد سلطان عماري من الجمعية المفاهيم الرئيسية للإتفاقية، جدولة الإلتزامات المحددة مسبقاً تحت مظلة الإتفاقية، نشاط عملي للجدولة، عرض موضوعي للـ Mode4، I-TIP، E-Commerce، وغيره من المواضيع المتعلقة بإتفاقية الجاتس.

يذكر أن الجاتس أو الإتفاقية العامة لتجارة الخدمات (The General Agreement on Trade in Service) وتعرف اختصاراًGATS، هي إتفاقية لمنظمة التجارة العالمية، سرى مفعولها في كانون الثاني 1995 كنتيجة لمحادثات جولة أوروغوي. عقدت المعاهدة لبسط النظام التجاري متعدد الأطراف في قطاع الخدمات، بنفس الطريقة التي يقوم بها نظام الاتفاقية العامة حول التجارة والتعرفة (جات) (GATT)، ببسط نفس النظام في تجارة السلع.

تمثل الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس) واحدة من عدد من الإتفاقيات الدولية تحت مظلة أكبر هيئة للتجارة متعددة الأطراف، وهي منظمة التجارة العالمية (WTO). ويتمثل هدف منظمة التجارة العالمية في تحرير أو إلغاء القيود على التجارة من خلال تشجيع الحركة الحرة للسلع والخدمات، والعمل ورأس المال. وقد كانت اتفاقية الجاتس مصممة لتنظيم التدابير التي تؤثر علي التجارة الدولية في الخدمات، شاملة الخدمات العامة. وقد يكون للجاتس آثارا محتملة بالنسبة للخدمات العامة، لاسيما خدمات الرعاية الصحية.

أنماط تقديم الخدمات عبر ال GATS

نمط	المعيار	مكان تواجد المصدر للخدمات
نمط 1 : عبر البلاد	توصيل الخدمة إلى بلد عضو ما من بلد مختلف	لمصدر الخدمة غير متواجد في بلد العضو
نمط 2 : استهلاك خارجي	تقديم خدمات لاحد مستهلكي عضو ما، من قبل عضو آخر، لكن خارج بلد العضو الأول	
نمط 3 : حضور تجاري	تقديم خدمات لعضو ما من قبل وكيل تجاري تابع للمورد	وكيل المصدر متواجد في بلد العضو
نمط 4 : تواجد شخصي	تسليم خدمات لعضو ما، في بلده، بواسطة شخص حقيقي وليس تمثيلي	

مدينة المفرق الصناعية..فرص استثمارية مميزة

د. جلال الدبعي
الرئيس التنفيذي لشركة المدن الصناعية

اطلقت شركة المدن الصناعية الأردنية في خطتها التنموية بالتزامن مع الخطة الوطنية الشمولية شعاراً يصب في ترجيح كفة الإقتصاد الوطني من خلال أداء الشركة التنموي الموازي للخطط التنموية بجميع مستوياتها وفتراتها.

ومن عمق الإيمان بضرورة توسيع قاعدة التنمية والإصلاح والتطوير لتشمل مختلف مناطق المملكة التي كان لشركة المدن الصناعية الاردنية من خلال مدنها الصناعية الموزعة على مختلف محافظات وأقاليم المملكة يؤكد على أن الإصلاح الإقتصادي وإستكمال بناء إقتصاد وطني قوي ينعكس بشكل إيجابي على مستوى معيشة الأردنيين يتصدر قائمة الأولويات الوطنية في المرحلة المقبلة التي تتطلب تضافر كافة الجهود لتحقيق تنمية عادلة وشاملة يلمس آثارها كافة أبناء الوطن، وذلك برفد أسس التنمية الوطنية الشاملة ضمن آليات وإستراتيجيات واضحة ودقيقة تعتمد على شراكة الأطراف والجهات ذات الإختصاص وتعاون بناء بين القطاعين العام والخاص.

ولإستكمال المسيرة التنموية التي اخذت الشركة المسؤولية في تطويرها جاءت مدينة المفرق الصناعية إمتدادا للمسؤولية الشمولية التي نفتخر بها أن نواظب على الإستمرارية في بناء المدن الصناعية والتوسع الأفقي والعمودي بالإضافة الى التطوير والتحديث لإدراكنا حجم المقومات التي يمتلكها الأردن وقطاعاته لإحداث التطوير المنشود بكل قدرة وكفاءة لاسيما العنصر البشري المؤهل وبجهود الشباب الأردني المثقف والمتحمس لخدمة الأردن سمة الحرص الوطني لنكون بذلك أحد دعائم الإقتصاد الوطني إستشرافا من التوجهات والرؤى الملكية مستنيرة بها نحو الإرتقاء بالعمل والوصول الى أداء تنموي فعال ومتميز وعبر حزمة من الإجراءات والسياسات والمحاور الإقتصادية الرامية إلى تعزيز البيئة الإستثمارية الأردنية الجاذبة وتهيئة السبل الكفيلة بدعم إقامة المشاريع الإستثمارية وضمان نجاحها واستمرارها في مدنها الصناعية. فقد شكلت توجيهات ورؤية صاحب الجلالة الثاقبة مرشدا حقيقياً للشركة نحو المزيد من البناء التراكمي على ما تحقق وتفعيّل للخطط والبرامج الرامية لزيادة العناصر الجاذبة للإستثمار الصناعي في المدن الصناعية القائمة والجديدة، لما جسدته المدن الصناعية في المملكة على مدى أكثر من ربع قرن من النجاح حتى أصبحت ركنا اساسيا من أركان البيئة الإستثمارية الأردنية القادرة على خدمة الإستثمار الصناعي بكافة أشكاله وتوفير مسببات وجودة ونجاح مسيرته لتكون الشركة الرائدة في مجال انشاء المدن الصناعية وخدمة الإستثمارات الصناعية في الأردن. وبعد أن تولدت القناعات المطلقة لدينا وتواءمت الطروحات التنموية مع أهداف الشركة التنموية فقد قامت شركة المدن الصناعية بإنشاء مدينة المفرق الصناعية الواقعة ضمن مدينة منطقة الملك الحسين التنموية والتي تقع المدينة ضمن المنطقة التنموية في محافظة المفرق وتبلغ مساحتها (١٨٤٧) دونم، حيث تتوفر في المدينة اراضي صناعية مطورة وسيتم توفير مبان صناعية جاهزة بمساحات مختلفة في القريب العاجل. يسير العمل في إنشاء وتطوير المدينة بوتيرة عالية حيث بلغت نسبة الانجاز فيها قرابة (٣٠)%، ومن من المتوقع ان تستقطب المدينة حسب الدراسات الأولية (٦١) شركة بحجم استثمار (١٢٠) مليون دينار وتوظف حوالي(١٧٠٠) عامل، في حيث يبلغ عدد الشركات الصناعية فيها (٥) شركات تعمل بقطاعات مختلفة. تستهدف المدينة العديد من القطاعات الصناعية أهمها (الغذائي، الطبي والدوائي، الكيماوي، الهندسي، المعدني، الورق والكرتون)، وتكمن أهمية المدينة في موقعها على شبكة من الطرق الرئيسية التي تربط الأردن وسوريا والعراق والسعودية. سوف يساهم وجود المدينة ضمن مركز تجمع ونقل اقليمي وقربها من القاعدة الجوية التي توجد دراسة لتحويل جزء منها إلى مطار متعدد الإستعمالات بالإضافة إلى منطقة تجمع صناعي رائد ومنطقة تبادل تجاري للبضائع في المنطقة والدول المجاورة إلى تعزيز بيئتها الإستثمارية. تقع المدينة بالقرب من محافظة المفرق القريبة جغرافيا من محافظتي اربد والزرقاء اللتان تشكلان رافداً رئيسيا للايدي العاملة، وستكون محافظة المفرق نقطة إنطلاق لإعمار دول الجوار وخصوصا بعد فتح باب التصدير الى السوق العراقي بدرجة مرضية.

وأخيرا فإن الآمال تبقى كبيرة والطموحات متنامية لدى الشركة وأبنائها وإدارتها نحو المزيد من البذل والعطاء والنماء لتشكل مع مؤسسات الوطن الأخرى اللبنات القوية في جدار الوطن ومنعته وازدهاره ورفاه أبنائه في ظل قائد المسيرة المظفرة.

شـــركـــة
المدن الصناعية
الأردنية

لماذا المدن الصناعية الأردنية؟

- جميع مشتريات المستثمر الصناعي تخضع لضريبة المبيعات بنسبة الصفر ورسوم جمركية بنسبة الصفر.
- ضريبة دخل سنوية ثابتة مقدارها 0%.
- تخضع كافة الضرائب الأخرى لنسبة الصفر.
- ستة مدن صناعية / مناطق تنموية تغطي كل من عمان – اربد – الكرك – المفرق – الموقر - العقبة.
- توفر الخدمات الأساسية والمساندة.
- إمكانية تملك المشروع بالكامل بالنسبة للمستثمر الأجنبي.
- إمكانية الإستفادة من إتفاقيات التجارة الحرة العربية والأوروبية والأمريكية وكندا.
- الإستفادة من إتفاق تبسيط قواعد المنشأ مع الإتحاد الأوروبي

مبـــاني..

- مباني نمطية جاهزة.
- مساحات مختلفة تبدأ من ٣٢٨م٢ ولغاية ٨١٣ م٢.
- توفر جميع الخدمات اللازمة.

أراضـــي..

اراضي صناعية مطورة

- مساحات مختلفة تبدأ من ٢٥٠٠ م٢
- توفر خدمات البنية التحتية
- قطع الأراضي موزعة حسب القطاع الصناعي

خدمة المكان الواحد..

- رخصة المهن
- رخصة الإنشاءات
- اذونات الإشغال
- خدمات المياه والكهرباء والإتصال
- الإستفادة من الإعفاءات والحوافز التي يمنحها قانون الاستثمار

شركة المدن الصناعية الأردنية – عمان – مجمع بنك الإسكان ط8
sales@jiec.com | هاتف: +96265680055 | موبايل: +962799323719
www.jiec.com

حاضر المستقبل
Future Today

شركة المدن الصناعية الأردنية
Jordan Industrial Estates Company

خلال لقائه سعادة السفير التونسي في عمّان

تشرين أول
30

الطباع مشيداً بالتجربة التونسية في إدارة الحرفيين

أكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين على ضرورة الإستفادة من التجربة التونسية في إدارة الحرفيين واصفاً إياهم بعماد الصناعة، مشيداً في ذات الوقت على نجاح هذه التجربة وتميزها في ظل وجود وزارة متخصصة في تونس تعنى بهذا الشأن. وأشار الطباع خلال لقاءه سعادة السفير التونسي لدى البلاط الملكي الهاشمي السيد خالد السهيلي في مقر الجمعية بحضور معالي ثابت الطاهر وطارق حجازي مدير عام الجمعية على أن الجمعية تعمل وبإستمرار على توطيد العلاقات مع نظرائهم رجال الأعمال في دول العالم، مشيراً في ذات السياق إلى مجلس الأعمال الأردني التونسي الذي وقعته الجمعية مع كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية في شباط من العام الماضي، مبيناً وجود عدة لجان متخصصة ومتنوعة تغطي كافة القطاعات الإقتصادية الرئيسية. ودعا الطباع السفير التونسي إلى عقد ورش عمل حول الحرفيين من خلال منتدى إقتصادي يجمع التجار والمستثمرين المعنيين بهذا المجال، والذي يعقد على هامش اجتماعات اللجنة العليا الأردنية التونسية المزمع عقدها في تونس خلال شهر تشرين ثاني من العام الحالي.

من جانبه أكد السفير التونسي خالد السهيلي على ضرورة استغلال العلاقات الطيبة بين البلدين الشقيقين داعياً إلى تطوير العلاقات الإقتصادية والتجارية وخصوصاً بين رجال الأعمال والمستثمرين في كلا البلدين، مبيناً أن تونس كان لها السبق والريادة بين الدول المجاورة في الولوج إلى الصناعات الحرفية وقدرتها على ترويج الهوية الوطنية التونسية. وأكد السهيلي خلال اللقاء على أن تونس هي منصة عبور البضائع والسلع الأردنية إلى الأسواق الأفريقية والأوروبية، مشيراً في ذات الوقت على أهمية موقع المملكة الإستراتيجي وقدرتها على الوصول بالمنتجات التونسية والأفريقية إلى الأسواق المجاورة في ظل وجود عدد من الإتفاقيات الثنائية والإقليمية وأهمها اتفاقية التجارة الحرة واتفاقية أغادير واتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى. هذا وقام سعادة السفير التونسي بتوجيه دعوة إلى جمعية رجال الأعمال الأردنيين للمشاركة في الدورة السادسة لـ "منتدى تونس للإستثمار 2017" الذي سيعقد في تونس خلال الفترة 10-9 من الشهر القادم بمشاركة 1200 زائر من 30 بلدا من بينهم مستثمرين وأصحاب قرار في المجال الإقتصادي وممثلين عن منظمات دولية.

المشاركة في اللجنة التحضيرية لاجتماعات الدورة الثالثة للجنة الوزارية الأردنية الاماراتية المشتركة

شاركت جمعية رجال الأعمال الأردنيين بالإجتماعات التحضيرية للدورة الثالثة للجنة الوزارية الأردنية الإماراتية المشتركة بحضور السيد طارق حجازي مدير عام الجمعية المزمع عقدها في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال نهاية العام الحالي، وكانت الجمعية قد زودت وزارة الصناعة والتجارة والتموين في وقت سابق بأهم الإقتراحات ونقاط البحث مع الجانب الإماراتي.

وتعد الامارات المقصد الأول للإستثمارات الأردنية، حيث حازت على نسبة 22% من إجمالي الإستثمار الأردني في الخارج. حيث بلغ حجم الإستثمارات الأردنية في الإمارات مليار دولار تقريبًا.

هذا وتقدر الإستثمارات الإماراتية في الأردن حتى عام 2016 بما قيمته 16 مليار دولار موزعة على القطاعات الإقتصادية الحيوية مثل قطاعات البنى التحتية، والطاقة المتجددة، والسياحة، والصناعة، وتكنولوجيا المعلومات، والتشييد والإنشاءات، والنقل والطيران المدني، والخدمات المالية والمصرفية، والمنتجات الزراعية، والرعاية الصحية.

فيما بلغ التبادل التجاري بين البلدين خلال العام 2016 ما قيمته 1.28مليار دولار تقريباً، وبزيادة مقدارها 6% عن العام 2015 والبالغة 1.22 مليار دولار. مشكلاً التبادل التجاري نسبة قاربت الـ 5% من إجمالي التبادل التجاري بين الأردن ودول العالم.

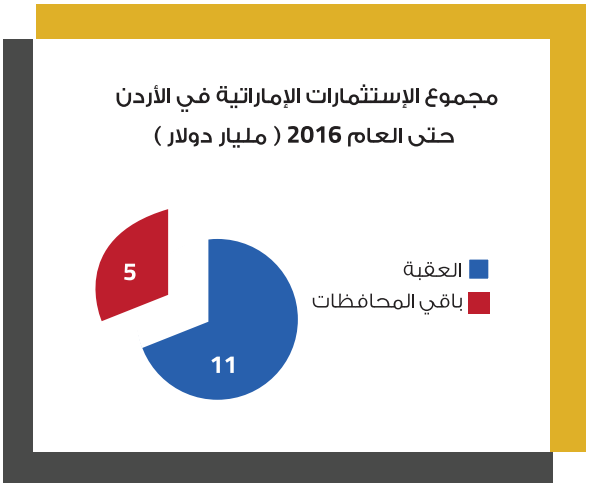

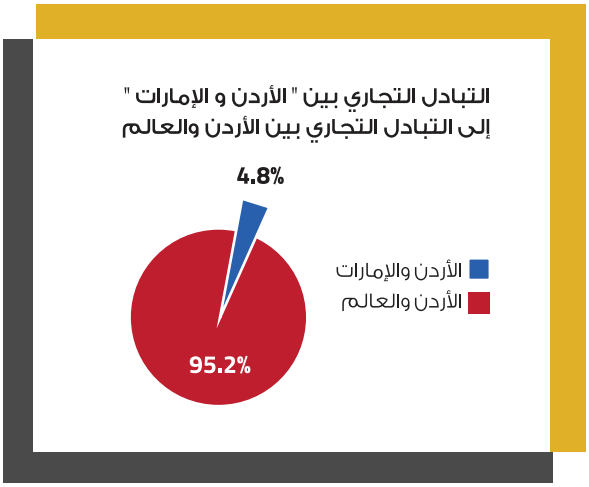

الطباع يدعو لتفعيل مجلس الأعمال الأردني الأندونيسي

أكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين على ضرورة تفعيل مجلس الأعمال الأردني الأندونيسي الموقع منذ العام 1995 بين الجمعية وغرفة التجارة والصناعة الأندونيسية، وأشار الطباع خلال لقاءه سعادة السفير الأندونيسي لدى البلاط الملكي الهاشمي السيد اندي راشميانتو في مقر الجمعية على أن الجمعية تعمل باستمرار منذ تأسيسها في العام 1985 على توطيد العلاقات مع نظرائهم رجال الأعمال في دول العالم، ودورها في الترويج للأردن كمركز إستثمار إقليمي وبوابة عبور للأسواق العالمية الأخرى.

من جانبه أشار السفير الأندونيسي السيد اندي راشميانتو إلى الإصلاحات الشاملة للمؤسسات السياسية الحكومية والنهضة الإقتصادية والصناعية عقب استقالة الرئيس الأندونيسي سوهارتو في العام 1998، مشيراً إلى حجم الإقتصاد الأندونيسي الذي يتبوأ مراكـز متقدمة آسيويـاً وعالمياً والمنضم إلى دول مجموعة العشرين.

وقال راشميانتو خلال اللقاء بأن حجم اقتصاد بلاده البالغ 932 مليار دولار في العام 2016 قد نما بمعدلات ملحوظة خلال السنوات الماضية، والقطاعات الحيوية التي يتألف منها وأهمها قطاع الصناعة الذي يعتبر شريان رئيس للإقتصاد الاندونيسي بنسبة إجمالية فاقت الـ 40% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

كما أشاد بمتانة العلاقات الأخوية والعميقة بين البلدين التي تعود للعام 1950 وحتى يومنا هذا، بالرغم من تراجع حجم التبادل التجاري في الآونة الأخيرة بسبب الأحداث والتوترات السياسية في المنطقة، داعياً في ذات الوقت إلى زيادة حجم التبادل التجاري إلى مستوياته السابقة بما يتناسب مع حجم ومتانة العلاقات بين البلدين، منوهاً على الدور الكبير للأردن في المنطقة خصوصاً لمشاريع إعادة الإعمار في سوريا والعراق وقدرة الشركات الأردنية على الإستفادة من هذه المشاريع، في ضل الموقع الإستراتيجي والميزات الإستثمارية الموجودة لدى المملكة.

وأوضح السفير راشميانتو ماهية القطاعات الإستثمارية التي تهم رجال الأعمال والمستثمرين الأندونيسيين وأبرزها قطاع الأسمنت وقطاع النفط والغاز وقطاع المنتجات والصناعات الغذائية، مشيراً في ذات السياق إلى نجاح معرض التجارة الأندونيسي الثاني والثلاثون المنعقد خلال منتصف تشرين أول المنصرم وقدرته على توقيع اتفاقيات بقيمة ٢٢ مليون دولار مع كلا من الجانب الأردني والفلسطيني.

هذا وبحث الطباع إمكانية إستفادة الجانب الأندونيسي من تنوع القطاعات الإقتصادية التي تضمها الجمعية، بالإضافة لإمكانية استفادته من اتحاد رجال الأعمال العرب الذي يضم في عضويته 18 جمعية وإتحاد ومجلس، وذلك في المشاريع الإستثمارية في الأردن أو مشاريع إعادة الإعمار في سوريا والعراق على حد سواء.

كما بحث أعضاء مجلس إدارة الجمعية مواضيع عدة أخرى أبرزها: تفعيل نشاطات جمعية الصداقة الأردنية الأندونيسية، زيادة وتفعيل النشاط في مجال الشركات الصغيرة والمتوسطة SME's، دعوة رجال الأعمال الأندونيسيين لزيارة الأردن للإطلاع على المناخ الإستثماري والفرص الحالية والمستقبلية، الإستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة التي تربط الاردن مع الإقتصاديات الكبرى، الإستفادة من خبرة الجانب الأندونيسي في استيراد الصناعات الأوروبية والعالمية وأخيراً استفادة الجانب الاندونيسي من موقع الاردن الإستراتيتيجي في صناعة وتصدير مواد البناء لمشاريع إعادة إعمار سوريا والعراق.

وحضر اللقاء أعضاء مجلس الإدارة معالي ثابت الطاهر، السيد عبدالحليم عابدين، السيد عصام بدير، السيد عوني الساكت والسيد حسام الدين الهدهد ومدير عام الجمعية السيد طارق حجازي.

التبادل التجاري بين الأردن واندونيسيا

التبادل التجاري بين الأردن وأندونيسيا للأعوام 2012-2016 (مليون دولار)

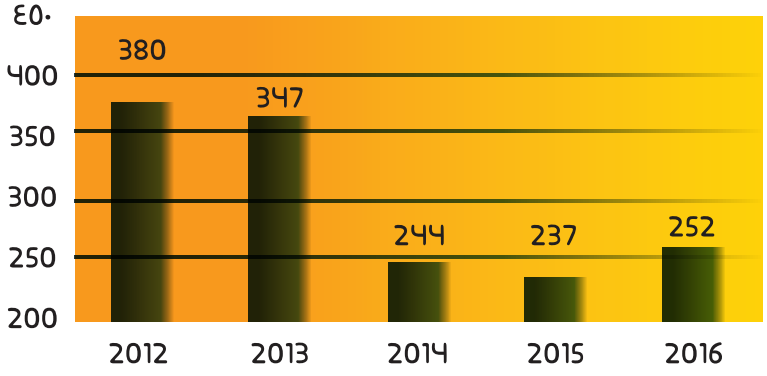

أبرز الصادرات الأردنية إلى أندونيسيا للعام 2016

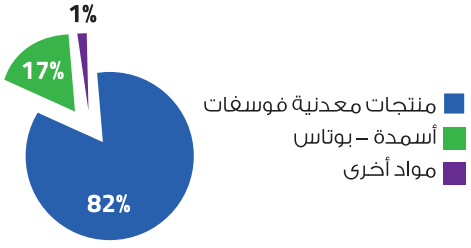

أبرز المستوردات الأردنية من أندونيسيا للعام 2016

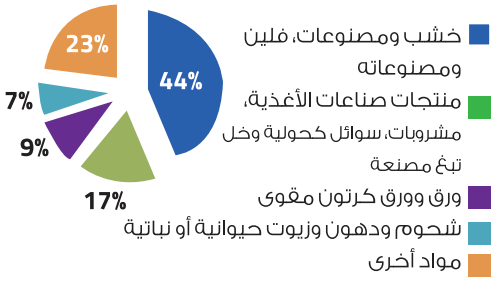

50

عاماً مضت ونحن نعمل لأن نكون قريبين إليكم ونتطلع الى أن نقرب إليكم أكثر بإفتتاح ستة فروع جديدة

• الوحدات • جبل الحسين • شارع الجاردنز
• الهاشمي الشمالي • الرصيفة • العقبة / وسط البلد

العلاونة للصرافة
Alawneh Exchange
أقربلك

خمسون عاماً
50
والعلاونة أقربلك
تأسست سنة 1966

Join us on

www.alawnehexchange.com

Customer Service Center - مركز خدمة العملاء
079 8 202020
06 500 3030

مجلس أعمال أردني-جنوب أفريقي مطلع العام القادم

الطباع يدعو لإيجاد آليات جديدة لتطوير العلاقات الأردنية-جنوب أفريقية

تشرين ثاني
9

أكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين على ضرورة ايجاد آليات جديدة لتفعيل وتطوير العلاقات الإقتصادية والتجارية بين الأردن وجنوب أفريقيا، وشدد الطباع خلال لقاءه سعادة السفير الجنوب الأفريقي لدى البلاط الملكي الهاشمي السيد جون دافيز في مقر الجمعية بحضور معالي ثابت الطاهر نائب الرئيس على ضرورة إنشاء مجلس أعمال أردني-جنوب أفريقي مطلع العام القادم، معرباً عن وجود الحاجة لزيادة سبل المعرفة والإطلاع بين رجال الأعمال من كلا البلدين، داعياً في ذات الوقت رجال الأعمال من جنوب أفريقيا لزيارة المملكة والإطلاع على الفرص والمزايا الإستثمارية التي تقدمها.

من جانبه أشار سعادة السفير جون دافيز إلى نشاط غرفة تجارة وصناعة جوهانسبيرغ في المدينة التي تستحوذ على ما يقارب 60% من حجم نشاط الأعمال في جنوب أفريقيا، مرشحاً إياها لعقد مجلس أعمال مشترك مع جمعية رجال الأعمال الأردنيين، موضحاً بأن مطلع العام القادم هو الأنسب لعقد مجلس أعمال مشترك في جنوب أفريقيا، مشيداً في ذات الوقت بجهود جلالة الملك عبدالله الثاني بتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين من جهة وبين الأردن والدول الأفريقية من جهة أخرى وفتح سفارات جديدة لتعزيز العلاقات الثنائية وأبرزها الإقتصادية والتجارية. كما قال خلال اللقاء بأن موقع جنوب أفريقيا الإستراتيجي يعتبر المدخل لدول مجموعة التنمية لافريقيا الجنوبية وقدرتها على الوصول بالمنتجات الأردنية للأسواق الأفريقية الأخرى.

وأشار الطباع إلى الخارطة الإستثمارية للمحافظات التي تم اصدارها مؤخرا، مؤكدا استعداد الجمعية بتزويد السفارة في عمان بكافة التفاصيل المتعلقة بها، فيما أوضح نائب رئيس الجمعية معالي ثابت الطاهر إلى القطاعات الحيوية في الأردن والقابلة للإستثمار كقطاعات الطاقة والنقل والمياه والبنية التحتية والصناعة والخدمات الصحية والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

هذا وبلغ التبادل التجاري بين البلدين 49 مليون دينار خلال العام 2016، كان نصيب الصادرات الأردنية منها 14 مليون دينار تركزت في الأسمدة البوتاسية لتشكل ما نسبته 71% من إجمالي الصادرات الأردنية إلى جنوب أفريقيا.

الطباع يؤكد على ضرورة الإستفادة من التجربة الكورية لتحقيق نقلة نوعية في الثورة الصناعية

أكد معالي حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين على عوامل الأمن والأمان والإستقرار السياسي التي تتمتع بها المملكة، التي تدفع بالمستثمرين لضخ إستثماراتهم في الأردن، وأشار الطباع خلال لقاءه سعادة سفير كوريا الجنوبية السيد لي بون يون في مقر السفارة على زيارات جلالة الملك عبدالله الثاني إلى كوريا الجنوبية والتي وثقت العلاقات بين البلدين الشقيقين، مشدداً خلال اللقاء على حاجة قطاع الصناعة في الأردن للدعم سواءاً بالخبرات البشرية والمعرفية أو بالآلات والمعدات الحديثة والمتطورة، لتحقيق نقلة نوعية في هذا القطاع على غرار كوريا الجنوبية التي يشهد قطاع الصناعة فيها إزدهاراً ملحوظاً.

وأشار الطباع إلى إهتمام جلالة الملك الدائم بفئة الشباب التي تشكل النسبة الأكبر من سكان المملكة، مؤكداً على توجيهات جلالته المستمرة بدعم هذه الفئة وإيمانه المطلق بقدرتها على تحقيق نقلة نوعية واسعة النطاق في بناء المستقبل ودعم مسيرة المملكة في شتى القطاعات. كما أكد خلال اللقاء على ضرورة إنشاء مجلس أعمال مع الجانب الكوري من خلال الجمعية أو المؤسسة النظيرة لجمعية رجال الأعمال الأردنيين، إستمراراً لنهجها في توفير البيئة اللازمة لتمكين القطاع الخاص من أداء دوره الريادي، وتأدية المهام الإقتصادية والإجتماعية التي من شأنها تحفيز الإستثمار بما يتوافق ومصلحة الإقتصاد الوطني، والعمل على توسيع التعاون التجاري مع الدول المختلفة بما يخدم مصالح الطرفين وتسويق فرص الإستثمار في المملكة والترويج لمناخ الإستثمار الجاذب فيها.

وتطرق عضو مجلس الإدارة السيد حسام الدين الهدهد إلى القطاعات الممكن الإستفادة منها من الجانب الكوري بالإضافة إلى المساعدة التقنية الممكنة، خصوصاً بأن الكوريين لهم باع طويل في النهوض بالإقتصاد وإنتشار المشاريع والصناعاتا لكورية في دول العالم وخصوصاً في المنطقة العربية.

من جهته قال سفير كوريا الجنوبية السيد لي بون يون بأن الموارد البشرية والاعتماد على العنصر البشري هو مفتاح نجاح كوريا الجنوبية، مؤكداً على دور هذه الموارد في قيادة وتطوير الإقتصاد الكوري باستمرار، مشيراً في ذات السياق على تركيز القيادة في كوريا على التنمية الاقتصادية الشاملة في ضوء عدم توفر الموارد، من خلال التعليم والتدريب الكفؤ اللذان يفتحا المجال واسعاً للإبتكار والابداع، في ظل الدعم المستمر من قبل المؤسسات العلمية والتعليمية والتدريبية.

كما أشار إلى زيارة وفد من رجال أعمال كوريين إلى الأردن خلال الشهر، وانعقاد مؤتمر إقتصادي على مدار ثلاثة أيام تحت اسم "رجال أعمال المستقبل" خلال الفترة القادمة لعرض التجربة الكورية في ريادة الأعمال والتنمية الإقتصادية الشاملة. مشيداً بمستوى الإستثمار الكوري الجنوبي في المملكة ومؤكداً على سعي السفارة لتقديم كافة التسهيلات لإستقبال وفد من جمعية الأعمال الكوريين.

كوريا الجنوبية بالأرقام

الناتج المحلي الإجمالي (2016)	1.4 ترليون دولار
نسبة النمو الحقيقة للناتج المحلي الإجمالي (2016)	% 2.8
(2016) **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي**	دولار37,700
إجمالي الإدخار الوطني (2016)	مليار دولار 507
توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع	زراعة : 2% صناعة : 39% خدمات : 59%
نسبة البطالة (2016)	%3.7 (تصنيف الدولة : 39 من أصل 208)
نسبة التضخم (2016)	% 1 (تصنيف الدولة : 88 من أصل 227)
القوى العاملة (2016)	27 مليون
الصادرات (2016)	512 مليار دولار
المستوردات (2016)	391 مليار دولار
الميزان التجاري (2016)	+121 مليار دولار
الحساب الجاري (2016)	99 مليار دولار
الإحتياطي من العملات الاجنبية والذهب (2016)	371 مليار دولار (تصنيف الدولة : 9 من أصل 172)

طريقك لحلول متكاملة في مكان واحد

+962 6 585 4646
info@virtual.jo
www.virtual.jo

جمعية رجال الأعمال والسفير الماليزي يبحثان تطوير العلاقات الإقتصادية بين البلدين

أكد معالي حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين على دور الجمعية في الترويج للأردن كمركز إستثمار إقليمي، مشيراً في ذات الوقت على المزايا الإستثمارية للمملكة وعوامل الأمن والأمان والإستقرار السياسي التي تتمتع بهم، وأشار الطباع خلال لقاءه سعادة السفير الماليزي السيد داتوك بن كومندنج في مقر السفارة على أن الجمعية تعمل وباستمرارعلى توطيد العلاقات مع نظرائهم رجال الأعمال في دول العالم، مستعرضاً المشاريع والمزايا الإستثمارية في المملكة في العديد من القطاعات الحيوية.

وأشار الطباع خلال اللقاء إلى الضغط الكبير الذي سببه قدوم اللاجئين إلى الأردن وبأعداد كبيرة والذي أثر على البنية التحتية في المملكة، مشيراً في ذات السياق إلى تداعيات إغلاق الحدود مع دول الجوار والتي فاقمت المعاناة الإقتصادية للمملكة.

من جهته قال السفير الماليزي بن كومندنج بأن أهم أولوياته الحالية تتركز بتطوير العلاقات التجارية والإقتصادية بين الأردن وماليزيا وتسهيل مهام رجال الأعمال في كلا البلدين، مشيراً إلى انخفاض حجم الإستثمارات والتبادل التجاري والذي يعزى إلى إنقطاع زيارات وفود رجال الاعمال والمستثمرين بين كلا البلدين، كما أشار بن كومندنج خلال اللقاء إلى حجم الطلبة الأردنيين في ماليزيا والبالغ 1500 طالب في حين كان في وقت سابق 3000 طالب، مبدياً رغبته برفع حجم المنح الأكاديمية لإعادة أعداد الطلبة الأردنيين إلى مستوياتها السابقة، مجدداً ثقته بالمنظومة التعليمية في الأردن خصوصاً في تخصصات الطب والصيدلة والهندسة، زيادة على تخصصات الشريعة واللغة العربية. مشيراً خلال اللقاء إلى تميز ماليزيا بالصيرفة الاسلامية داعياً لترتيب زيارة ثانية في القريب العاجل والبحث عن فرص مشتركة تخدم مصلحة البلدين الشقيقين.

من جانبه، أشار الطباع إلى تميز المملكة بقطاعات متعددة أبرزها قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي يشهد طفرة ملحوظة وقطاع الصحة والصناعات الدوائية، مبيناً استعداد الجمعية لتقديم المساعدة اللازمة بهدف دفع العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين لمستويات أرفع، وتسهيل لقاءات بين رجال الأعمال من كلا البلدين مؤكداً على ضرورة تطوير التبادل الثقافي بين البلدين وتشجيع السياحة الدينية للوفود الماليزية إلى جانب القطاعات الإقتصادية والإستثمارية الأخرى. مستعرضاً الخطة الإستثمارية للمحافظات التي أطلقتها هيئة الإستثمار مؤخراً لمائة وعشرون مشروع إستثماري صغير ومتوسط في مختلف محافظات المملكة.

كما بين السفير الماليزي بأن الإستثمار الماليزي في المشاريع الإستثمارية الكبرى قائم مثل مشروع إنتاج الكهرباء من الصخر الزيتي, مشيراً في ذات الوقت على أهمية موقع المملكة الإستراتيجي وقدرتها على الوصول للأسواق المجاورة وعوامل الأمن والأمان والعمالة المدربة والمتعلمة والبنية التحتية وشبكة الإتصالات وغيرها من العوامل التي تتميز بها المملكة.

في ذات السياق أكد الطباع على أهمية الإستثمار في سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة والإستفادة من التصدير إلى السوق العراقي في ضوء إعفاء الأردن من الرسوم الجمركية بنسبة 30% لما يقارب 360 سلعة. إضافة إلى دور قطاع الإنشاءات والمقاولات والدور المرتقب في مشاريع إعادة إعمار سوريا والعراق والمشاريع المرتبطة بهما. مشيراً في ذات الوقت إلى الموقع الاستراتيجي والمميزات الإستثمارية الموجودة لدى المملكة.

وحضر اللقاء أعضاء مجلس الإدارة معالي ثابت الطاهر، السيد عوني الساكت والسيد حسام الدين الهدهد والسيد يسري طهبوب ومدير عام الجمعية السيد طارق حجازي.

الشركات المتعثرة

رمزي نزهه

مراقب عام الشركات

لا شك في أن الحديث عن تعثر الشركات وأسبابه قد غدى من أهم المواضيع التي تستلزم مناقشتها والكشف عن أسبابها، لغايات إقتراح وتوفير الحلول الممكنة لمعالجتها، فنحن نؤمن في دائرة مراقبة الشركات بأن هذه الشركات وجدت لتبقى ولتستمر ولتساهم في نمو إقتصادنا الوطني.

تكون الشركة في حالة تعثر عندما تصبح غير قادرة على إستثمار رأسمالها أو موجوداتها وتحقيق العوائد أو الإيرادات المطلوبة لتغطية نفقاتها، وهذا بدوره يؤدي إلى ضعف قدرتها على الوفاء بالإلتزامات المترتبة عليها، وقد يكون التعثر إقتصاديا ناتجا عن انخفاض صافي القيمة الحالية لإستثمارات الشركة، أو قد يكون ماليا ناتجا عن عجز الشركة مواجهة الإلتزامات قصيرة الأجل نتيجة لضعف السيولة النقدية المتوفرة لديها، وبالذات عندما تصبح (الموجودات المتداولة لا تغطي الإلتزامات قصيرة الاجل) أو نتيجة لعجز الشركة عن سداد الإلتزامات المتحققة عليها طويلة الاجل، بسبب غياب رأس المال العامل واللازم لتغطية الدورة التشغيلية للشركة.

وللتعثر أسباب متنوعة، تتفاوت ما بين الأسباب الداخلية المرتبطة بالشركة ذاتها والناتجة عن ضعف الأنظمة المالية والإدارية المعمول بها، أو عدم الإلتزام بالأصول والقواعد المحاسبية من طرف الإدارة التنفيذية، وضعف إدارة الذمم المدينة والدائنة، تدني كفاءة الإدارات في الشركة وعدم تمتعها بالقدرة على تسيير أمورها من النواحي التشغيلية والإدارية، وجود تضارب في المصالح ما بين القائمين على إدارة الشركة ومصالحهم الشخصية، ارتفاع قيمة المطلوبات للغير وزيادة مصاريف وكلف التمويل، ارتفاع كلف التشغيل وانخفاض حجم الإيرادات أو المبيعات بحيث تكون قاصرة عن تغطية النفقات التشغيلية للشركة، ارتفاع المصاريف الإدارية للشركة، بالإضافة إلى عدم إلتزام الشركة بقواعد حوكمة الشركات، والتأخر في اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتصويب اوضاعها مالياً وقانونياً عند تعرضها لمشاكل مالية، كما إن ضعف التدقيق الخارجي على الشركة وابتعاده عن المجاهرة بنقاط الضعف في أداء الشركة وأداء مجلس إدارتها وقدرتها على الإستمرارية، إلى غيرها من الأسباب التي تؤدي الى تعثر الشركة، وتعريضها للخسارة.

اما عن الأسباب الخارجية التي قد تساهم في تعثر الشركات، فلا شك في أن غياب التشريعات مثل قانون الإعسار لمعالجة أوضاع الشركات قبل دخولها في حالة التعثر، وتعرض الشركات لإجراءات قضائية تصل إلى حد الحجز على أصولها وعدم قدرة إداراتها على التصرف بأموالها، إضافة إلى طول إجراءات التقاضي وعدم سرعة البت في القضايا المقامة من الشركة أو عليها، وارتفاع مصاريف التقاضي، وطول إجراءات التسوية مع الدائنين يحد من قدرة الشركة على إدارة أموالها، ويؤدي إلى تآكل معظم موجوداتها وإلحاق الضرر بها، كما أن عزوف مساهمي الشركة عن المساهمة في زيادة رؤوس أموالها، وإعادة هيكلة رأس المال بتخفيضه لإطفاء خسائر الشركة أو أي جزء منه، ورفعه لتوفير السيولة اللازمة لإعادة ممارسة الشركة لنشاطها، يسهم في تعريض الشركة لمزيد من التعثر. كما أن للظروف السياسية والأمنية التي تحيط بالمنطقة الأثر الكبير على تعثر الشركات، سيما وأن إغلاق الحدود أمام وصول منتجات هذه الشركات إلى الأسواق الخارجية، والحيلولة دون حصولها على المواد الأولية التي تحتاجها لممارسة نشاطها، سيساهم بشكل فاعل في تعثرها وعدم قدرتها على ممارسة نشاطها الإقتصادي.

ومن أهم المؤشرات التي تدلل على دخول الشركة في حالة التعثر هي الإرتفاع في نسبة الديون/حقوق الملكية (الإرتفاع في قيمة المطلوبات للغير، والتزايد المضطرد في

الإعتماد على التمويل قصير الأجل لتغطية الإنفاق الرأسمالي) وتكرار جدولة الديون وتمديد فترات السداد (عسر مالي)، وتزايد الإعتماد على المشتريات الآجلة بما يحرم الشركة من الحصول على الخصومات التجارية من المشتريات النقدية (ارتفاع الكلف وانخفاض هامش الارباح)، والإرتفاع المفرط أو الإنخفاض الكبير في مستوى المخزون (ارتفاع المخزون مؤشر انخفاض معدل دورانه وانخفاض مستواه مؤشر لانخفاض رأس المال العامل المستغل)، انخفاض المبيعات وتدني معدلات الربح الإجمالي وهوامش الربح، تخفيض أو إلغاء المشروعات الرأسمالية، كل ذلك يؤشر على عدم مواكبة الشركة للتطوير والتحديث، ودخولها في مرحلة التعثر.

لقد سعت الحكومة إلى مد يد العون للشركات المتعثرة في مبادرة منها لإخراجها من حالة التعثر، حيث تم وبقرار من مجلس الوزراء تشكيل لجنة لدراسة الأوضاع الخاصة بالشركات المساهمة العامة المتعثرة، حيث قامت اللجنة بدراسة القوائم المالية الخاصة بكل شركة، والتعرف على ما تعاني منه من أوضاع مالية صعبة وبيان نقاط الضعف المالي والتشغيلي لها، وقامت اللجنة بعقد عدة اجتماعات مع الشركات المتعثرة، تم خلالها إبراز الفرص التحسينية ونقاط القوة التي من الممكن أن تساعد على تحسين الوضع المالي للشركة والعمل على اخراجها من حالة التعثر، حيث تم تقديم التسهيلات اللازمة لإعادة هيكلة رؤوس أموالها، والسماح لها باستخدام الإحتياطيات الإجبارية لإطفاء خسائرها، وتم بالنتيجة تصنيف الشركات المتعثرة ضمن المجموعات التالية:-

المجموعة الأولى: الشركات التي تبنت برامج تصويبية لأغراض تحسين الوضع المالي والقانوني لها، حيث تنوعت البرامج التصويبية لهذه الشركات بين اطفاء خسائر الشركة وإعادة هيكلة رؤوس أموالها واجراء التسويات اللازمة مع دائنيها، حيث تمكنت هذه الشركات من إحداث نقلة نوعية وإصلاحية مكنتها من الخروج من حالة التعثر، والعودة الى مكانها الطبيعي كشركة فاعلة، ضمن منظومة اقتصادنا الوطني.

المجموعة الثانية: وتشمل الشركات التي تتوافر لديها فرص لتصويب أوضاعها المالية والقانونية، حيث تعهدت هذه الشركات بالقيام بالإجراءات التصويبية المطلوبة، وتقوم دائرة مراقبة الشركات بمتابعة هذه الشركات للتحقق من جدية الإجراءات التي تقوم بها لأغراض خروجها من التعثر.

المجموعة الثالثة: وهي تضم الشركات التي فقد الأمل من تصويب أوضاعها، حيث قررت مجموعة من هذه الشركات اللجوء إلى التصفية الإختيارية، وتمت إحالة مجموعة أخرى إلى التصفية الإجبارية.

وختاما فلا بد من الإشارة إلى أن الخروج من حالة التعثر ممكنة، إذا ما تم تطوير الأداء الإداري للشركات، والتحول من الإدارة الفردية إلى الإدارة المؤسسية، والإستعانة بالإدارة الكفوءة للتدفقات النقدية، وتوفير السيولة الكافية لتسيير العمل، مع التركيز على ضبط عوامل التكلفة وتحديد هوامش معقولة للربح، والتقليل من الهدر في المصاريف الإدارية، ومما لا شك فيه أن الإلتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات سيسهم بشكل فاعل في استمرارية عمل الشركات، وتحصين استراتيجياتها الإستثمارية وحمايتها من التعثر.

ولا بد في هذا المقام من الإشارة إلى أهمية مواصلة تحديث تشريعاتنا الإقتصادية، فالبنية التحتية والتشريعية، تعد العامود الفقري لقيام اي اقتصاد زاهر، ولا بد هنا من الإشارة إلى أهمية الإسراع في إصدار قانون (الإعسار) الذي سيسهم في مأسسة قواعد إعادة تنظيم أعمال التاجر والتصفية وتوفير المظلة القانونية اللازمة التي ستمنح الشركات المتعثرة فرصة للنهوض ثانية وممارسة نشاطها من جديد.

تأسست شركة الكربونات الاردنية عام ١٩٧٩ ، وتحولت الشركة على مر السنين الى وطنية لاستغلال المواد الخام المحلية وتوفير فرص العمل للعمالة المحلية وتوفير العملات الصعبة نتيجة لزيادة الصادرات .

تختص شركة الكربونات الاردنية في مجال تعدين وصناعة وتصدير كربونات الكالسيوم باعلى مواصفات الجودة والنقاوة والدقة في التسليم ، حيث يتم انتاج نعومات مختلفة من بودرة كربونات الكالسيوم الطبيعي والمعالج تناسب الصناعات المتعددة وحسب حاجاتها .

تقوم الشركة بتصدير ٩٠% من إنتاجها لأكثر من ٣٥ دولة حول العالم من ضمنها كافة الدول العربية اضافة الى بلدان في جنوب شرق اسيا وشرق وغرب افريقيا وبعض الشحنات الى اوروبا .

Jordan Carbonate Company (JCC) , situated in Amman, is a privately owned company, which was established in 1979. Over the years, JCC has transformed, into a national industry the at exploits local raw material , provides employment opportunities to local man-power minimizes importation, and brings in foreign currency to the country. JCC is specialized in mining, manufacturing & exporting Calcium carbonate with highest standards of quality, purity, and prompt delivery .

Our products are exported to 35 countries worldwide, including all Arab world, in addition to countries in South East Asia, East Africa, West Africa and Europe

تشرين ثاني
23

الجمعية تشارك في إجتماعات الدورة التاسعة للجنة الأردنية التونسية العليا المشتركة

شارك معالي حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين في إجتماعات اللجنة العليا الأردنية التونسية المشتركة والتي عقدت بدورتها التاسعة في العاصمة التونسية خلال الفترة 21-23 تشرين الثاني، وتم خلال الإجتماعات التوقيع على 7 إتفاقيات وبروتوكولات ومذكرة تفاهم في قطاعات واسعة تهدف إلى زيادة التعاون بين البلدين في مختلف المجالات. كما شارك مدير عام الجمعية السيد طارق حجازي في اجتماعات اللجنة الفنية.

وأكد رئيس الوزراء ونظيره التونسي الدكتور يوسف الشاهد الحرص على الإرتقاء بمستوى العلاقات الإقتصادية والتجارية والإستثمارية إلى مستوى العلاقات السياسية المتميزة بين البلدين، مشيراً إلى أن هناك تجارب جديدة تجري في العالم على المستوى الإقتصادي والتجاري منها ما قد تم تطبيقه في تونس ومنها وما تم تطبيقه في الأردن وتم الإتفاق على أن لا يكون هناك فترة إستراحة بين اجتماعي اللجنة العليا بحيث تعقد سنوياً وبشكل دوري في البلدين ولقاءات متكررة بين الوزراء المعنيين. معرباً عن ثقته بأن هذا التعاون الأردني التونسي يشكل بارقة أمل في تعاون عربي وثيق، لافتاً إلى أن التحديات الإقتصادية متشابهة في البلدين وأن هناك إجراءات يجب أن تتخذ سواء في تونس أو الأردن لرفعة الأوطان وعزة أبنائها .

أما فيما يتعلق بإعادة الإعمار في سوريا والعراق، أكد الملقي على ضرورة إيجاد شراكات وفي نفس الوقت الجهد السياسي والاقتصادي والانساني، لافتا إلى الجهد الإنساني الكبير الذي قام به الاردن سواء مع العراق الشقيق الذي خرج من دوامة العنف أو في سوريا مشدداً على ضرورة البدء سريعا بعد الشراكات السياسية بالشراكات الإقتصادية والتجارية لإعادة بناء هذه المنظومة من الدول العربية لتعزيز قدرة العالم العربي في التعاون .

وأكد رئيس الوزراء في رده على سؤال أن المبادلات التجارية بين البلدين كانت جيدة حتى العام 2010 ولكن بسبب التطورات في المنطقة تراجع حجم هذه المبادلات، لافتاً إلى أن زيارة فخامة الرئيس التونسي الى الاردن عام 2015 أسهمت في تطور العلاقات التجارية والإقتصادية والإستثمارية بشكل مضطرد.

وأضاف بأن هناك لقاءات بين رجال الأعمال والتجار والصناعيين والمستثمرين من البلدين ما يعكس رغبة حقيقية في التعاون، مؤكداً أن الساحة مناسبة والنية متوفرة وعلى القطاع الخاص ان يبدأ، لافتاً إلى أنه تم الإتفاق مع رئيس الوزراء التونسي على فتح خط إتصال مفتوح للتأكد أن الأمور تسير بطريقة صحيحة وأنه لا توجد عوائق إدارية بين البلدين لتسهيل وتشجيع التبادل التجاري والإستثماري .

وأكد المهندس يعرب القضاة وزير الصناعة والتجارة والتموين رئيس اللجنة الوزراية بأن اللجنة بحثت أجندة شاملة لتعزيز التعاون الثنائي بين البلدين في المجالات كافة، خصوصا الإقتصادية منها، من خلال العمل على زيادة حجم التجارة البينية وتحفيز القطاع الخاص على إقامة المشاريع الإستثمارية المشتركة في ضوء الفرص والإمكانات المتاحة بينهما، مبيناً أن مباحثات اللجنة العليا التي يرأسها عن الجانب الأردني رئيس الوزراء الدكتور هاني الملقي، بمشاركة فعاليات من القطاع الخاص، تركز على العديد من المواضيع الإقتصادية التي من شأنها تعزيز التبادل التجاري وتحفيز إقامة المشاريع الإستثمارية بين البلدين، موضحاً في ذات الوقت بأن مباحثات اللجنة العليا التي يسبقها عقد إجتماعات لجنة وفنية ووزارية مشتركة ستناقش العديد من المواضيع، أهمها تشجيع السياحة في ضوء توفر طيران مباشر بين البلدين، والطلب من الجانب التونسي إعفاء الأردنيين من شروط الحصول على تأشيرة الدخول للأراضي التونسية.

كما بحثت الاجتماعات، تشجيع رجال الأعمال في كلا البلدين على إقامة المشاريع المشتركة في المناطق الصناعية والتنموية، خاصة في مجال الطاقة الشمسية والصناعات الغذائية والإلكترونية وتشجيع الزيارات بين الجانبين للإطلاع عن كثب على البيئة الإقتصادية والإستثمارية في كلا البلدين بما في ذلك المزايا والحوافز التي يقدمها كلا الجانبين، وتسهيل تسجيل دخول المنتجات والأدوية الأردنية الى السوق التونسي، وزيادة التعاون والشراكة والفرص المتاحة لتعزيز التكامل في الصناعات الدوائية وتذليل الصعوبات التي تواجه عملية تسجيل المبيدات الزراعية المصدرة إلى تونس.

وقال القضاة إن الحكومة ستركز على تأكيد إقامة مناطق لوجستية أردنية تونسية مشتركة لتسهيل حركة انسياب منتجات البلدين إلى دول المنطقة وتشجيع المشاركة في المعارض الدولية والوطنية التي تقام لدى كل دولة للتعريف بمنتجاتهما الوطنية.

كما تم بحث الإستفادة من خبرات الجانب التونسي في مجالات تصميم الألبسة والنافذة الموحدة لخدمات المصدر (One stop shop) ودعم وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مجالات التصدير، وذلك عن طريق تدريب الكوادر الأردنية في بعض المؤسسات التونسية المتخصصة ذات العلاقة.

وعلى هامش اجتماعات اللجنة، شاركت جمعية رجال الأعمال الأردنيين في أعمال المنتدى الإقتصادي الأردني التونسي بحضور عدد كبير من ممثلي الفعاليات الإقتصادية والتجارية والصناعية ورجال الأعمال بين البلدين.

وأكد وزير الصناعة والتجارة والتموين المهندس يعرب القضاة أن العلاقات والروابط المتميزة التي تربط الأردن وتونس يجب إستثمارها في سبيل تحقيق المزيد من المنافع الإقتصادية والتجارية والإستثمارية، مشددا على أهمية وضع تصورات مستقبلية ورفع مستوى التعاون الإقتصادي على المستوى الثنائي والعربي والدولي. وأشار القضاة خلال كلمته التي ألقاها في إفتتاح أعمال المنتدى الإقتصادي الأردني التونسي في مركز النهوض بالصادرات في العاصمة التونسية، الى أن إنعقاد هذا المنتدى يعتبر فرصة لتسليط الضوء على الفرص والإمكانيات الإستثمارية المتاحة في كلا البلدين، متأملا ترجمتها لمشاريع واقعية عبر فتح شراكات جديدة مع أصحاب الاعمال وتوسيع مجالات التعاون والإستثمارات المتبادلة لتنعكس إيجابا على التنمية المستدامة التي ينشدها إقتصاد بلدينا.

من جانبه، قال وزير التجارة التونسي عمر الباهي ان "منتدى الأعمال بين البلدين يشكل فرصة كبيرة لزيادة التعاون بين الأردن وتونس". وأكد الوزير الباهي أن هناك آفاقا إقتصادية كبيرة بين الجانبين، داعيا القطاع الخاص للنهوض بهذه العلاقات إلى مستويات أكبر مما هي عليه الان. وطالب الباهي المعنيين خاصة من القطاع الخاص بتفعيل عمل مجلس الأعمال الاردني التونسي وتنفيذ إتفاقيات التعاون الموقعة بين غرف التجارة بين البلدين، وأكد أن تونس دخلت في مرحلة تنموية جديدة وأن الحكومة قامت بالعديد من الإصلاحات الإقتصادية الشاملة، حيث عملت على ازالة كافة العقبات والحواجز التي تحول دون تحرير الإقتصاد التونسي. ودعا الباهي المشاركين في أعمال المنتدى الى تفعيل زيادة التعاون والعمل على تحقيق

شراكات إستثمارية وإقتصادية كبيرة. وأشار الى أن الأرقام المتعلقة بالتبادل التجاري بين البلدين تُظهر أن حجم التجارة البينية بلغ في العام الماضي نحو (30) مليون دولار، حيث بلغت قيمة الصادرات الأردنية إلى تونس نحو 18مليون دولار، في حين بلغت المستوردات الأردنية من تونس نحو 12 مليون دولار، بينما بلغ حجم التبادل التجاري حتى نهاية شهر آب من هذا العام نحو 20 مليون دولار.

وأكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع بأن الجمعية واستمراراً لنهجها في توطيد العلاقات مع نظرائهم رجال الأعمال في دول العالم، وجهودها المستمرة بتوسيع التعاون التجاري مع البلدان العربية والأجنبية بما يخدم مصالح الطرفين، قد نجحت في إقامة مجالس الأعمال المشتركة مع نظرائها من الجمعيات والمؤسسات في أكثر من 18 مجلس أعمال مشترك، إذ تتولى هذه المجالس تطوير العلاقات بين رجال الأعمال الأردنيين من مختلف التخصصات ونظرائهم في هذه الدول، للمساهمة في زيادة فرص الإستثمار بين الأردن ودول العالم. مشيراً إلى قيام الجمعية خلال العام الماضي بتأسيس مجلس أعمال مشترك بالتعاون مع كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية، حيث عقد مجلس الأعمال الأردني التونسي الأول في تونس التقى خلالها مجلس إدارة الجمعية بدولة رئيس الوزراء التونسي وسعادةرئيس كونفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية وعدد من المسؤولين الحكوميين، لدفع العلاقات الإقتصادية والتجارية بين البلدين الشقيقين نحو آفاق أرحب ومستويات أرفع.

وأشار الطباع إلى تطلع القطاع الخاص في الأردن كقطاع فاعل في مسيرة المملكة بالتنمية الإقتصادية الشاملة للإستفادة من التجربة التونسية في إدارة الحرفيين، في ظل وجود وزارة تونسية متخصصة تعنى بهذا الشأن، دفعت بإدارة الحرفيين نحو التميز والريادة. مشيداً بالتجربة التونسية الرائدة بين الدول المجاورة في الولوج إلى الصناعات الحرفية وقدرتها على ترويج الهوية الوطنية التونسية. مؤكداً السعي للإستفادة من العلاقات الإقتصادية للجمهورية التونسية مع الدول الأفريقية الأخرى، متطلعاً لتنظيم لقاء أردني تونسي في أحدى الدول الأفريقية التي ترتأي تونس بأنها الأفضل والأكفأ للقطاعات المختلفة في كلاً من الأردن وتونس، مجدداً الدعوة لرجال الأعمال والمستثمرين التونسيين للإستفادة من الأسواق المجاورة للأردن إما عن طريق شراكات ثنائية لمؤسسات قائمة أو بإنتقال بعض منها إلى الأردن.

مجلة مجتمع الأعمال : محتوى أغنى ومضامين أثرى

طارق حجازي

المدير العام

استكمالاً لدور جمعية رجال الأعمال الأردنيين بتمكين القطاع الخاص من أداء دوره في عملية التنمية الإقتصادية المستدامة في المملكة، واستمراراً لنهجها الدائم في خدمة أعضائها من رجال الأعمال بمختلف القطاعات، وتوفير مناخ متميز لتبادل الخبرات و تحقيق المصالح المشتركة بين الأعضاء، تواصل الجمعية إصدار مجلة مجتمع الأعمال للربع الثالث والأخير من العام 2017 بحلة جديدة عصرية ذات محتوى أغنى ومضامين أثرى متضمنة أبرز نشاطاتها المحلية، الإقليمية والدولية.

جاء هذا العدد والذي يبلور نشاطات الجمعية خلال الأربعة أشهر الأخيرة من هذا العام مختلفاً عن الأعداد السابقة، متضمناً إضافات نوعية مميزة وفريدة، مسلطاً الضوء على دور الجمعية بمواصلة تمتين علاقاتها مع مختلف الجهات والأطراف ذات العلاقة سواءاً كانت محلية أو دولية.

محلياً، شاركت الجمعية بتنظيم عدد من الإجتماعات والندوات والمؤتمرات كان أبرزها إستضافة وزير الدولة لشؤون الإستثمار معالي مهند شحادة، والإجتماع الدوري لمجلس الشراكة بحضور عطوفة اللواء وضاح الحمود مدير الجمارك الأردنية، كما تستكمل الجمعية دورها بتنظيم الحوارات مع الوزارات المعنية حول الشؤون الإقتصادية والإستثمارية في الأردن بهدف تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية في المملكة والتحاور مع المسؤولين في كل ما من شأنه تذليل العقبات أمام رجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين وإيصال آرائهم ومشاكلهم الى المسؤولين من خلال قنوات الإتصال التي تتيحها الجمعية لأعضائها، فقد شاركت الجمعية بالتفاعل والحديث على أبرز قضايا الساعة المحلية كمشروع معدل قانون ضريبة الدخل، التهرب الضريبي، دعم المواطن، الدعم الحكومي للقمح، معدل قانون الشركات. لإيجاد حلول عملية وواقعية للقضايا الأساسية التي تهم الأسرة الأردنية الواحدة.

عربياً، شاركت الجمعية باجتماعات الدورة السابعة للجنة العليا الأردنية السودانية المشتركة في الخرطوم، والإجتماعات الوزارية والفنية المتعلقة بها، ونجحت في المشاركة بتنظيم ملتقى رجال الأعمال السوداني الأردني على هامش اجتماعات اللجنة، كما شاركت في اجتماعات الدورة الخامسة للجنة العليا الأردنية الفلسطينية المشتركة في عمان إضافة إلى إجتماعات اللجنة العليا الأردنية التونسية دولياً قامت الجمعية بمواصلة دورها الريادي بإبراز موقع الأردن على خريطة الإستثمار العالمية والترويج للإستثمار في الأردن على الصعيدين العربي والدولي، وتسويق فرص الإستثمار في المملكة والترويج لمناخ الإستثمار الجاذب فيها، حيث التقى مجلس الإدارة عدد من سفراء الدول العربية والأجنبية كان أبرزها دول السويد، سويسرا، المكسيك، الصين، بلجيكا، رومانيا، تونس، اندونيسيا، جنوب أفريقيا وكوريا الجنوبية، حيث من المرتقب إنعقاد عدد من مجالس الأعمال المشتركة مع هذه الدول مطلع العام القادم.

ختاماً، أؤكد حرص جمعية رجال الأعمال الأردنيين على الإستمرار في خدمة أعضائها ومواصلة تطوير أعمالها، والإرتقاء بأدائها لتبقى في طليعة مؤسسات القطاع الخاص، والمساهمة المتواصلة في تنمية الإقتصاد الوطني كما عهد عنها على مدى مسيرة تزيد عن ثلاثين عاما في خدمة الوطن الغالي في ظل قيادة حضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني المعظم حفظه الله ورعاه.

مشاركة البنك الأردني الكويتي في رعاية مؤتمر أياتا للطيران

قام البنك الأردني الكويتي بالمشاركة في رعاية المؤتمر الذي نظمه الإتحاد الدولي للنقل الجوي (الأياتا) بتاريخ 4-2017/10/5 في البحر الميت، تحت رعاية سمو الأمير فيصل بن الحسين بعنوان"Disruption Through Innovation"، والذي جمع عدة قطاعات منها: قطاع الطيران، المطارات، سلطات الطيران المدني، وكلاء السياحة والجهات الحكومية، وقد جاءت رغبة منظمي المؤتمر بمشاركة البنك الأردني الكويتي ليمثل القطاع المصرفي كونه من البنوك الرائدة في مجال التكنولوجيا والرقمنة، وقد شارك السيد عبد الكريم الفريحات رئيس العمليات وتكنولوجيا المعلومات، في أحد محاور مناقشات المؤتمر، وتم تسليم البنك درعاً تكريمياً لمشاركته البناءة في المؤتمر.

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK
"أكثر من بنك"

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK
"أكثر من بنك"

mastercard

تميَّز خلال سفرك

مع بطاقات وورلد ماستركارد™ الائتمانية

من البنك الأردني الكويتي

للمزيد من المعلومات
يرجى الإتصال بمركز الإتصال المباشر
على: 080022066 / 06-5200999

www.jkb.com

الخدمات المصرفية عبر الهاتف الذكي..

المرونة والأمان في اجراء الحركات المالية،
تسديد الفواتير، خدمات التحويل والمزيد من الخدمات..
معك أينما كنت من خلال الهاتف الذكي..
متاح على متجري App Store و Google Play

خدماتنا المصرفية :

١- خدمة التسجيل الذاتي.
٢- استعراض الحسابات الخاصة بالمتعامل ورصيد كل حساب.
٣- استعراض آخر حركات على كل حساب وحالة كل حركة.
٤- طلب كشف حساب مع إمكانية تحميل الكشف بصيغة PDF
٥- خدمة التحويل الداخلي بين حسابات المتعامل.
٦- خدمة التحويل لحسابات أخرى داخل البنك .
٧- خدمة عرض وتحصيل الفواتير إلكترونياً.
٨- خدمة أسعار الصرف.
٩- خدمة تحديد مواقع الصرافات الآلية والفروع.
١٠- خدمة نسيان كلمة السر.
١١- خدمة اختيار القائمة المفضلة الخاصة بالمتعامل.
١٢- واجهة التطبيق باللغتين (عربي - انجليزي)

البنك الإسلامي الأردني
عضو مجموعة البركة المصرفية

مركز الاتصال 065680001
www.jordanislamicbank.com
ANDROID APP ON Google play
Download on the App Store